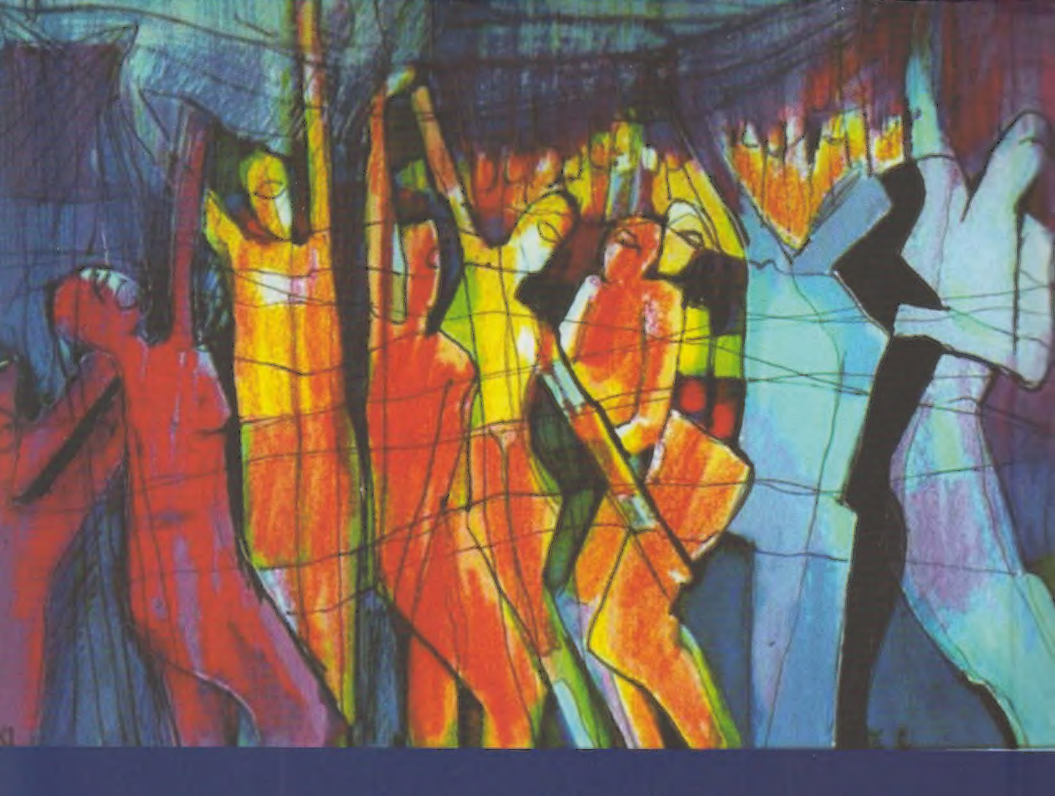


نعوم تشومسكي

جون بريكمون

العقل ضد السلطة

رهان باسكال

التنوير

ترجمة عبد الرحيم حزل

دار الأمان

نعوم تشومسكي جون بريكمون

العقل ضد السلطة

رهان باسكال

الكتاب: العقل ضد السلطة
المؤلفان: نعوم تشومسكي وجون بريكمون
ترجمة: عبد الرحيم حزل

عدد الصفحات: 168

الترقيم الدولي: 978-9954-638-00-2

رقم الإيداع: 2014MO2589

العنوان الأصلي

Noam Chomsky & Jean Bricmont
RAISON CONTRE POUVOIR
LE PARI DE PASCAL
.L'Herne, Paris, 2009

الطبعة الأولى: 2014

الناشران





دار الأمان
المملكة المغربية: الرباط - 4 زنقة المامونية
هاتف: 00212 537723276
بريد إلكتروني: libdaralamane@yahoo.fr



دار التنوير
لبنان: بيروت - سنتر الجناح - الطابق الثاني
هاتف وفاكس: 009611843340
بريد إلكتروني: darattanweer@gmail.com
موقع إلكتروني: www.dar-altanweer.com

نعوم تشومسكي جون بريكمون

العقل ضد السلطة

رهان باسكال

ترجمة

عبد الرحيم حزل




مقدمة الترجمة

يقوم رهان باسكال على اعتبار الإنسان يجد نفسه في قضية الإيمان بين موقفين:

1 - فإذا هو أنكر الله وجحده، وكانت الحقيقة بخلاف ذلك، كان يعرِّض نفسه لأعظم الخسائر.

2 - وإذا هو آمن بالله، وكانت الحقيقة بخلاف ذلك، لم يخسر شيئاً.

ولذلك استنتج باسكال أن موقف الإيمان يكون موقفاً ليس فيه خسارة على الإطلاق، بل يوجد معه احتمال لتحصيل مغانم كثيرة. وأما موقف الإلحاد فهو موقف لاربحَ فيه على الإطلاق، بل يوجد معه احتمال لتكبّد أفدح الخسائر.

وبمقارنة هذين الموقفين يترجّح موقف الإيمان على موقف الإلحاد بكل تأكيد، ويكون من حق الإنسان في مقياس العقل أن يجنح إلى موقف الإيمان.

وتشومسكي يؤكد في مواضع شتى من هذا الكتاب أنه يأتي بتغيير لرهان باسكال؛ فنفهم هذا التغيير (ونفهم بالتالي مقصوده من هذا الرهان) في عبارات له كقوله: «فإذا تخلينا عن الأمل، واستسلمنا إلى

السلبية، كنا نساعد على حدوث الأسوإ؛ وأما إذا حافظنا على الأمل، وعملنا بجد واجتهاد للدفع بوعوده إلى التحقق، فإن من شأن ذلك أن يدفع بالأوضاع نحو الأفضل».

ثم نراه يعود ليؤكد على وجوب تغيير هذا الرهان في قوله: «ويُفترض بنا حينئذ أن نقابل هذه الاختيارات بالخيارات التي يتيحها تغيير رهان باسكال».

والتصحيح الذي يأتي به تشومسكي لرهان باسكال يُجمله في مقولة الانتصار للأمل على اليأس، وتغليبه على السلبية. إنه رهان يتيح تغييرُه خيارات غير منظورة لدعاة التوجه السلبي، أو القبول بما هو واقع.

يتألف الكتاب في هذه الطبعة العربية من ثلاثة أقسام (جاء في أصله من قسمين اثنين)؛ أولَ ينتظمه محور النقد لأمريكا والسياسة الأمريكية. وثانٍ يقلّب فيه المتحاوران في شؤون الطبيعة البشرية، والتقدم والثورات، والفوضى والسوق والمثقفين، وحرية التعبير، والدين، والأخلاق. وثالث يتداولان فيه شؤون الفلسفة (الوضعية، والتأويلية) والعلم (النظريات غير الڤيروسية، والداروينية)، والجسم والروح.

والكتاب يصرّح بالموقف النقدي الذي دأب عليه تشومسكي تجاه الغرب عامة؛ فلا يفوّت فرصة إلا أعلنه وحشد له من جديد الأمثلة. وحتى ليُخيّل للقارئ أن الرجل يميل صوب الشرق، وحتى لتراه ينتصر في بعض الأمور للاتحاد السوڤييتي. ومن قبيل ذلك أنه يرى غزو السوڤييت لأفغانستان قد كان شراً أهون من حرب الولايات المتحدة على هذا البلد؛ حجّته في ذلك أنه يرى وضعية المرأة الأفغانية على عهد السوڤييت كانت أحسن من وضعيتها على عهد الأمريكان، ومحمييِّهم من المتطرفين الإسلاميين.

وفي المجال الاقتصادي يرى النموذج الرأسمالي الغربي قد آل إلى بوار، ولا يتردد أن يضرب له المثل في «التقدم» ببعض البلدان النامية. ومن ذلك أنه يجعل النموذج البوليڤي متقدماً وهادياً للنموذج الأمريكي الشمالي. ويرى أن المعيقات التي كانت تواجه بها أمريكا مشاريع تشاڤيز إنما كان الباعث عليها «الدور الهام الذي اضطلع به هذا الرجل في إدماج أمريكا الجنوبية في عملية إعادة توزيع الثروات، بما يخدم المعوزين في ڤنزويلا».

ولا يفوت تشومسكي كالعادة أن يوجه سهام النقد إلى النخب الليبرالية؛ ومن ذلك أنه يرى أن تلك الإجراءات التي جاء بها تشاڤيز قد «كان لها مفعول الرجّة في نفوس النخب الأمريكية».

وتشومسكي يرد كل الإنجازات التي تحققت للإنسانية في معظم بلدان المعمور، وعلى رأسها أمريكا، إلى نضالات الشعوب؛ فهي التي تجبر الآلة الاقتصادية والسياسية على تغيير وجهتها والرضوخ لمطالب الشعوب. «فبعض التغيرات تظل ممكنة، لكن لا سبيل إلى تحقّقها بغير التزام نضالي طويل». وقانون «العهد الجديد» الذي وُضع للخروج من أزمة 1929 إنما جاء «استجابة للمظاهرات العارمة التي كانت تبدر من الشعب».

وبناء على هذا المنطق يرى تشومسكي أن «الفواعل الرئيسيين في التغيير الحالي الذي يشهده العالم هم المنظمات الشعبية، من قبيل حركة «معدومو الأرض». وبعد أن يسوق تشومسكي من الأمثلة والحالات المبرزة للبوار الذي آل إليه النظام السياسي والاقتصادي الراهن، يرفع صوته بالسؤال: «فهل نحتاج إلى أسباب أكثر من هذه لندين النظام الاقتصادي الحالي»؟

ومن أفكار تشومسكي في هذا الكتاب ما سيستثير القارئ العربي، والمسلمَ خاصة؛ فهو ينوّه إلى أهمية الدين ولا يُخفي إعجابه بالأشخاص الذين يحملون مبادئ دينية صادقة؛ فهي تكون لهم باعثاً على الراحة النفسية، وعاملاً يجتمع حوله الناس، وهو شيء يأسف للافتقار إليه في المجتمع الغربي المستلَب والمنقسم على نفسه.

ولا ترى تشومسكي كذلك يستنكف من الأخذ بأفكار بعض المتطرفين الدينيين، أمثال الهندوس؛ فهم برأيه يفهمون أن الشعب، وخاصة منه الساكنة الفقيرة والعاجزة، له احتياجات ورغبات ليست مادية فحسب، أو تقتصر على متطلبات الحياة اليومية، بل إن احتياجاته كذلك وجدانية وروحية وابتكارية. ويرى تشومسكي في هذا الباب أنه طالما لم يكن في المعتقدات الدينية ما يضر بالآخرين فينبغي أن تُترك في نطاق ما هو خاص. لكنه لا ينفي عن العقيدة الدينية أن تكون خطيرة، غير أنها تشترك في هذه الخطورة كذلك مع العقيدة اللائكية. وأما اليسار اللائكي فما عاد له برأيه دور أو تأثير، وأنه «انكفأ على مغاير من مغايرات ما بعد الحداثة لا يفهمه إلا أقل القليل».

لكن أكثر من ينالهم تشومسكي بنقوده إنما هم المثقفون الغربيون. فهو يراهم في كثير من مواقفهم ينحازون إلى جانب السلطة، أو أنهم في ما يصدرون عنه من مواقف لا يأخذون الوقائع ولا الحقائق في الحسبان. فلذلك يبدو تشومسكي في كل ما يصدر عنه من أفكار «مشتغلاً ميدانياً بالعلم»، فلا يهتم لبناء نظرية خاصة، بل يستكره مصطلح «نظرية»، ويراه «مصطلحاً عفى عليه الزمن».

فلذلك يرى تشومسكي، في باب الجدوى من العمل الثقافي والفكري، أن المثقفين لا ينبغي لهم أن يكتفوا بـ«التعرّض بالإدانة

للسلطة»، ولا أن يقتصروا على استعراض «نظريات»ـهم برصفها بعضها إلى جانب بعض، بل ينبغي أن يأتوا ببدائل أساسية، وأن يستفرغوا الجهد في ما من شأنه أن يمكّن من الدفع بتلك البدائل نحو التحقق.

وخلاصة القول إن كتاب تشومسكي هذا، على صغر حجمه، يمثل بوابة لازمة للتعرف إلى هذا المفكر وخصوصيته بين مثقفينا المعاصرين، وهو يعتبر في الوقت الحاضر أقواهم صوتاً وانتقاداً لمظاهر الجور والطغيان الغربي، ومظاهر الزيف والخطَل في كثير من الأطروحات الثقافية، والسياسية والاجتماعية التي جاء بها مثقفو الليبرالية الغربية، وكُتِب لها الشيوع، وصار لها السلطان على نفوس النخبة والعامة سواء بسواء.

عبد الرحيم حزل

مراكش في 2013

تنويه:

الإحالات ذات النجيمات كلها من وضع المترجم.

توطئة

لاشك أن الضرورة تدعو إلى تفسير السبب الذي يجعل حجة براغماتية في خدمة الإيمان بالله[1] تظهر على عنوان حوار بين لادينيَّيْن، ولهما هما الاثنان ميول إلى الفوضوية، ويصدران عن اعتقاد بأن مسألة الحقيقة في أي قضية (كتأكيد وجود الله) مقرونةٌ بالجدوى منها ومتقدّمة عليها.

يعود تشومسكي كثيراً إلى ما يعتبره تغييراً لرهان باسكال؛ يروم به الإجابة عن السؤال: «ما الداعي إلى الفعل السياسي أو الاجتماعي؟ وهل في الإمكان أن نستيقن من جدواه؟». ففي الحوار الأول يجيب: «إذا نحن تخلينا عن الأمل، واستسلمنا إلى السلبية، كنا نساعد على حدوث الأسوإ؛ وأما إذا حافظنا على الأمل، وعملنا بجد واجتهاد للدفع بوعوده إلى التحقق، فإن من شأن ذلك أن يدفع بالأوضاع نحو الأفضل».

وقد لا يكون في مُكنتنا أن نأتي بجواب أكثر من هذا إقناعاً عن

(1) لا تقوم فكرة باسكال على الإتيان ببرهان على أن الله موجود حقاً، بل تقتصر على تبيان أن الحيطة تقتضي الإيمان به (للإفلات من اللعنة الأبدية).

السؤال المطروح؛ فكل التزام، كيفما كان نوعه إلا يقوم على ما يشبه «الرهان». لكنه رهان ينبغي أن ينبني على إعمال الفكر، وإلا قادنا إلى الحركية غير المتعقَّلة، وربما تأدّى بنا إلى العنف الصراح.

وإذا كان الكثيرون يعرفون تشومسكي المنتقِد للسياسة الخارجية الأمريكية، فإن أفكاره حول الطبيعة البشرية والتقدم، والثورات والفوضى، والسوق، وحرية التعبير، والفلسفة، والمثقفين (بمن فيهم المثقفون الباريسيون[1])، والعلوم، والدين، والأخلاق، لا يزال العارفون بها قليلين.

يتألف هذا الكتاب من حوارين، أُنجِزا عن طريق الكتابة. يعود أولهما إلى سنة 2009، وأما الثاني فكان مبتدؤه في سنة 2001 [2] ومبتغاي من جمع الحوارين بين دفتيّ هذا الكتاب أن يكون فيهما مُعين على زيادة فهم لمختلف أوجه الثراء المميّز لفكر تشومسكي. ولتحقيق هذه الغاية جاءت معظم أسئلة الكتاب في صورة اعتراضات. فالحوارات مع مشاهير المثقفين يغلب عليها في أكثر الأحيان التكلّف والتوقير؛ فأنت لا ترى المستجوِبين يعترضون على أقوال المستجوَبين. والحال أن الاعتراض هو القمين بأن يشرع الأبواب للإجابة. وأما الحواران المشتمل عليهما هذا الكتاب فإنهما يسيران بخلاف هذا الاتجاه؛ والاعتراضات التي أواجه بها تشومسكي في معظمها مما كنت أسمعه

---

(1) انظر كذلك كتابه:

Noam Chomsky, *Réponses inédites à mes détracteurs parisiens*, Paris, Spartacus, 1984.

(2) سبق لي أن نشرت هذا الحوار ضمن الكتاب المخصص لتشومسكي، والذي شاركتني الإشراف عليه جولي فرانك Julie Franck:

Le Cahier de l'Herne, Paris, L'Herne, 2007.

في سياق الأحاديث والنقاشات التي تُثار بشأن الرجل[1]، وهي لاتعكس بالضرورة وجهة نظري.

وجئت كذلك على الكتاب بمجموعة من الإحالات في حواشي الصفحات؛ فهي ترشد القارئ إلى المصادر المستقاة منها تلك الاستشهاداتُ، أو تهديه إلى مزيد من السبل المُعِينة له على القراءة.

وأما عنوان الكتاب **العقل ضد السلطة** فيمثل تلخيصاً وافياً بأعمال تشومسكي، وإجمالاً لمسار حياته. فالمثقف الذي من طينته لا يملك، إلا العقل وسيلة لخوض المعارك. فهو لا يملك أسلحة، ولا يستند إلى دولة، أو يعوّل على محاكم. والاختلاف - والخلاف - بين تشومسكي ومثقفين معاصرين عديدين يتمثل في أن هؤلاء كثيراً ما نبذوا سلاح العقل؛ بل إن منهم من يعدُّ هذا السلاح في جوهره سلاحاً قمعياً. غير أن تشومسكي لا يحمل إيماناً ساذجاً بقوة العقل، بل يرى - حسبما يقول أحياناً - أن العقل هو كل ما نملك. ولا يصدر تشومسكي كذلك عن إيمان ساذج بالتقدم؛ لكن الديمقراطية، والحريات الفردية، واللائكية وتحرّر المستعمرات، وحتى إلى وقت قريب - وكما يقول - «حقوق الأقليات، وحقوق النساء، وحقوق الأجيال المقبلة (الحركة من أجل

---

(1) كما في مناسبة بث الفيلم الذي أنجزه دانييل ميرمي وأوليفيي أزام:

Daniel Mermet et Olivier Azam, *Chomsky et compagnie* ; les Mutins de Pangée (2008).

انظر في هذا الصدد:

http://www.labas.org/article.php3?id_article=1471

وانظر كذلك:

www.lesmutins.org.com

حماية البيئة)»، تُعتبر علامات دالة على التقدم، والتقدم المقرون بإعادة النظر في الأشكال التقليدية للسلطة، وهي عملية باتت ممكنة بفعل حركة النقد العقلاني والتحرّري المتحدّر من الأنوار.

ورهان باسكال إذ يغيّر منه تشومسكي يصير كذلك رهاناً على السلطة، وهو يبدو في ظاهره غير مأمون، ورهاناً على العقل ضد السلطة.

جون بريكمون،

بروكسيل، غشت 2009.

العقل
ضد السلطة
رهان باسكال

جون بريكمون:

تقوم النظرة التفاؤلية والمهيمنة إلى الأزمة الاقتصادية الراهنة على اعتبارها أزمة مؤقتة، وأننا سرعان ما سنعود إلى الوضعية السابقة. ويرى آخرون هذه الأزمة إنذاراً بنهاية شيء عظيم. ولكن ماذا تراه يكون؟ أهو العولمة؟ أم الليبرالية الجديدة؟ أم الرأسمالية؟ أم المجتمع الاستهلاكي؟ أم العصر التِّقاني العلمي؟ أم الأنوار؟ فماذا ترى في هذا الموضوع؟

نعوم تشومسكي:

إن عبارة «الأزمة الاقتصادية» يريدون بها في الغرب الأزمةَ المالية، وهي ولاريب أزمة قاصمة. وأما الجنوب فيكابد أزمة أشد اختلافاً وأعظم وطأة بكثير. فنحن نقرأ في صحيفة نيو نيشن *New Nation* البنغالية: «لأَن تُصرف ملايين المليارات من الدولارات لمساعدة كبرى المؤسسات المالية العالمية على النهوض، فذلك أمر عظيم الأهمية، وأما الأزمة الغذائية فلم يُصرَف عليها غير مليار واحد من الدولارات من أصل المبلغ المتواضع نسبياً، الموعود به في روما خلال شهر يونيو 2008، والمحددة قيمته في 12,3 مليار دولار.

إن الطموح إلى القضاء على الفقر المدقع قبل سنة 2015، وهو الأمر الذي جاء النص عليه في **«الأهداف الإنمائية للألفية»** Objectifs du Millennium pour le Développement، التي وضعتها منظمة الأمم المتحدة، لا يزال يبدو أمراً بعيد المنال، وما ذلك لنقص الموارد، بل بسبب غياب اهتمام حقيقي بمصير فقراء العالم»[1]. والحقيقة أن لهذا الأمر صلة بالأزمة المالية. فقد أعلن القائمون على برنامج الغذاء العالمي Programme Alimentaire Mondial التابع لمنظمة الأمم المتحدة منذ وقت قريب أنهم مضطرون إلى خفض مساعدته الغذائية من 20% إلى 25%، بسبب الانخفاض المفاجئ الذي وقع في مساهمات البلدان المانحة من جراء الوضعية الراهنة التي تمر بها البلدان الغنية؛ حيث يعتبر إنقاذ الأبناك أولوية تفوق في أهميتها تقديمَ المساعدة إلى أكثر من مليار شخص مهددين بالمجاعة، وهو رقم انضاف إليه أكثر من مائة مليون آخرين خلال السنة الماضية [2008]، حسب ما أفاد القائمون على هذا البرنامج. ونحن نقف على قلة اهتمام الغرب بهذه الأزمات من حجم التغطية الإعلامية التي يخصّصها لها. فهذا الإعلان عن برنامج الغذاء العالمي لم تفرد له صحيفة نيويورك تايمز *New York Times* غير خمس عشرة كلمة في الصفحة العاشرة وأدرجته ضمن ركن **«أخبار من العالم»**.

وعودة إلى ما طرحتَ من أسئلة، يمكننا أن نذهب إلى التفكير، استلهاماً من فكرة قال بها رومان رولان Romain Rolland وأنطونيو

---

(1) انظر في هذا الصدد:
Ramzy Baroud, « Bail out the poor », *Al Ahram*, 23-29 octobre 2008.
وأعيد نشره في صحيفة *New Nation*.

غرامشي Antonio Gramsci، في ضرورة الجمع بين تشاؤم المثقف وتفاؤل [أصحاب] الإرادة. ذلك بأن تشاؤم المثقف يقوم على اعتقاد بأن الأزمة المالية، الراهنة سيتم تداركها بوجه من الوجوه، من دون أن تتعرّض البنية المؤسسية القاعدية في معظمها لأي تبديل. وربما كان رئيس غرفة المحامين سوليڤان Sullivan وكروموبل Cromwell النافذة على صواب في رأيه الذي قال فيه إن «المساهمات التي حصلت عليها وول ستريت Street Wall والمقدّرة بمليارات الدولارات من المساهمين، ستتيح لها الخروج من الأزمة فتعود إلى قريب من الحالة التي كانت عليها قبل انهيار الأسواق»[1]. وجاء سيمون جونسون Simon Johnson الاقتصادي والرئيس السابق لصندوق النقد الدولي (FMI) ببيان لأسباب هذا الأمر؛ إذ قال: «لقد حرصت الحكومة طوال فترة الأزمة على عدم مناوأة مصالح المؤسسات المالية، وألا تعيد النظر في الخطوط الكبرى للنظام التي تأدّى بنا إلى الوضعية الراهنة»[2]. ويشير هو وآخرون إلى أن إدارة أوباما Obama باتت رهينة لوول ستريت – وليس هو بالأمر الذي يدعو إلى الاستغراب. فإذا ما تمعّنا في تمويل حملة أوباما ترجح لدينا أن العامل الأكبر في فوزه الانتخابي يعود إلى مساهمات الصناعات المالية، التي آثرته على ماك كين McCain. لكن وقعت مع ذلك بعض التغيّرات.

---

(1) انظر في هذا الصدد:
http://www.bloomberg.com/apps/news?pid=20601109&sid=aye5Fzy0L_ss.

(2) Simon Johnson, « The quiet coup », *The Atlantic*, mai 2009
وهو متوفر على الموقع:
http://www.theatlantic.com/doc/200905/imf-advice.

فقد وقع الانهيار، وإن يكن جزئياً، في بنك الاستثمار. وصارت خرافة «الأسواق الفعالة» و«الاختيارات العقلانية» إلى انحطاط وبوار، بعد أن كانت لها الهمينة، ولاشك أنّه ستقع فيها مراجعة وإعادة للنظر. غير أننا لا ينبغي أن يغيب عنا أن الأثرياء والأقوياء لم يبلغوا من السذاجة مبلغهم اليوم؛ هم الذين صاروا يضعون ثقتهم في «رأسمالية السوق الحرة»، وينصحون بها الفقراء والضعاف. فإنهم يعوّلون كثيراً على مساعدة الدولة؛ كما نراها في سياسة التأمين العمومي المرتبط بمفهوم «الشيء القوي الجبار المتمنّع عن الإفلاس»، وهو الذي يشجع على المخاطرة الكبرى وعلى الربح الجامح، إلى أن يحدث الانهيار، وفي تلك اللحظة تصير الماليات العمومية مجبرة على أن تهب لنجدتهم. وهذا أمر جارٍ مألوف. ولنمثّل له بمجموعة «سيتي غروب» Citigroup التي ستحصل في قريب على إعانات هائلة من المساهمين. وسبق أن حدث مثيل لهذا الأمر في مطلع الثمانينيات [من القرن الماضي]، وذلك بفضل صندوق النقد الدولي، المنبثق عن وزارة المالية في الولايات المتحدة؛ فقد تصرف يومها بصفته «المؤمّن لجماعة القروض»، بتعبير مديره التنفيذي الأمريكي. والاقتصاد الصناعي المتقدم يتوقف منذ القِدم على القطاع العمومي في مجال البحث، والتنمية، والعقود العسكرية، والمساعدات، والإنقاذ، والحمائية، كما يتوقف على حِيَل وخُدع أخرى عديدة تقوم له بالحماية من قوى السوق.

وأما تفاؤل [أصحاب] الإرادة فمفاده أن تغيّراً أساسياً وممكناً في المؤسسات التخريبية التي تهمين على النظامين الاقتصادي والسياسي ربما يكون هو السبيل الممهّدة لاقتصاد مُستدام، تواكبه عولمة تخدم عموم الناس، وليست مسخرة للمستثمرين، وهي السبيل الممهدة

كذلك لتوظيف مساهمات «العصر التقاني العلمي» لخدمة هذه المصالح نفسها. فلسنا نعدم الإمكانيات. لكن يلزم القيام بعمل هائل من أجل تحويل هذه الإمكانيات إلى احتمالات حقيقية.

جون بريكمون:

فهل تتيح العولمة للنظام أن ينصلح من تلقائه؛ أي هل تساعد على بروز نوع من الكيْنسية الجديدة(*)؟ أم أن المراكز الاقتصادية للسلطة تتأبّى بشدّة عن أي مراقبة ديمقراطية، بحيث لا يمكن أن تقوى عليها إلا التغيرات الكبرى ذات الطبيعة الثورية؟

نعوم تشومسكي:

لقد أصبحت الكيْنسية الجديدة، المتبدّية في صورة طلب تحرّكه الحكومة تُعتبر في الوقت الحاضر المبدأ الموجّهَ لرأسمالية الدولة للتصدي للأزمة المالية. فاللافت للانتباه أن التعليمات التي يُحلُّها الأثرياء لأنفسهم هي على عكس التعليمات التي يملونها على الفقراء.

والحقيقة أن السكان ليس لهم غير دور زهيد في اختيار هذه السياسات. وإن بوسعهم أن يضطلعوا فيها بدور أكبر، لكنه أمر لا يأتي بصورة عفوية. وجدير بالتنبيه أن هذا الأمر ليس بمستجد. وربما كان أبرز مثال عليه هو الذي نراه في البلد الأشد فقراً بين بلدان أمريكا اللاتينية أعني بوليفيا؛ حيث الساكنة الأشد اضطهاداً – وهي

(*) نسبة إلى مذهب كينس Keynes الاقتصادي القائل بالتدخل الرسمي لإنماء الإنتاج والوظيفة.

تمثل الغالبية من الأهالي - قد انخرطت في المجال السياسي بعد سنين عديدة من النضالات الشجاعة، والحاسمة في معظم الأحيان. فقامت بانتخاب شخص خرج من صفوفها، بناء على برنامج يعكس اختيارات الأغلبية؛ فهو برنامج يقوم على مراقبة الموارد واحترام الحقوق الثقافية والعدالة، وأمور أخرى كثيرة. وإن في تلك الانتخابات التي جرت سنة 2005، والاستفتاء الذي تلاها لاختلافاً كبيراً عن البذاءات الغربية التي حفلت بها الصناعة الإعلامية، والتي تُعتبر الولايات المتحدة فيها قدوة ومثالاً يُحتذى من البلدان الأخرى. فلقد ابتهج أطر المقاولات ذات العلاقات العمومية بفوز أوباما، وصوّروه بكونه أكبر انتصاراتهم منذ عهد ريغان Reagan، في مضمار التسويق لمرشَّح للرئاسة. بل إنهم قد بالغوا في الاحتفاء بتلك الحملة، حتى اعتبروها «حملة السنة في التسويق» وقدّموها على حملة تسويق «آبل كومبيوترز» Apple Computers. وحقاً إن المَخرَج في بيوليڤيا يسِمه الكثير من الغموض، لكن النخب التقليدية، ومعظمُها من البيض، تقوم بالمعارضة الصُّراح لذلك الانتصار الذي تحقق للديمقراطية. وهي تلقى بطبيعة الحال المساندة من الحكومة الأمريكية في جهودها الرامية إلى الارتداد بـ [بوليڤيا] إلى النظام القديم.

ومهما يكن المخرَج، فإن من الصعب الاعتقاد بأن أشكال التقدم التي تحققت للشعب البوليڤي هي فوق ما يمكن أن يطمح إلى بلوغه مواطنو البلدان الغنية والقوية. وإذاً، فبعض التغييرات تظل ممكنة، لكن لا سبيل إلى تحققها بغير التزام نضالي طويل.

جون بريكمون:

وما قولك في الاحتجاج ذي المستوى الضعيف نسبياً (قياساً إلى ما وقع في ثلاثينيات القرن العشرين) الذي تُقابَل به الأزمة الراهنة؟ فعشرات الملايين من الأشخاص فقدوا مناصبهم، أو فقدوا بيوتهم، وما رأينا إضرابات، ولا مظاهرات، ولا تغيرات سياسية حقيقية؟

نعوم تشومسكي:

إن الأزمات التي باتت تظهر في الغرب في الوقت الراهن لشديدةٌ، أو كذلك هو شأنها حتى الآن على الأقل. لكن لا سبيل إلى مقارنتها بالوضعية التي حصلت في الغرب خلال سنوات الثلاثينيات؛ والحقيقة كذلك أن المظاهرات الكبرى التي شهدتها تلك الفترة لم تبدأ بالظهور إلا بعد بضع سنين من وقوع تلك الأزمات. ولقد كان في الدروس والعبر المستخلصة من الانهيار الاقتصادي لسنوات الثلاثينيات ما مكّن من اتخاذ تدابير وإجراءات للتخفيف من وطأة الأزمة الراهنة. فالدولة الراعية في أوروبا تقوم بما يعاكس الدورات [الاقتصادية]، أشبه نوعاً ما بالتدابير والإجراءات الكينْسية الجديدة، ولها إلى حد معين مفعول مخفّف عن الضحايا. وهو أمر لا نراه ينطبق كلياً على الولايات المتحدة، لكن يقع فيها على كل حال بمستوى أكبر مما كان خلال السنوات الأولى من الركود الكبير. وبعد ذلك جيء بقانون «العهد الجديد» New Deal استجابة للمظاهرات العارمة التي جاءت من الشعب. وتم التوسّع من هذا القانون، خاصة خلال سنوات الستينيات وذلك مرة أخرى بفضل الحركية السياسية. ثم بدأت

تلك المكتسبات بالتآكل خلال الفترة الليبرالية الجديدة، لكنها لم تزُل بالكلية. فقد صار تكرّر الأزمات المتصلة بالسوق يخلّف بتوالي السنين بعض الآليات التي تحمي من آثارها الأشد تخريباً، وقاعدةً نظرية لإعمال تلك الآليات. وتعتبر التدابير والإجراءات الكيْنَسية الجديدة لتحريك الطلب مثالاً لها.

جون بريكمون:

وماذا ترى في التحولات القريبة التي شهدتها أمريكا اللاتينية، خاصة ما دخل منها في مقترحات تشاڤيز Chavez المتعلقة بالاشتراكية في القرن الحادي والعشرين؟

نعوم تشومسكي:

إن أشكال التقدم التي تحققت لأمريكا اللاتينية خلال السنوات العشر الأخيرة كانت عظيمة الأثر. وأبرز مثال عليها ما نشهد في بوليڤيا. ومن المهم أن ننظر إلى ردود الأفعال التي قوبلت بها جهود النخب التقليدية لعرقلة التهديد الديمقراطي في بوليڤيا، وهي جهود أسفرت عن وجهها العنيف في شتنبر 2008، كما تجلى في مصرع عدد كبير من الفلاحين. فقد كانت تلك الأحداث باعثاً على إنشاء «تجمع اتحاد أمم أمريكا الجنوبية» UNASUR الذي يضم بلدان أمريكا اللاتينية قاطبة. وقد كانت هذه البلدان ائتلفت في العاصمة الشيلية سانتياغو وخرجت بإعلان رسمي، قامت بتلاوته الرئيسة الشيلية باشلي Bachelet وكان فيه تأييد قوي لحكومة موراليس Morales في بوليڤيا. ورد موراليس على ذلك البيان بتوجيه الشكر إلى تلك البلدان، ولاحظ كذلك أنها أول

مرة منذ الغزو الأوروبي تقوم أمريكا الجنوبية على تولي أمورها وتقرير مصيرها بنفسها، من غير تدخّل لأي قوة أجنبية. وأنت لا تقع على ذكر لأي من هذه الأحداث في الصحافة الأمريكية.

بل إنهم يصورون تشافيز في صورة شيطانية، ويتحدثون عنه حديثاً أقرب إلى الهستيريا. ثم لا تجد انتقاداتهم له تقوم على أي سبب مشروع، بل يبعث عليها الدور الهام الذي اضطلع به الرجل في إدماج أمريكا الجنوبية في عملية إعادة توزيع للثروات، بما يخدم المعوزين من السكان في ڤنزويلا. فهي أمور قد كان لها مفعول الرجّة في نفوس النخب الأمريكية، كما وأنها قد هزّت حكومتهم، التي باتت فاقدة للوسيلتين التقليديتين اللتين كانتا تضمنان لها الهيمنة على أمريكا الجنوبية؛ ألا وهما العنف والخنق الاقتصادي. والحكومات التي تعوّل عليها الولايات المتحدة، كحكومة لولا Lula(*) في البرازيل، كانت على وشك أن تتعرض منذ وقت غير بعيد لانقلابات عسكرية. فذلك ما حدث للبرازيل في الستينيات؛ عندما أدى الانقلاب الذي دبّره كينيدي Kennedy إلى قلب حكومة [جواو] غولارت Goulart(*) وخلق أول نموذج لحالات «الأمن القومي»، التي أخذت تستشري كالطاعون

(*) هي حكومة لويس إيناسيو لولا دا سيلڤا Luiz Inácio Lula da Silva، الرئيس الخامس والثلاثين للبرازيل. انتُخب رئيساً في 2002، وأعيد انتخابه في 2006 بعد أن فاز بـ 60% من الأصوات. تسلّم الرئاسة للمرة الأولى في 1 يناير 2003 وحتى 1 يناير 2011.

(*) هو جواو بلشيور ماركيز غولارت João Belchior Marques Goulart. الرئيس الثاني والعشرون للبرازيل، وآخر رئيس يساري حتى سنة 2002.

إلى جنوب القارة[1]. ولقد نال الضعف الأسلحة الاقتصادية التي كانت مسلطة على هذه البلدان بعد أن انعتقت من قبضة صندوق النقد الدولي. بيد أن المعركة لا تزال لا تَبين لها نهاية والجهود الرامية إلى تمكين بلدان أمريكا الجنوبية من تجاوز مشكلاتها الداخلية القاصمة لا تزال في مبتدئها. لكننا صرنا نلاحظ تغيّرات مهمة تقع في ما يبدو أنها المنطقة الأشد اعتمالاً في العالم. ولن أذهب إلى حد القول إن ما نشهد في هذه البلدان هو اشتراكية بمفهومها التقليدي، لكن ما يحدث فيها شيءٌ يمت بصلة إلى تلك الاشتراكية على كل حال.

جون بريكمون:

كثيرون هم الذين يقترحون بدائل للنظام الحالي من قبيل الاقتصاد «التشاركي»؛ تمثُّلاً بهذا النموذج الأثير لديك[2]. وقد جاءت منظمات من قبيل «أتـاك» Attac بمقترحات أقل تطرّفاً. لكن بغضّ النظر عن حسنات هـذه المقترحات، هـل توجد قاعدة اجتماعية يمكنها أن تتحمل مثل هـذه التحولات؟ ومن هم الفواعل الرئيسيون في التغيّر الحالي الذي يشهده العالم؟

---

(1) انظر في تحليل الدعم الأمريكي للإطاحة بغولارت وإقامة ديكتاتورية الجنرالات في البرازيل، وهو الحدث الذي وصفه السفير الأمريكي في ذلك الوقت بأنه «انتصار كبير للديمقراطية» (p. 217):

Noam Chomsky, *L'An 501, la conquête continue*, Paris, L'Herne, 2006, p. 215, 217.

(2) انظر في هذا الصدد:

Michael Albert, *Après le capitalisme. Éléments d'économie participaliste*, Marseille, Agone, 2003.

نعوم تشومسكي:

الفواعل الرئيسيون هم المنظمات الشعبية؛ من قبيل حركة «معدومو الأرض» في البرازيل وحركة «بيا كمبيسينا» Via Campesina [الطريق القروية] وقاعدتها من الفلاحين في العالم، والمنظمات الأهلية في بوليڤيا وفي غيرها من بلدان أمريكا الجنوبية، إلخ. ويمكن أن نسوق مثالاً آخر، وليكن الجماعة العمالية في يونغستاون Youngstown في أوهايو Ohio، التي سعت لاسترداد مصانع الحديد والصلب التي تضمها هذه المدينة بعد أن قررت «الشركة الأمريكية للصلب» US Steel Corporation إغلاقَها، وليكون في إغلاقها قضاء على النقابة، وعلى اليد العاملة، وعلى الجماعة [العمالية]. ولقد تواصلت جهود الجماعة إلى أن أوقفتها المحاكم، لكن يمكن لجهود أخرى شعبية أكبر وأعظم أن تتوفق إلى تحقيق تلك الأهداف، إذا ما توفر لها من الدعم الشعبي أكثر مما توفر للحركات الأخرى.

والواقع أن هذه الأشكال من تولي [العمال] أمورَهم بأنفسهم قد باتت ممكنة في الوقت الراهن، وكيف لا ونحن نرى كيف تتمادى إدارة أوباما في تفكيك القدرات الإنتاجية الأمريكية، بالتوجه نحو إسبانيا وفرنسا، وألمانيا، لشراء شبكة السكك [للقطارات] فائقة السرعة التي باتت أمريكا [اليوم] في أمس الحاجة إليها. فإن في الإمكان إنشاء هذه الشبكة من إعادة تحويل الصناعات التي يتم تفكيكها، وأن تُسخر لها اليد العاملة ذات الكفاءة العالية، التي تتم التضحية بها اليوم لإرضاء مصالح السلطة الخاصة ومصالح الدولة. والحال أنك لا تراهم يتصورون هذا الأمر، ولو من باب الممكنات! فهل نحتاج إلى

أسباب أكثر من هذه لندين النظام الاقتصادي والسياسي الحالي، ونرفع أصواتنا له بالاستنكار؟ وإن من شأن تولي العمال والجماعة [العمالية] لشؤون المصانع، على الوجه الذي كانوا يسعون إليه في يونغستاون، أن يشكل تقدماً في هذا الاتجاه.

إن من يرمون أرباب المصانع بالافتقار إلى الكفاءة لمحقون، خاصة عندما يكون الهدف هو إنتاج ما يريد الشعب، وما يحتاج إليه المجتمع. وحتى إن النزعة الحمائية التي ميّزت فترة حكم ريغان، والتي حطمت جميع الأرقام القياسية لفترة ما بعد الحرب، قد عجزت عن أن تأتي بعلاج لهذا «النقص في الكفاءة». وأما أولئك الذين يتحكمون في الاقتصاد فلايرون «نقص الكفاءة» عبارة مناسبة. فهم يجنون أرباحاً لا يُحيط بها ولا الخيال، بنقلهم لأماكن الإنتاج وتهييئهم التمويلات للاقتصاد، بما أدى إلى تفكيك نواة الإنتاج الوطني. وهذا أمر لا يقوم على أي مبدإ ديمقراطي. فأنت تجد حتى المنشورات الكلاسيكية في مجال الاقتصاد تقرّ بأن «تقديم المصالح الضيقة لحاملي الأسهم في الولايات المتحدة على مصالح الأطراف الأساسية في المقاولات - وهم العمال والجماعة [العمالية] - ليس بالقاعدة السماوية»[1]. ولو أن هذا الأمر قد وقع الوعي به عند تلك «الأطراف الأساسية» الأخرى لكانت قد تغيرت أمور كثيرة.

(1) انظر في هذا الصدد:
William W. Keller, Louis W. Pauly, *Globalization at Bay*, in Bruce Mazlish, Akira Iriye, *The Global History Reader*, Londres Routledge, 2005, p. 77.

جون بريكمون:

سبق لك أن صرحت بأن الولايات المتحدة شعب بات يزداد تحضراً عما كان قبل ثلاثين أو أربعين سنة[1]. فهل هذا صحيح؟ وكيف تقيّم درجة هذا التحضر؟ وما حجتك على هذا القول؟

نعوم تشومسكي:

فلتنظر إلى الانتخابات الأخيرة. فأنا لم أُعجَب بأي واحد من المُرَشّحين، لكن إلى وقت غير بعيد كان من المستحيل تصور أن يرشح الديمقراطيون عنهم امرأة، أو رجلاً من أصول إفريقية. والأمر نفسه ألحظه في معهد ماساتشوسيتس للتكنولوجيا (MIT) حيث أدرّس. فلو أنك تجولت في ردهاته قبل خمسين سنة لما رأيت غير أشخاص من البيض في أحسن هندام، وقورين ومنهمكين في الدرس. وأما اليوم فإن نصف مَنْ في هذا المعهد من النساء، وثلثهم من الأقليات، ولباسهم وعلاقاتهم ببعضهم لا تخضع للأعراف ولا المواضعات. ثم إنك تجدهم يدلون بآرائهم

---

(1) «إن التغيرات التي وقعت خلال السنوات الثلاثين أو الأربعين الماضية قد جعلت البلاد تزداد تحضراً». مقتطف من فيلم *Pouvoir et terreur* الذي أنجزه جون جونكرمان John Junkerman، في 2002، ويرد كذلك في الفيلم الوثائقي الذي أنجزه دانييل ميرمي وأوليفي أزام:

Daniel Mermet et Olivier Azam, *Chomsky et compagnie* ; *les Mutins de Pangée* (2008).

انظر في هذا الصدد:

http://www.la-bas.org/article.php3?id_article=1471

وانظر كذلك:

www.lesmutins.org.

في شتى القضايا التقدمية، ولهم ثقافات شديدة الاختلاف، وحتى في مهنهم - فلقد بتنا نلحظ لديهم حرصاً على أن يكون للعلم والتقانيات مفعول اجتماعي لم يكن له وجود في الماضي. إنه عالم صغير تمثيلي لما كان قد حدث في المجتمع برمته، بفضل الحركية التي طبعت سنوات الستينيات وكل ما تلاها. ولقد بُذلت جهود جبارةٌ لوقف هذه التهديدات التي تستهدف السلطة التقليدية، تحققت لها بعض النجاحات، لكنها لم تفلح في أن تعيد البريق إلى الأيام المجيدة للتبعية والسلبية - «نهاية الإيديولوجيات» - التي تم الاحتفاء بها في سنوات الخمسينيات وقت أن كان السكان يبدون خاملين ومهذبين ومنضبطين.

جون بريكمون:

تقول إن معارضة الحرب على العراق بدأت قبل انطلاق الحرب، وأما معارضة الحرب على ڤييتنام فقد بدأت بعد أن انطلقت تلك الحرب. ولكن إلامَ صارت تلك المعارضة من بعد انطلاق تلك الحرب [على العراق]؟ وماذا كان مصير المظاهرات والاحتجاجات والإضرابات؟ والحرب لا تزال إلى اليوم قائمة في العراق، وتمتد إلى أفغانستان وإلى باكستان (أو ما يسمونه «أفباك»(*))، من غير أن نرى مقابلها أي احتجاج، تحت قيادة رئيس يتمتع بشعبية ساحقة (على الأقل في وسط التقدميين أي أولئك الذين هم أكثر ميلاً إلى معارضة الحرب). فبِمَ تفسر الاستسلام الذي صار إليه الرأي العام؟

(*) Afpak، أو استراتيجية «أفباك»، وهي استراتيجية تقوم على الربط بين الوضع في أفغانستان وبين إدارة الموقف في باكستان.

نعوم تشومسكي:

عندما تحدث كينيدي عن هجوم كاسح على جنوب ڤيتنام في سنة 1962 لم يكن في الإمكان استبيان الاحتجاج عليه. لقد كان احتجاجاً في غاية الضعف، ولاسيما أن تلك الأحداث كانت لمّا تُعرَف بعدُ، وما كان يعرف بها غير المتخصصين. ثم صارت معارضة الحرب في تزايد بوتيرة بطيئة خلال السنوات التي بعدُ؛ وقتَ أن قام مئات الآلاف من الجنود الأمريكيين بتخريب جنوب فيتنام. فقد كان الدمار مهولاً بحيث لم يتمالك كبير المتخصصين في ڤيتنام، المؤرخ العسكري برنار فول Bernard Fall، نفسَه أن يطلق ذلك التحذير الذي قال فيه: «إن ڤيتنام من حيث هي كيان ثقافي وتاريخي» قد باتت «مهددةً بالإبادة»، بينما في الجنوب «كانت القرى تموت، حقيقة لا مجازاً، بالضربات تُنزلها بها أكبر آلة عسكرية لم يسبق لها أن أُعمِلت في مثل هذا النطاق». حدث ذلك قبل أن تنطلق أولى المظاهرات الكبرى.

وأما الحرب على العراق فلم تبلغ قط هذا المبلغ. وزيادة على ذلك، فبفضل المعارضة الداخلية، وخاصة بفضل المقاومة الشجاعة غير العنيفة داخل العراق، صارت واشنطن مجبرة على التخلي شيئاً فشيئاً عن مشاريعها الرامية إلى جعل العراق إقطاعية تابعة لها. ولقد أجبِر بوش Bush قبل عام على القبول باتفاقية وضع القوات Status of Forces Agreement، والتخلي عن أهدافه الرئيسية التي سبق له أن عبر عنها بوضوح بضعة أشهر قبلُ. ولن يكون من السهل أن يقع الإقرار بهذا النصر للمقاومة السلمية، ولكن مهما يكن من أمر فلا بدّ من الإشادة بهذه المقاومة باعتبارها «نصراً

كبيراً». وهو أمر وعاه الملاحظون أكثرُهم اطلاعاً أمثال المراسلين البريطانيين باتريك كوكبورن Patrick Cockburn وجوناثان ستيل Jonathan Steele. وها إن الولايات المتحدة قد صارت اليوم ملتزمة، ولو على الورق، بتفكيك قواعدها العسكرية الهائلة في العراق وسحب قواتها منه. ويسعى أوباما في الوقت الراهن في منع الحكومة العراقية من إنجاح الاستفتاء على سحب تلك القوات فبذلك تُلزمه من الناحية القانونية اتفاقيةُ وضع القوات. ولو أردنا تفسير السبب في أبسط ما يكون فيمكن القول إن إدارة أوباما تخشى أن يرفض العراقيون اتفاقية وضع القوات ويدعوا إلى الانسحاب الفوري لتلك القوات.

وأما «أفباك» فقضية أخرى مختلفة. فقد زعمت الولايات المتحدة لتبرير اجتياحها للعراق أنه ينتج أسلحة للدمار الشامل، ويتعاون مع القاعدة لاستهداف الولايات المتحدة بهجوم نووي. وصرحت كوندوليزا رايس Condoleezza Rice – «الحمامة» داخل إدارة بوش – علناً أن الحدث الوشيك الذي كان صدام حسين يهيئه لنا هو استهدافنا بسحابة ذرية. ثم انهارت الذرائع في حالة العراق. لكن الرأي العام [الأمريكي] بقي على قناعته أن علينا أن نحمي أنفسنا من الإرهابيين في «أفباك». ولئن ظلت الأنتلجنسيا على عادتها ولم تفرط فيها، فلقد انحازت إلى العقيدة الرسمية (كما فعل السواد الأعظم منها خلال حرب ڤييتنام على الرغم مما زعم أفرادها في ما بعدُ). وذلك كان السببَ في ضعف الاحتجاجات المنظمة. ثم إن اجتياح «أفباك» لم يسفر عن مثيلة للنتائج الكارثية التي نجمت عن اجتياح العراق وڤييتنام.

جون بريكمون:

كأنني بك تؤمن إيماناً شديداً بالتقدم. لكن أي نوع من التقدم؟ فلن تجد شخصاً عاقلاً يجادل في أنه قد تحقق بالفعل تقدم تقاني وعلمي. بيد أنك ستجد الكثيرين يشكّكون في وجود تقدم أخلاقي - عدا أنه يعتبر جزءاً من الوعود التي جاءت بها الأنوار. ولفهم الأفكار التي يصدر عنها المشككون، فلنقارن بين مثالين على طرفيّ نقيض: وليكن الأول من أحد المجتمعات التي تعتبر الأشد همجية كطالبان، وليكن الثاني من مجتمع يُفترَض له أن يكون الأكثر تطوراً؛ أي المجتمع الأمريكي. فالمجتمع الأول يتعلق بالخرافات البالية ويحط من شأن النساء؛ وهي الأمور نفسها التي قام دعاة الأنوار في القرن الثامن عشر بمحاربتها... ثم لننظر في حالة الولايات المتحدة: حقاً إن للنساء وللشواذ الجنسيين فيها حقوقاً، وهي تكفل حرية التعبير [للجميع] إلخ.، لكن ينبغي مع ذلك أن نعتبر بجوانب أخرى. أولاً أن الولايات المتحدة، بخلاف المجتمعات التقليدية، تخرج من حرب إلى حرب بعيداً عن حدودها، وهي لا تفتأ تشن تلك الحروب بطريقة مباشرة أو غير مباشرة كما وأنها بسياساتها النووية والعدوانية تخلق احتمالاً كبيراً لحرب نووية ستكون هي الأشد تدميراً في التاريخ. ولو تحققت الاحتمالات المتعلقة بارتفاع حرارة كوكب الأرض أشدُّها تشاؤماً، فيمكن اعتبار نمط العيش الأمريكي (والغربي) سبباً في كوارث عظمى، عدا أنها كوارث ستنزل على رؤوس أولئك الذين لم يكن في مقدورهم أن يفيدوا من هذا النمط من العيش. وفي الأخير، فحتى إذا كانت

الحياة في المجتمعات التقليدية حياة «قـذرة وعنيفة وقصيرة» بتعبير [طوماس] هوبز Hobbes، فليس السبب فيها راجعاً إلى العالم الخارجي، بقدر ما يرجع إلى نمط العيش الأمريكي. فكيف سيكون حال الولايات المتحدة من دون ذلك التدفق الدائم من المواد الأولية والسلع الرخيصة والعمل زهيد الأجـر، أو من غير الفوائد التي تجنيها من «اجتذاب الأدمغة»، ومختلف أشكال التحويلات المالية (مـن البلدان الفقيرة نحو البلدان الأكثر غنى)؟ يمكن أن يُعترض عليّ بطبيعة الحال، بالقول إن طالبان كانوا سيفعلون الشيء نفسه لو كانت لديهم الوسائل لكن هَهُنا على وجه التحديد مكمن المشكلة الأساسية عند المشككين (في التقدم الأخلاقي). فالطبيعة البشرية لا تتبدل، بحيث إن أشكال التقدم التي تتحقق في بعض الميادين «تعوّضها» أشكال من التطور المعاكس في ميادين أخـرى. فكيف نبرهن على وجود تقدم فعلي على الصعيد الكلي؟

نعوم تشومسكي:

لن أذهب إلى حد القول إنني «أؤمن إيماناً شديداً بالتقدم». بل أفضّل أن أغير من رهان باسكال، الذي يستند إليه نقاشنا. فإذا تخلينا عن الأمل واستسلمنا إلى السلبية كنا نساعد على حدوث الأسوإ؛ وأما إذا حافظنا على الأمل وعملنا بجد واجتهاد للدفع بوعوده إلى التحقق، فإن من شأن ذلك أن يدفع بالأوضاع نحو الأفضل.

وهذه فكرة بعيدة جداً عن «الإيمان بالتقدم»، وهو مفهوم يبدو لي فاقداً للمعنى، إذا نحن عبرنا عنه في كلمات عامة [وغير دقيقة]. فللتقدم كما للتراجع، أوجه عديدة؛ فلذلك لم نشهد تقييماً واضحاً بهذا

المعنى على مر التاريخ. فيمكن القول إن الثورة الفلاحية التي وقعت قبل 12 000 سنة قد تهددت الجنس البشري بإبادة لن تقوم له بعدها قائمة؛ ذلك بأنها قد مكّنت من حدوث الانفجار الديمغرافي، والدمار البيئي والتنافس على الموارد، إلخ. والحال أنه لم يكن، بخلاف ما يُصوّر، بالقضاء النهائي في سُلّم التحولات. ويمكننا أن نقول الشيء نفسه عن اختراع النار من لدن أسلافنا القدامى.

والحديث عن «الطبيعة البشرية» لا يفيدنا شيئاً ذا بال. ولاشك أنه توجد «طبيعة بشرية» شديدة الخصوصية، وليس هنالك من حجة أو دليل على أن هذه الطبيعة قد عرفت تغيّراً في ما يتصل بالمشكلات البشرية منذ 50 000 سنة، وقت أن ظهر بنو البشر الأوائل في شرق إفريقيا. فلو أخذتَ طفلاً من إحدى قبائل الأمازون التي تعود إلى العصر الحجري وذهبت به إلى باريس أو إلى بوسطن، ما كان ليختلف في متوسط المعرفة عن أترابه [أطفال باريس أو بوسطن]، في حدود ما نعرف، والعكس صحيح. والعلم المعاصر لا يفيدنا شيئاً كثيراً في هذا المضمار. وكيف لا ونحن يعسر علينا أن نعرف ماذا تكون «طبيعة» الحشرات.

لكن هذا الذي قلنا لا يعني أننا نعمَه في الظلمة. فتجربة التاريخ تمدنا بأدوات للفهم. وإن لنا أسباباً عديدة للاعتقاد بأن «الطبيعة البشرية» تتراوح بين الأكثر قدسية والأشد وحشية، وأن من المحتمل أن يكون كل واحد منا يحمل في ذاته هذه الخصائص. فمجتمع الأنوار ما كان يجد غضاضة في القبول بالعبودية، وتحمُّل عنصرية ماحقة، وإبادة ساكنة كانت «تسير في طريق التقدم»، وجرائم أخرى كثيرة شنيعة من حسن الحظ أنه لن يكون في الإمكان تحمّلها اليوم بالسهولة التي

كانت في الماضي. والذين يتوقون إلى العيش في مجتمع القرن الثامن عشر يمكنهم أن يحققوا هذا المراد بسهولة؛ وذلك بأن يعيشوا في بانسيلڤانيا وسط جماعات الأميش(*). لكن قلة قليلة من الناس تراهم يقومون بهذا الاختيار. وهنالك عوامل أخرى كثيرة ينبغي تقييمها. وليس في الإمكان بطبيعة الحال تقدير هذه الأبعاد مجتمعة. لكن إذا نحن نظرنا إلى التاريخ الحديث في شموليته، فأعتقد أن في الإمكان أن نستبين فيه اتساعاً قد تحقق في تصورنا لمجال المسؤولية الأخلاقية وتعمّقاً لفهمها واستيعاء لأهميتها، وذلك حتى في النطاق [المحدود] لحيواتنا. إن حقوق الأقليات وحقوق النساء وحقوق الأجيال المقبلة (الحركة من أجل حماية البيئة) إلخ.، التي يتوقف مستقبلها على اختياراتنا، هذه الحقوق قد أصبحت تلقى من الحماية اليوم أكثر مما كانت تلقى منذ وقت طويل، وهذا شيء يقع بفضل الالتزام الأخلاقي لا بسبب الإكراه.

[غير أنني] لا أرى فائدة في إطلاق تصريحات طنّانة عن مسارات التاريخ. فتصورٌ متواضع يمدنا بخطوط للسلوك كافية لتحديد أفعالنا. وإن أي اختيار، كيفما كان، ينبغي أن تُعتبَر فيه الدروس التي يمكن استخلاصها من التاريخ ومن التجربة، وبأكثر ما يمكن من الواقعية. ويُفترض بنا حينئذ أن نقابل هذه الاختيارات بالخيارات التي يتيحها تغيير رهان باسكال.

(*) Amish، وهي طائفة مسيحية نشأت في العصور الوسطى. ويبلغ عدد أفرادها حالياً زهاء 249.000، موزعين على 22 مستوطنة في الولايات المتحدة وفي ولاية أونتاريو في كندا.

جون بريكمون:

وعلى أي أساس تقوم أخلاقياتك؟ فأنت كثيراً ما تقول إن الناس مسؤولون عن العواقب المتوقعة لأفعالهم. لكن كيف تقيّم هذه العواقب؟ وما الذي يجعلها حسنة أو سيئة؟ وكيف تقيّم ذلك بصورة موضوعية؟ هل تستند إلى المبادئ النفعية (أكبر سعادة لأكبر عدد؟). وتتحدث أحياناً عن جوانب أساسية في الطبيعة البشرية، لكنك تشدد كذلك على أننا لا نعرف شيئاً ذا بال في هذا الموضوع. فكيف يكون في الإمكان توظيف الطبيعة البشرية في إصدار أحكام أخلاقية؟

نعوم تشومسكي:

لا ينبغي أن يساورنا شك كثير في وجود طبيعة بشرية صميمة، وأن هذه الطبيعة تشتمل على «كفاءة أخلاقية» للأسباب التي عبّر عنها هيوم Hume بكثير من الوضوح. وهي أسباب أصبحنا اليوم نفهمها بأفضل مما كنا قبلُ. لكن حتى وإن كنت تفهم كل شيء في هذا الموضوع فإن ذلك لن يقدم إليك الأساس للأحكام الأخلاقية، والذي يتطلبه السؤال. والواقع أن الأمر يتعلق بشرط بالغ القوة، حتى على العلم. وقد كان المؤرخ المرموق للعلم ريتشارد بوبكين Richard Popkin على صواب حين قال إنه «منذ أن وقعت أزمة التشكيكية في القرن السابع عشر والناس يدركون أننا لا يمكن أن نقيّم معارفنا على أسس يقينية بإطلاق»، وأن قصارى ما يمكننا أن نأمل في استعمال وتجويد «معاييرنا لتقييم حقيقة ما اكتشفنا بشأن العالم ومدى قابليته للتطبيق» أي «أن نقبل بالمعرفة نفسها، ونزيد في التوسيع منها»، مع الإقرار

بأن «أسرار الطبيعة وأسرار الأشياء في حد ذاتها، قد احتجبت عنا إلى الأبد»[1]. والتحولات التي وقعت في ما بعدُ لم تزد على أن زيّنت هذا التفسير. وإن من الخَرَق أن تطلب أحكاماً أخلاقية في شيء من اليقين لا يمكن أن ننتظره من العلم.

إننا ننحو في أحكامنا الأخلاقية على الطريقة نفسها التي تجري في العلوم: فنحن نسعى بأفضل ما نستطيع لنُعمل معاييرنا في التقييم ونشذبها من خلال التجربة، واستكشاف طبيعتنا الأخلاقية. وقد عرفت معاييرنا تحسناً كبيراً على مر الزمن – من وجهة نظرنا. واتسع نطاق الأحكام الأخلاقية لتشمل النساء، والمجتمعات الأخرى، والأطفال والحيوانات. والمواد المكونة للإعلام العالمي لحقوق الإنسان – الذي ليس هو بـ«البناء الغربي» بخلاف الخرافة الشائعة عنه – ليست منزّهة بأي حال عن أي نقد، لكنها كانت انعكاساً، في فترة معينة من التاريخ، للقدرة على بناء معايير أخلاقية مقنعة على أساس من الحدس والتجربة.

ونحن نعرف جميعاً أن في العلوم مهما بلغت كثرة البراهين التي بين أيدينا، فسيكون هنالك على الدوام ما لاعد له من النظريات المتمايزة يمكنها أن تُحيطنا بالوقائع. إن المناهج التي نتوسلها إلى انتقاء النظريات – ما كان يدعوه شارلز ساندرس بيرس Charles Sanders Peirce «سيرورة افتراضية abduction» – لا تجد الكثير ممن يفهمونها. والوصف الذي جاء به بوبكين لكيفية العمل في المجال

---

(1) انظر:
Richard H. Popkin, *Histoire du scepticisme d'Érasme à Spinoza*, traduit de l'anglais par Christine Hivet, Paris, PUF, 1995.

العلمي يبدو شيئاً صحيحاً. فالأحكام الأخلاقية تنبني على أقرب من هذا المنوال. فهذه الأحكام لا تُختزَل في القدح والطعن في الذات. ويمكن أن يؤتى ببحث عقلاني في الأسس المشتركة ودراسة ممحِّصة لمختلف الوضعيات. وهو أمر لن يؤدي بالضرورة إلى اتفاق، لكن يمكن أن يتحقق به تقدم، وبذلك يصير في الإمكان أن يتحقق تلاقٍ في المستقبل. ذلك هو الشرط الإنساني. فنحن مخلوقات عضوية، ولسنا ملائكة. ولا يمكننا أن نخرج من أجسادنا، أو نخرق سقف قدراتنا المعنوية والمعرفية، التي لها أهميتها، ولها حدودها الذاتية - ثم إن الاثنتين على اقتران وثيق.

جون بريكمون:

أود أن أضرب لما أقول مثالاً محدداً؛ فقد دأبتَ على الدوام على معارضة التدخلات العسكرية الأمريكية. فلماذا؟ هل لأن النوايا التي تحرك الحكومات الأمريكية (حماية حقوق الإنسان، إلخ.) ليست نَوايا خالصة كما يزعمون؟ إن عدداً كبيراً من أولئك الذين يساندون هذه التدخلات سيسلّمون لك بهذا الأمر عن طيب خاطر. لكنهم سيشددون على أن عواقب هذه التدخلات إيجابية مهما تكن النوايا المعلنة. فالكوسوفيون على سبيل التمثيل، سعداء أن تحرروا من الصرب، والشيعة والأكراد سعداء أن تخلصوا من صدام، والنساء [الأفغانيات] صرن في الوقت الحاضر ينعمن بقدر من الحرية أكثر مما كن يعرفن منها على عهد طالبان. فبِمَ تردّ على هذا القول؟

نعوم تشومسكي:

إن هذه الأمثلة الشائعة في خطاب المثقفين الغربيين تكشف لنا عن الكثير، وتكشف الكثير عنا نحن أنفسنا. فالذين يساندون الموقف الذي يتم الدفاع عنه - والذي أصبح يسمى اليوم بمسؤولية الحماية[1]- يرون أن هنالك حقاً بعض الحالات المقنعة [بما تقول]. لكن هذه الحالات قد ضُرب عليها بستار محكم من الصمت. والحالتان الأكثر لفتاً للانتباه هما اجتياح الهند لشرق باكستان (المعروف اليوم ببانغلاديش)؛ فقد كان فيه قضاء على جرائم شنيعة. واجتياح ڤيتنام للكامبودج، وقد أدى إلى طرد الخمير الحمر؛ وهم الذين كانت جرائمهم لا تفتأ في استشراء. بيد أن هذين المثالين الجديرين بالاعتبار لا يدخلان في النموذج الغربي لمسؤولية الحماية، وذلك لسبب وجيه؛ فقد عارضتهما واشنطن. بل إن الولايات المتحدة قد هددت بإعلان الحرب على الهند ما لم تضع نهاية لتصرفها المشين- فعلى ما يبدو أن اجتياح الهند لحليف للولايات المتحدة قد كان وبالاً على الصورة الرمزية التي كان كيسنجر Kissinger يأمل في الحصول عليها خلال رحلته السرية إلى الصين.

وكان رد فعل الولايات المتحدة على إطاحة «بروسيي آسيا»

---

(1) شارك نعوم تشومسكي في 23 يولوز 2009 في نقاش انعقد أمام الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة حول مفهوم مسؤولية الحماية، ومعه غاريث إيڤانس Gareth Evans، الوزير الاسترالي السابق للشؤون الخارجية، والمروّج لمسؤولية الحماية ونغوغي واتيونغو Ngugi Wa Thiong'o، الكاتب الكيني، وأنا نفسي (جـ. بـ.). انظر في الموضوع:
http://www0.un.org/ga/president/63/interactive/responsibilitytoprotect.shtml.

(الڤيتناميين) ببول بوط Pol Pot أشد فحشاً؛ فلم يقتصر الأمريكيون على توجيه الإدانة الشديدة لعملهم وأخذهم بالعقوبات القاصمة، بل إنهم ساندوا اجتياح الصين لڤيتنام، لمعاقبتهم على أن وضعوا نهاية لجرائم بول بوط، التي كانت يومها قد تجاوزت كل الحدود. وسرعان ما انبرت الولايات المتحدة تقدِّم الدعم العسكري والدبلوماسي إلى الخمير الحمر - الذين أصبحوا يومها يُسمّون «كمبوتشيا الديمقراطية» Kampuchéa démocratique.

ومن الواضح أن هذه الأحداث لا تمتّ بصلة إلى النموذج الغربي لمسؤولية الحماية.

فإذا نظرنا إلى الأمثلة «التي يمكن القبول بها»، والتي هي أقل مصداقية من الأمثلة التي تم تجاهلها، كانت لدينا أسباب عديدة لمعارضة هذه التدخلات التي كان فيها انتهاك سافر للقانون الدولي. فهذا القانون، وإن لم يكن بالمثالي، فإنه يقدم على الأقل حماية ولو محدودة للضعفاء. ولذلك فإن هذا القانون الذي يطالب به الضحايا التقليديون بشدة يتعرض على الدوام للتسفيه من القوى الإمبريالية التقليدية.

فهذه أمريكا اللاتينية على سبيل التمثيل، قد كانت على الدوام تتزعم الجهود المبذولة لإقرار مبدإ لعدم التدخل في القارة الأمريكية. وكانت الولايات المتحدة تقبل أحياناً بهذا المبدأ شفاهاً، ثم لا تتورع عن انتهاكه كلما عنّ لها أن تنتهكه. وأما مسؤولية الحماية - بالمعنى الذي أُعطيَ لها في الغرب - فقد تعرّض للإدانة القوية من بلدان عدم الانحياز. فقد أدانت ما أسمته « «الحق» المزعوم للتدخل الإنساني»، في إشارة إلى القصف الذي وقع على صربيا. ولقد وجدت هذه البلدان التأييد من

غالبية الأمريكيين الذين يعتقدون أن مجلس الأمن الدولي ينبغي له أن يكون جهازاً تقريرياً في ما يقع من أزمات دولية، وأن هذا الدور لا يعود إلى الولايات المتحدة. كما وأن هؤلاء يعتقدون أن الولايات المتحدة، والقوى الأخرى الممتلكة لحق النقض في مجلس الأمن، ينبغي لها أن تتخلى عن هذا الحق وأن تذعن لإرادة الأغلبية، ولو لم تكن متفقة معها. وموقف بلدان عدم الانحياز - بلدان الجنوب - هو نفسه موقف المؤسسات الدولية التي ليست كلها واقعة تحت سلطان الولايات المتحدة وحلفائها. وقد كانت المحكمة الدولية في واحد من أولى قراراتها، هو المتعلق بقضية مضيق كورفو Corfou في سنة 1949، قررت أنه «لا يمكننا أن نعتبر ما يسمى حق التدخل إلا بمثابة تجل لسياسة للقوة؛ فهو قد أدى في الماضي إلى ظهور أفدح أنواع الشطط والعسف. ولا يمكن، مهما عظُمت عيوب المنظمة الدولية، أن يكون له مكان في القانون الدولي... فطبيعة الأمور تجعل [التدخل] حكراً على الدول الأقوى، ويمكنه أن ينحرف بسهولة بإدارة العدالة نفسها» - وهو المعنى عينه الذي فهمه الجنوب بحكم تجربته المتينة، وما يؤثر الغزاة التقليديون «ألا يروه». وفي وقت قريب، وذلك في سنة 2004، قامت لجنةٌ من مستوى عال، عن منظمة الأمم المتحدة، ضمت شخصيات غربية رفيعة (كان بين أعضائها المستشار السابق للأمن القومي الأمريكي برينت سكووكروفت Brent Scowcroft والوزير الأسترالي السابق للشؤون الخارجية والمدير السابق لمجموعة الأزمات الدولية International Crisis Group غاريث إيڤانس Gareth Evans وآخرون) قامت بدراسة خاصة لمسؤولية الحماية في نسختها الغربية فجاءت لها بالرفض القاطع، للأسباب نفسها التي كانت اعتدّت بها محكمة العدل

الدولية في سنة 1949. فقد احتجت هذه اللجنة بالمادة 51 من ميثاق منظمة الأمم المتحدة، التي تحظر كلياً مثل تلك التدابير[1]. وتم اعتماد خلاصاتها في قمة لمنظمة الأمم المتحدة في السنة التي بعدُ.

وإنك لتسمع الكثيرين في الغرب يزعمون أن منظمة الأمم المتحدة قبلت بمسؤولية الحماية، وإن هي إلا ذريعة محض. ذلك بأن المنظمة إذا كانت قد قبلت بهذا المبدإ، فلقد قيّدته بجعل تلك المسؤولية خاضعة لأوامر مجلس الأمن وهو ما يحول صراحة دون وقوع التدخلات الغربية بما فيها الحالات المذكورة في السؤال.

إن المدافعين عن «مسؤولية الحماية» التي تمارسها بلدانهم معزولون نسبياً. وهؤلاء يرون أن الاعتبارات التي جئت على ذكرها ليست بذات وزن. فلنتركها جانباً إذاً، ولننظر في الحجج التي يؤتى بها للانتصار للأمثلة التي ذكرتَ.

---

(1) انظر: http://www.un.org/french/secureworld/.

فأنت تقرأ فيه (ص. 59): «إن التهديدات المحتملة اللائحة والدائمة تجعل النظام العالمي وقاعدة عدم التدخل، التي يقوم عليها هذا النظام، يتعرضان لتهديد كبير إذا كانت الشرعية تجيز القيام بعمل وقائي أحادي الجانب، بدلاً من عمل وقائي جماعي. فالترخيص بالقيام بعمل وقائي أحادي الجانب من هذا القبيل معناه الترخيص بجميع الأعمال من هذا القبيل». «ونحن لسنا ممن يدعون إلى مراجعة أو تأويل جديد للمادة 51» (من ميثاق الأمم المتحدة)، ومن جملة ما نصت عليه هذه المادة أنه «ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص [من] الحق الطبيعي للدول، فرادى أو جماعات، في الدفاع عن نفسها، إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة، وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين». انظر للتوسع في هذا الموضوع المساهمة التي كانت من تشومسكي في النقاش الذي دار أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في موضوع «مسؤولية الحماية»:

http://www0.un.org/ga/president/63/interactive/protect/noam.pdf.

الحقيقة أن أهل كوسوفو قد ابتهجوا بالتحرر من الصرب. والذين يعتقدون هذا الاعتقاد ينبغي لهم أن يدعو حلف الشمال الأطلسي لقصف إسرائيل؛ فملايين الفلسطينيين (بالإضافة إلى آخرين من غير الفلسطينيين) سيعبّرون من دون شك عن فرحة عارمة لانعتاقَهم من السلطة الإسرائيلية المدعومة من الولايات المتحدة. وفي الإطار نفسه يُفترض بهؤلاء كذلك أن يساندوا دعوة القاعدة إلى شن هجومات إرهابية على الأمم المتحدة، لوضع حد للدمار والخراب الذي تُحدثه في العالم، وهي نتيجة سيهلل لها ملايير الأشخاص. وسيكون من اليسير أن نجد أمثلة أخرى [تصب في هذا المعنى]. وما دمنا لا نسمع مثل هذه الخطابات فإن من السهل أن نرى كيف يتم تأويل ما نسمع من خطابات.

ثم إن هنالك مسألة الوقائع. فنحن نتوفر على ملف غربي زاخر بشأن الأحداث التي سبقت هجوم حلف الشمال الأطلسي على صربيا، خاصة خلال الفترة الحرجة الواقعة بين وقف إطلاق النار الذي بادرت إليه الولايات المتحدة في أكتوبر 1998 والقصف الذي وقع في مارس 1999. فقد ضم هذا الملف وثيقتين أساسيتين لوزارة الخارجية الأمريكية تم تجميع عناصرهما لتبرير ذلك الاجتياح، كما اشتمل على تحقيق للبرلمان البريطاني وعلى تقارير ميدانية لبعثة التحقيق في [قضية] كوسوفو Kosovo Verification Mission فضلاً عن شهادات كثيرة لمنظمة الأمن والتعاون الأوروبي Organisation pour la Sécurité et la Coopération en Europe، وشهادات لمنظمة الأمم المتحدة، ووثائق أخرى. إنه ملف واضح ليس عليه غبار. فهو يسفر لنا عن مستوى من العنف متواصل، ووضعية شديدة ومريرة (ويا للأسف!)

فاقت ما سواها في أماكن أخرى؛ لكن من دون أن تصل إلى مستوى العنف الذي تدعمه الولايات المتحدة وبريطانيا على سبيل المثال، في الوقت نفسه، في تيمور الشرقية Timor Oriental؛ حيث إن جرائم القتل التي لقيت المساندة من الغرب كانت أسوأ من كل ما يمكن أن يُنسب إلى الصرب. وتكشف الوثائق [المذكورة] بشأن كوسوڤو عن التشابه الكبير بين فظاعات حرب العصابات التي كان يشنها جيش تحرير كوسوڤو (UCK) (الذي كان يلقى المساندة يومها من وكالة الاستخبارات الأمريكية) والفظاعات التي كانت تأتيها القوات الصربية. فإذا تمعّنا في الملف تبين لنا أن البريطانيين، وهم الأعضاء الأشد إحرابية في التحالف، قد نسبوا معظم أعمال العنف إلى جيش تحرير كوسوڤو. ففي بداية مارس 1999، وقت أن كانت إدارة كلينتون Clinton تعدّ للقصف، تم إعلام هذه الإدارة من لدن جنرال حلف شمال الأطلسي ويسلي كلارك Wesley Clark بأن الأمر ربما أدى إلى اشتداد سريع في التجاوزات التي يقترفها الصرب على الأرض، وأنه لن يُستطاع فعل شيء لوقف تلك التجاوزات إلا بزيادة القصف. وقد صرَّح ويسلي كلارك للصحافة بهذا الأمر وقت أن ابتدأ القصف، ثم كان أن تحقق ما توقّع. وعندما تمت أثناء القصف إدانة ميلوسوڤيتش Milosevic من لدن المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلاڤيا سابقاً، وذلك بناء على معلومات قدمتها الولايات المتحدة وبريطانيا، كانت أدلة الاتهام تتعلق بجرائم وقعت بعد القصف، إلا من استثناء يتعلق بعملية تقتيل وردت الإشارة إلى وقوعها في راكاك Racak خلال شهر يناير [1999]. ومهما كان تصورنا لهذا الملف فإننا نعرف بكل

يقين أن الولايات المتحدة وبريطانيا لم تكن لهما أي مشروعية في إدانة ميلوسوڤيتش، لأنهما كانتا في ذلك الوقت تقفان وراء جرائم كثيرة شبيهة بجرائمه، خاصة ما اقترفتاه في ليكيسا Liquica في تيمور الشرقية. وزيادة على ذلك، فعندما ابتدأ القصف كان هنالك مقترحان على الطاولة بغرض التوصل إلى تسوية سياسية دبلوماسية: مقترح حلف شمال الأطلسي، ومقترح صربيا. وبعد 78 ساعة من القصف تم التوصل إلى تسوية بين المقترحين - ولنلاحظْ في هذا الصدد أن حلف شمال الأطلسي قد استمر يطالب بأن تظل كوسوڤو في نطاق صربيا.

وما كانت تلك سوى البداية لما نعرف [من أخطاء وتجاوزات][1]. والحجج التي يؤتى بها في دعم القصف على صربيا نراها في أحسن الأحوال في غاية الضعف، حتى ولو تجاوزنا كلياً - كما هو دأب الغرب - عن القانون الدولي وعن الرأي العام العالمي.

ثم جاء قصف أفغانستان، فكان بكل وضوح أكثر إجراماً من قصف كوسوڤو، إن كان يمكن أن يكون هنالك ما هو أكثر إجراماً. وقد كان الهدف الرسمي من ذلك القصف إجبار طالبان على تسليم الولايات المتحدة أشخاصاً كانت تتهمهم بالإرهاب. وامتنعت الولايات المتحدة عن تقديم أدلة على تلك التهم، فيما عبر طالبان عن استعدادهم لترحيل المطلوبين؛ ذلك أن واشنطن، وكما علمنا في ما بعدُ، لم يكن بحوزتها دليل [على تلك المزاعم]. وبعد ثلاثة أسابيع من القصف أصبح الهدف من تلك العملية هو قلب طالبان. غير أنك تجد حتى النشطاء الأفغان

---

(1) انظر للتوسع في هذا الأمر:
Noam Chomsky, *Le Nouvel Humanisme militaire*, *«leçons du Kosovo»*, préface de Gilbert Achcar, Lausanne, éditions Page deux, 2000.

المعارضين لطالبان – أمثال حَظِي الأمريكيين، عبد الحق Abdul Haq، الذي يلقى الإعجاب كذلك من حميد كرزاي Hamid Karzai – قد تعرضوا بدورهم بالإدانة الشديدة لعمليات القصف. فقد آخذ عبد الحق الولايات المتحدة بأنها إنما كانت ترمي إلى «استعراض قوتها» وأنها إنما أرادت أن «تخيف العالم أجمع»، من غير أن تهتم للأفغان. وقد لقي موقفه تأييداً قوياً خلال تجمع استثنائي في بيشاور Peshawar، ضم حوالي 1 000 من النشطاء المعادين لطالبان. وقد كانت بين هؤلاء خلافات كثيرة طالت بهم زمناً غير يسير، غير أنهم أجمعوا رأيهم على إدانة عمليات القصف التي كانت تودي بحياة الأبرياء وتنسف الجهود التي يبذلونها للإطاحة بطالبان من الداخل، وقد كانوا يرونه أمراً في حكم الممكن – وهو ما لم يكن يبدو بالأمر المستحيل. لقد كانت مخاوفهم بشأن مصير الأفغان مخاوف سديدة وصائبة. فلقد تم الإعداد لعمليات القصف مع إدراك لما سينجم عنه من مخاطر الدفع بملايين البشر إلى حافة المجاعة؛ فلذلك تراهم ينحون باللائمة على وكالات المساعدة الدولية التي تحتم عليها أن توقف عملياتها وتهرب من البلاد. ومن حسن الحظ أن الأسوأ لم يحدث، لكن ينبغي تقييم الأعمال حسب العواقب التي كانت متوقعة لها، لا الاقتصار بالتقييم على ما حدث بالفعل.

إننا جميعاً نلوم خروتشوف Khrouchtchev على أنه نصب أسلحة نووية وصواريخ في كوبا. وحدهم الموظفون السياسيون المفرطون في السذاجة ستسمعهم يقولون في تبرير هذا الأمر إنه لم يؤد إلى اندلاع حرب نووية، وإنه كان مانعاً للأمريكيين من القيام بعمليات اجتياح أخرى لكوبا، يريدون بكلامهم أن يبرروا هذا الفعل، وهم بهذا القول يكونون إنما يقلدون المثقفين الغربيين في ما يقولون عن أفغانستان.

ولكن ما قولنا عن وضعية المرأة [الأفغانية]؟ إنه سؤال له مبرراته، وقد وُضِعت مجموعة من الدراسات في هذا الموضوع. ويبدو أن المرأة [الأفغانية] كانت أفضل وضعاً في ظل الاحتلال الروسي مما هي عليه اليوم. إذ يُقال إن معدل الأمية في صفوف النساء انخفض يومها من 25% إلى 18%. وهنالك تقارير لراسيل باسو Rasil Basu، الناشطة المرموقة في قضايا المرأة، التي كانت يومها (1986-1988) مستشارة للحكومة الأفغانية في الرقيّ بالمرأة، التابع لبرنامج للأمم المتحدة للتنمية. ولقد نوهت بـ «التقدم الكبير» الذي تحقق للنساء في ظل الاحتلال الروسي. ثم إنها جاءت بمجموعة من التفاصيل في هذا الصدد، وذلك على الرغم من التهديد الذي كان يقع عليها من المتطرفين الإسلاميين المدعومين من الولايات المتحدة، خاصة منهم قلب الدين حكمتيار Gulbuddin Hekmatyar، الذي كان جنوده يرشّون الآسيد على وجوه النساء اللواتي يلبسن على الطريقة الغربية. وحكمتيار الذي يُعرف بأنه واحد من الأصوليين الدينيين أشدِّهم تطرفاً وأشدِّهم عنفاً، والذي اختير بغرض «قتل الروس» – لا لتحرير الأفغان – قد كان محمياً لريغان، وهو اليوم يلقى الممالأة والمداهنة من أوباما. حتى إذا تحقق لمحميّي الأمريكيين الاستيلاء على السلطة بعد انسحاب الروس صاروا يمعنون في اقتراف الفظاعات، مما جعل السكان يتلقون طالبان بكل الترحيب. وقد باتت الوضعية اليوم خطيرة، والمستقبل يلوح أسود كالحاً. وهذا السير رودريك برايثوايت Rodric Braithwaite، المختصّ في أفغانستان، وسفير بريطانيا السابق في موسكو أثناء انسحاب الروس من أفغانستان، والذي رأَس في ما بعدُ لجنة المخابرات [المشتركة] Joint Intelligence Committee –

هذا الرجل أدلى بتصريح أثناء زيارته الأخيرة [لأفغانستان] بمحضر بعض الضباط في قوات التحالف ومجموعة من الصحافيين، وعديد من الشخصيات الأخرى. فقد ذكر أن الشخصية الأكثر حظوة وتقديراً لدى الأفغان هو نجيب الله Najibullah، الذي كان أول رئيس للوزراء شيوعي ثم أطاح به إرهابيو ريغان، وتعرض للاغتيال على أيدي طالبان. وذكر الرجل كذلك، حسب ما نقل إليه مخبروه، «أن الأوضاع كانت أفضل على عهد السوفييت. فقد كانت كابول تنعم بالأمان، وكانت النساء يذهبن إلى العمل، وقد أنشأ السوفييت معامل، ومدوا طرقاً، وأقاموا مدارس وبنوا مستشفيات... حتى طالبان لم يكونوا بمثل السوء الذي صاروا إليه [اليوم]». وقال كذلك إن تلك التقارير المتفقة في ما بينها إلى حد كبير «تبين عن الخيبة العميقة التي تولدت [لدى الأفغان] من التحالف وسياسته»[1]. ولقد أُجريَت كذلك استباراتٌ غربية للآراء، وهي على قدر كبير من البيان، فهي تشير في ما يبدو إلى وجود تأييد قوي [لدى الناس في الغرب] لدعم السلام والمصالحة [في أفغانستان]، ومساندتهم لتدخل أجنبي يكون هدفه تقديم المساعدة وإعادة البناء، لا نشر العنف.

إن المعلومات المتعلقة بأفغانستان ينبغي أن نأخذها بكثير من الحيطة والحذر. غير أن ما يتوفر لدينا من تلك المعلومات لا يصبّ في تأييد التدخل [في هذا البلد].

---

(1) انظر رودريك برايثوايت:
Rodric Braithwaite, «New Afghan myths bode ill for western aims», ***Financial Times***, 15 octobre 2008.

وأضعفَ منها كانت الحججُ التي جيء بها لتبرير التدخل في العراق. وقد آثر المثقفون الغربيون مرة أخرى ألا يأخذوا الوقائع في الحسبان. والحال أنها وقائع كان من اليسير الاهتداء إليها. فالعقوبات الماحقة التي كانت من الولايات المتحدة ومن بريطانيا على هذا البلد قد أدت إلى تدمير المجتمع المدني فيه، وقوّت من جانب الطاغية وربما تكون أنقذته من أن يصلى مصير أمثاله من السفاحين؛ أولئك الذين كانوا يلقون المساندة من الغرب في أواخر حكمهم الدموي؛ كتشاوشيسكو Ceausescu وسوهارتو Suharto، وماركوس Marcos وسلسلة طويلة من أشباههم. وبين أيدينا شهادات كثيرة عن تلك الفترة تركها إداريو منظمة الأمم المتحدة العاملون في برنامج «النفط مقابل الغذاء»، ودبلوماسيون دوليون من ذوي السمعة والصيت الطيب، أمثال دنيس هاليداي Dennis Halliday، وهانز ڤون سبونيك Hans von Sponeck؛ فمن المؤكد أنهما يعرفان عن العراق أكثر مما يعرف عنه أي غربي آخر، فلذلك ضُربَ عليهما بطوق من الصمت في صحافة الولايات المتحدة (وفي بلدان أخرى كثيرة) إبّان الإعداد للحرب [على العراق]. فكان أن استقال الرجلان احتجاجاً على ما أسمياه «إبادة جماعية» وقعت خلال فترة العقوبات[1]. ولقد

---

(1) دنيس هاليداي Denis Halliday، كان يعمل منسقاً للأعمال الإنسانية للأمم المتحدة في العراق في 1997-1998. ولقد أكره على تقديم استقالته حسبما قال، بسبب «رفضي الاستمرار في العمل بأوامر مجلس الأمن، الذي فرض عقوبات إبادية على الأبرياء في العراق. فامتنعت من الاشتراك في هذا الأمر». انظر في هذا الصدد:
http://gandhifoundation.org/2003/01/30/2003-peace-award-denis-halliday-2/
وقد جيء بخلَف لدنيس هاليداي في شخص هانز ڤون سبونيك، لكنه لم يلبث بدوره أن استقال في سنة 2002.

أعربا كذلك عن اعتقادهما بأنه لو كان العراقيون أُعطُوا الفرصة لكان يمكنهم أن يحلوا مشكلاتهم بأنفسهم. وكذلك ضُرِب على الدراسة المفصّلة التي وضعها ڤون سبونيك[1] عن العقوبات بطوق من الصمت في البلدان المشاركة في الحرب، والتي اتضح أنها لم تكن تريد أن تجازف بأن تترك للعراقيين أن يتولوا أمورهم بأنفسهم. ومن المعلوم أنه لا يحق للجيوش الأجنبية أن تطيح بالحاكم المستبد إلا عندما يكون ذلك عن طريق تقديم المساعدة لأهل البلد ليتخلّصوا منه، خاصة إذا كان في ذلك التدخل احتمال لأن يؤدي إلى قتل مليون شخص وأكثر، وإجبار مليونين آخرين على الهجرة والنفي، وتخريب البلاد حتى لا تقوم لها قائمة.

ولأكـرز قولي مرة أخرى إن هذا الملف ليس بالمربح كثيراً للإنسانويين الغربيين.

جون بريكون:

قلتَ: «إن مستوى الحياة الثقافية الفرنسية في نظري قد تدنى كثيراً. فقد أصبحت تغرق فـي البهارج بسبب مـن خضوعها لنظام النجوم. أي أنها باتت تسير على المنوال الهوليودي»[2].

أليس هذا رأياً في غاية الإجحاف؟

---

(1) صوّر هانز ڤون سبونيك نظام العقوبات على العراق في دراسته الموسومة:
Hans von Sponeck: *A Different Kind of War: The UN Sanctions Regime in Iraq*, Oxford, Berghahn Books, 2006.

(2) ورد في الكتاب الحواري مع تشومسكي:
Language and Politics, édité par Carlos Otero, Montreal, Black Rose Books, 1988, p. 310.

نعوم تشومسكي:

لقد أردت بكلامي شريحة من المثقفين الفرنسيين المسايرين للدُّرجة. ولم أزد على أن ألمعت إليهم إلماعاً وذلك في معرض جوابي عن بعض الأسئلة. ولست أرى وجهاً للإجحاف في هذا الحكم.

جون بريكمون:

كثيرون يتساءلون ماذا تكون نظرية تشومسكي. فهناك ماركس Marx ومن يلفّ لفه من المثقفين، أمثال غرامشي ولوكاش Lu-kacs، ومدرسة فرانكفورت، وسارتر Sartre، وفوكو Foucault، وبورديو Bourdieu، أو بعض المفكرين من الأقرب عهداً إلينا أمثال باديو Badiou، ونيغري Negri، وشيشيك Žižek فإن لهم جميعاً «نظريات» عن الهياكل الاجتماعية، والسلطة، والإيديولوجيا، والتقسيم الطبقي، والوعي السياسي، والتغيير الاجتماعي، إلخ. فهل لديك كمثل ما لديهم من نظريات، وإلا فلماذا؟ وأسألك في هذا الصدد ما هو العمل الذي يُفترض بالمثقف أن يقوم به إن لم يكن وضعه لنظرية؟ وهل تعتقد أنه يكفي التعرّض بالإدانة لعمل السلطة من غير اقتراح بديل؟

نعوم تشومسكي:

إن مصطلح «نظرية» مصطلح عفَى عليه الزمن. لقد كان ماركس صاحب نظرية؛ وهي نظرية مجردة للرأسمالية في القرن التاسع عشر؛ فالرجل قام بعمل وصفي له وجاهته، كما جاء ببعض المفاهيم المفيدة. وليس من شك في أن عمله يفيدنا بشأن أمور كثيرة. وأما الآخرون فقد كانت لديهم أفكار، فيها الصائبة وفيها الخاطئة، وفيها الواضحة وغير

الواضحة، لكن لم تكن لديهم «نظريات»، إلا أن نحرّف هذا المصطلح عن معناه. وما أسهل أن أقدم ما أكتب في صورة «نظريات» مزعومة لها خصائص شبيهة، بل إن بمقدوري أن أضفي عليها زخارف من «مفارقات» وأمهرها ببعض الكلمات متعددة المقاطع. وربما ذهبت بعيداً فوافقتك إلى القول إن المثقفين لا ينبغي لهم أن يكتفوا بـ «التعرّض بالإدانة للسلطة»، ولا أن يستعرضوا «نظريات»ـهم برصفها إلى بعضها، بل ينبغي أن يأتوا ببدائل أساسية، وأن يستفرغوا الجهد في نشاط يمكّن من الدفع بتلك البدائل نحو التحقق - مع التعلّم من الآخرين المشتغلين في الميدان، من أجل أن يتحقق لهم الفهم الجيد للأوضاع. ولذلك يمكنني القول إن كل ما أكتب أدعو فيه إلى بدائل، وأضع فيه نصب عينيّ أهدافاً على المدى القصير توجّهها رؤى بعيدة المدى، والشيء نفسه ينطبق على ما لا عدّ له من المناقشات والحوارات التي كانت لي مع عدد كبير من المجموعات المختلفة. وإن شطراً كبيراً من حياتي قد كرسته للنشاط [الميداني] المباشر.

جون بريكمون:

السؤال نفسه يمكن أن نطرحه بشأن النظريات التي ظهرت في سياق الفلسفة التحليلية، من قبيل نظرية العدالة التي قال بها راولز[1]. فبِمَ تردّ على هذا الرأي؟

(1) John Rawls, *Théorie de la justice*, traduit par Catherine Audard, Paris, Points, 2009.

(الطبعة الأولى صدرت في أمريكا سنة 1971).

نعوم تشومسكي:

لقد أطلق راولز نظرية عقلانية أسماها «نظرية العدالة». ويجدر بالملاحظة أنها نظرية تقوم صراحة على نموذج لساني مستمد من النحو التوليدي لسنوات الستينيات. ثم استُهدِف بمجموعة من النقود، فلم يجد الرجل بداً من أن يتخلى عن ذلك النموذج، وما كان بالأمر الصائب، وهو ما بيّنه - بطريقة مقنعة في نظري - جون ميخائيل في كتابه المهم (قيد الصدور)[1]. فهذا الكتاب يفند بعناية كبيرة تلك النقود، ويعود إلى الأخذ بالأفكار التي جاء بها راولز، مع تقديم العمل التجريبي الذي يمثل قراءته الخاصة لمقترحات راولز، بالإضافة إلى نظام معقول من المبادئ يمكن أن تُستنبط منها بعض الخلاصات التجريبية (ولأكشف لك عن حقيقة الأمر ههنا أقول إنني كنت أحد الموجّهين للأطروحة التي قام عليها هذا البحث). وقام آخرون كذلك بأبحاث واستقصاءات تجريبية بناء على مجموعة من المبادئ المشابهة. وقد كان عمل راولز بحق موضوعاً لكثير من الأبحاث والمناقشات صدرت عن وجهات نظر عديدة، ومكّنت تلك الأبحاث والمناقشات من تجلية معظم القضايا التي كرّس لها عمله النفّاذ البليغ.

(1) John Mikhail, *Elements of Moral Cognition. Rawls' Linguistic Analogy and the Cognitive Science of Moral and Legal Judgment*, Cambridge, Cambridge University Press, 2010.

وانظر كذلك صفحة جون ميخائيل على الأنترنيت:
http://www.law.georgetown.edu/faculty/mikhail/.

جون بريكمون:

كتبتَ: «لئن كانت هنالك نظرية، تم تجريبها واختبارها بحق، وتنطبق على مجريات القضايا الأجنبية، أو تصح في حل المنازعات الدولية، فإنها قد جُعلت في صور [كأنها] الطلسم المحفوظ»[1]. أليس هذا أيضاً كلاماً قاسياً؟ ثم ألست تجد شيئاً صحيحاً في نظرية العلاقات الدولية على سبيل التمثيل، أو تجده على العكس في نظريات الإمبريالية؟

نعوم تشومسكي:

إن هذا التأكيد لا تزال له صحته في حدود ما أعرف. مع أنني، وكما في الماضي، سأسعد بأن أعرف أنه لم يعد صحيحاً. غير أن هذا الأمر لا يعني أنه لا يوجد نصيب من الصحة في الأعمال الداخلة في العلاقات الدولية أو المتصلة بالإمبريالية - وأما معرفة هل يسوغ أن نستعمل كلمة «نظرية» لوصف هذه الأفكار فتلك قضية أخرى. وقد جيء بتوالي الوقت بمجموعة من المبادئ المهمة [في هذا الباب]. ومن الأمثلة الدالة عليها ذلك الوصف الذي جاء به آدم سميث Adam Smith لممارسة السلطة في إنجلترا. فقد كان «المهندسون الرئيسيون للسياسية» في زمنه وهم «التجار والصناعيون»، يفعلون ما في وسعهم لكي «يوجهوا الاهتمام الكبير» نحو مصالحهم، مهما كانت تلك المصالح بالغة السوء على الآخرين، بمن فيهم الشعب الأنجليزي، لكن أضرارها كانت تقع

(1) انظر:
The Chomsky Reader, édité par James Peck, New York, Pantheon, 1987, p. 72.

في المقام الأول على ضحايا «التجاوزات الهمجية من الأوروبيين» في أماكن أخرى؛ وسميث يجعل في مقدمتها شعب الهند، الذي كان يتعرض [يومئذ من الأنجليز] لغزو جديد. وهذا من المبادئ القليلة الراسخة والمستدامة التي تهم الشؤون الداخلية والدولية. لكن توجد مبادئ أخرى، وبينها مبدأ ثوكيديدس(*) الذي يقول إن القوي يفعل ما يشاء، وإن الضعيف يعاني ما وسعته المعاناة. وهنالك كذلك ملاحظات مهمة بشأن السلطة والدعاية، من قبيل الملاحظات التي جاء بها تاسيتيوس Tacite، وهو الذي قال إن «الجريمة إذا اكتُشفت لم يعد لها ملاذ غير الجسارة». ونحن نجد لهذا المبدإ تجسيدات كثيرة، كما نرى أحدها في المحاولات المبذولة لتبرير التدخلات الغربية.

وهنالك مبادئ أخرى ذات نفع وفائدة، ويدخل فيها ما يمكن أن نسميه «مبدأ المافيا»؛ ذلك بأن الكفيل لا ينتظر [من مرؤوسيه] إلا الخضوع، ويُنزل العقاب الشديد بمن يسعون إلى التنصّل من واجباتهم، وربما بلغ الأمر بهذا الكفيل حدّ التضحية بمصالحه ليضمن أنه لن يقوم «تحد ناجح» على سلطته. ولدينا في الوقت الحاضر مثال يجلو لنا هذا المبدأ؛ نراه في السياسة التي دأبت الولايات المتحدة الأمريكية على اتباعها تجاه كوبا منذ خمسين سنة. فهنالك وثائق داخلية تعود إلى سنوات كينيدي-جونسون تبيّن لنا أن الغرض كان جعل الشعب الكوبي يظل يصلَى العقاب القاسي إلى أن يطيح بزعيمه الذي انخرط في «تحد ناجح» للسياسة الأمريكية، وهي سياسة تستمد أصولها من

(*) ثوكيديدس Thucydide (ق460 ق.م.) مؤرخ إغريقي شهير، صاحب كتاب تاريخ الحرب البيلوبونيزية. ويعد أول المؤرخين الإغريق الذين أعطوا للعوامل الاقتصادية والاجتماعية أهمية خاصة.

مذهب مونرو Monroe(*)؛ ولا يشمل هذا التحدي الروس، بل هو يقتصر على أولئك الذين يعلنون أنفسهم سادة على الأمريكتين. إن الحاجة إلى معاقبة الكفرة هي بخلاف ما تتوق إليه الساكنة الأمريكية، وهي التي تؤيد منذ عقود تطبيع العلاقات [مع أمريكا اللاتينية]. لكنه شيء يدخل في طبيعة الأمور. والأكثر بعثاً على الاستغراب أن هذه السياسة تتجاهل كذلك مصالح قطاعات قوية، من قبيل قطاع الأعمال الفلاحية، وقطاع المقاولات العاملة في مجال الصيدلة، وقطاع المقاولات العاملة في مجال الطاقة، إلخ. وهذا أمر شاذ وغريب، مع وجود حالات أخرى دالة تجلو لنا هذا المبدأ؛ مبدأ المافيا.

وأقول مرة أخرى إن في الإمكان أن نُسبغ على هذا الكلام إهاباً نظرياً، لكنه كلام على قدر كبير من البساطة والوضوح، مثلما هو الشأن في كل ما يتيّسر لنا فهمه مما يدخل في القضايا الإنسانية.

جون بريكمون:

وما هي في الأخير وجهة نظرك بشأن الدين؟ فالذي يبدو أنك تصدر عن تقليد (هو المتمثل في الفوضوية) راسخ القدم في الإلحاد. لكن كيف تتفاعل مع [ما نرى اليوم من]

(*) نسبة إلى الرئيس جيمس مونرو James Monroe، وخطابه في 2 دجنبر 1823 إلى الأوروبيين، والذي حدد فيه توجهات الدبلوماسية الأمريكية خلال القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين. فقد وضع لها ثلاثة مبادئ: أولاً، أن القارة الأمريكية أصبحت مغلقة عن أي احتلال من القوى الأوروبية، وثانياً، أن أي تدخل من إحدى القوى الأوروبية في القارة الأمريكية سيُعتبر عملاً عدائياً تجاه الولايات المتحدة، وثالثاً، يُمنع، بالمقابل، على الولايات المتحدة الأمريكية أن تتدخّل في الشؤون الأوروبية.

عـودة الأديــان؟ فاليوم بتنا نـرى حتى في بروكسيل («عاصمة أوروبــا» كما يـقـال)، أن مـن الصعوبة الحديث عـن [مبدإ] التطور في عدد من الـمـدارس. وشبيه بهذا الأمـر - بل وأسـوأ - يقع في أماكن أخـرى. فهل تعتقد أن هذه مشكلة مهمة؟ وإن كـان الجواب بالإيجاب فما الـذي يُفترض بنا - أو يمكننا - أن نقوم به؟

نعوم تشومسكي:

إنني أحياناً أحسد الأشخاص الذين يحملون مبادئ دينية صادقة. فأنا أرى كم أن هذا الأمر يكون باعثاً على الراحة النفسية، وكيف أن هذا الأمر يمكن أن يجمع بين الناس، وهو شيء نفتقر إليه كثيراً للأسف في مجتمعنا المستلَب والمنقسم على نفسه. وقد أقرّت أرونداتي روي Arundhati Roy – بشأن أكبر ديمقراطية في العالم، وهي التي باتت تعاني في الوقت الراهن من كوارث الأصولية الهندوسية والإسلامية أقرّت بأن المتطرفين الدينيين «يفهمون أن الشعب، وخاصة منه الساكنة الفقيرة والعاجزة، لها احتياجات ورغبات ليست معيشية فحسب، أو تقتصر على متطلبات الحياة اليومية، بل إن احتياجاتها كذلك وجدانية وروحية وابتكارية. فالمتطرفون قد خلقوا هوة رهيبة يمكن أن تكون منبتاً للسخط و[الشعور بـ] الحرمان وغياب الكرامة في الحياة اليومية– والأحلام بمستقبل مختلف – ويمكن توجيهها جميعاً لغايات القتل». وقالت [هذه الناشطة] كذلك إن اليسار اللائكي ما عاد يهتم لا بهذه الاحتياجات ولا بهذه الرغبات، كما كان شأنه في الماضي، بل «انكفأ على فضاء ذهني منغلق، كأنه الحصن المنيع، وفيه تُتداول

نقاشات قديمة في لغة بالية لاتفهمها إلا القلة القليلة»[1] - أو انكفأ على مغاير من مغايرات ما بعد الحداثة لا يفهمه إلا أقل القليل. وهذا أمر يصح على [هذا اليسار في] معظم أنحاء العالم.

وأنا، بخلاف الموجة الجديدة من المناضلين الملاحدة لا أتصوّرني أقدم دروساً في المنهاج العلمي إلى أمّ مكلومة تأمّل أن ترى ابنها في يوم من الأيام؛ فأشرح لها بكل يقين أن معتقداتها لا تقوم على أساس. وطالما لم يكن في المعتقدات الدينية ما يضر بالآخرين، فينبغي أن تُترك في نطاق ما هو خاص. وقد تكون هذه المعتقدات كذلك خطيرة حقاً. والأمر نفسه يسري على العقيدة اللائكية، وهي عقيدة شبه دينية، لدى الدولة، ولها انتشار بين طبقات المثقفين، بمن فيهم أولئك الذين ينكرونها بشدة.

فما الذي يُفترض بنا أن نفعل؟ لا توجد عصا سحرية ولا وصفة خارقة، وليس بين أيدينا غير الأساليب المعتادة في التربية والتنظيم والحركية نُعملها حسب ما يناسب من الظروف.

جون بريكمون:

وصفتَ لينين Lénine وتروتسكي Trotsky بأنهما أسوأ أعداء الاشتراكية في القرن العشرين[2]. وهذا قول يصدم الكثيرين

---

(1) Arundhati Roy, « How Deep Shall We Dig? », *The Hindu*, 25 avril, 2004.

(2) «لقد كان لينين وتروتسكي أسوأ أعداء الاشتراكية في القرن العشرين. فقد كانا ماركسيين أصوليين، وكانا يعتقدان أن مجتمعاً ظلامياً، مثلما هو المجتمع الروسي في ذلك الزمان، لا يمكن أن تتحقق فيه اشتراكية حقيقية. فهذا جعلهما يتجهان بالقوة إلى التصنيع. وأعتقد جازماً أنهما كانا أسوأ أعداء الاشتراكية في القرن العشرين». من =

في أنحاء العالم. فيمكن أن تكون على غير اتفاق والرجلين، لكن [هل يجوز لك] أن تنعتهما بأنهما أسوأ أعـداء الاشتراكية؟ فهل تراهما أسـوأ من هتلر Hitler، ومن موسوليني Mussolini، ومن تشانغ كاي تشيك Tchang Kaï-chek؟ وأسـوأ من تشرشل Churchill، أو ترومان Truman؟

نعوم تشومسكي:

خلافاً لهؤلاء الذين ذكـرت، كان لينين وتروتسكي عدوين للاشتراكية من وجهين. أولاً لقد دمرا الاشتراكية تدميراً في روسيا، بالتفكيك السريع الذي أعْملاه في التنظيمات الاشتراكية وغيرها من التنظيمات الشعبية التي ظهرت فجأة خلال فترة الحماس الثوري، من قبل أن يتسنى لهما أن يستوليا على السلطة. وثانياً أنهما قاما بذلك الفعل باسم «الاشتراكية»، فيكونان قد خربا الاشتراكية ليس في روسيا وحدها، بل في العالم أجمع.

إن أكبر نظامين للدعاية في العالم -نظام الغرب الهائل وشديد الإتقان، ونظام آخر أكثر محدودية وأشد بدائية وهو النظام الموجود في الشرق- لم يكن بينهما اتفاق حول أمور كثيرة، لكنهما يتفقان على استعمال مصطلح «الاشتراكية» في وصف الاستبداد اللااشتراكي الذي جاء به لينين وتروتسكي، وتحول في ما بعد إلى وحشية مطلقة

= الفيلم الوثائقي لدانييل ميرمي وأوليڤيي أزام، «تشومسكي ومن معه، متظاهرو بانجي» Chomsky et compagnie; les Mutins de Pangée سنة 2008. انظر:
http://www.la-bas.org/article. php3?id_article=1471

وانظر كذلك:

www.lesmutins.org.

على يد ستالين Staline. فأما نظام الدعاية الغربي فيُسخَّر للافتراء على الاشتراكية؛ وأما نظام الدعاية الذي في الشرق فيُسخَّر لكسب أكبر ما يمكن من الدعم الشعبي وذلك باستغلال الجاذبية الأخلاقية للاشتراكية الأصيلة. وقد خلق هذا التعاون الضمني [بين النظامين الدعائيين] إساراً يُلاقي الكثيرون عنتاً كبيراً في الخروج منه.

وإذا كان لي أن أضيف إلى ما ذكرتُ تجربة شخصية فأقول إنه قبل سقوط جدار برلين طلبت مني صحيفة يسارية مستقلة أن أساهم في ندوة في موضوع «الاتحاد السوفييتي والاشتراكية». وقد جعلت مساهمتي في موضوع «**الاتحاد السوفييتي ضد الاشتراكية**»[1]. لكنهم لم يجيزوها للنشر فأرسلت بها إلى صحيفة فوضوية، فقيّض لها أن تجد على الأقل من يفهمها.

نقله عن الأنجليزية

أنطوان بريكمون وجون بريكمون.

---

(1) راجع المقال على الموقع:
http://www.chomsky.info/articles/1986.htm.

وقد ظهر أولاً ضمن مجلة:
Our Generation, Spring/Summer, 1986, Montréal.

وتجد له ترجمة فرنسية («Union Soviétique et socialisme») ضمن كتاب تشومسكي:
Noam Chomsky, *De l'espoir dans l'avenir. Propos sur l'anarchisme et le socialisme*, Marseille, Agone, 2001.

في الطبيعة البشرية والتغير الاجتماعي والعلم

هذا الحوار أجريته وتشومسكي بطريق الكتابة وكان مبتدؤه في صيف 2001. فقد استهللناه بتبادل بعض الأسئلة والأجوبة قبل أن نخلص إلى صيغته النهائية. والحوار يتألف من قسمين: واحد في السياسة، وآخر في فلسفة العلوم. وقد جاءت الأسئلة في القسمين معاً، مرقّمة ومتضمنة لأسئلة فرعية.

فأما القسم المتعلق بالسياسة فقد ابتدأتُه بالكتابة إلى تشومسكي: «يبدو لي أن الناس أصبحوا يزدادون وعياً بأن العلاقات الاجتماعية الراهنة هي علاقات مطبوعة بظلم راسخ مكين، وأن الجواب الوحيد الذي صرنا نسمعه في الخطاب المهيمن هو تلك العبارة الشهيرة «تينا» (TINA)، التي كانت تحتج بها السيدة تاتشر Thatcher؛ ومعناها «there is no alternative» (لا يوجد بديل). وإنني مدرك أنك لا ترغب في الإفاضة في وصف بديل من البدائل غير أنني أعتقد أن من المهم تقديم إجابات عن مختلف الصيغ التي تَرد بها هذه الـ«تينا». ولذلك سأحاول في ما يأتي أن أسوق، بما وسعني من الوضوح، الحججَ التي تدل على هذا الانعدام للبديل».

جون بريكمون (س. 1):

أولاً يتبادر إلينا سؤال حول الطبيعة البشرية. فما دمتَ تؤكد أنه ليس في الإمكان فهم الكائنات البشرية إلا بأن نفترض أن فكرها مُنبنٍ في معظمه بصورة فطرية، أفلا تكون أكثر تشاؤماً في ما يتعلق بإمكانية حصول تغييرات سياسية؟

نعوم تشومسكي:

ربما كان التشاؤم بشأن إمكانيات حصول تغيير سياسي نتيجة للفرضية التي تعتبر أن العلاقات الاجتماعية والسياسية القائمة تتطابق والقدرات البشرية الفطرية، بحيث لا يمكننا أن نغير من تلك العلاقات بصورة تكون تتوافق وتلك القدرات. ولو انطلقنا من فرضيات أخرى في ما يتعلق بالطبيعة البشرية الفطرية، أو إذا نحن أقررنا بكل بساطة بأننا لا نفهم إلا النزر اليسير من هذه الطبيعة، وأننا لا يمكننا أن نخرج بخلاصات جازمة حول هذه المشكلة، كان هذا الافتراض يتيح مجالاً واسعاً للتفاؤل في ما يتعلق بـ [إمكانية حصول] التغيير السياسي. والحقيقة أننا لا نفهم إلا النزر اليسير في هذه المشكلة، بحيث أعتقد شخصياً أن السؤال لا يُطرح بصورة جدية. إن التفاؤل والتشاؤم انفعالان

ذاتيان على وضعيات أو على مشكلات لا نفهمها إلا بصورة سطحية. وإذا صح هذا الأمر - وذلك هو اعتقادي فإن الموقف المعقول يكون هو التفاؤل؛ أي السعي إلى تغيير الأمور نحو الأفضل، على أمل أن يكون ذلك ممكناً، وهو شيء ليس بين أيدينا سبب للشك فيه. وكما قلت ذات مرة، فإننا نكون في مواجهة ما يشبه «رهان باسكال»: فلنفترض أن لاشيء ممكن، فسيحدث الأسوأ؛ ثم لنفترض أن في الإمكان أن ندفع بالأمور نحو الأفضل، وإذاً فلربما يتسنّى لنا أن نحقق هذا المراد. فإذا ما اعتبرنا بهذا الاختيار كان الموقف الذي نتخذه واضحاً، مهما تكن أحكامنا الذاتية (التي لا تقوم على أساس متين).

والحقيقة أن أولئك الذين يعتدوّن بالعلاقات الاجتماعية والسياسية الراهنة تسمعهم أحياناً يؤكدون أن هذه العلاقات هي من جوانب كثيرة متوافقة والطبيعة البشرية ولن يكون الأمر كذلك في البدائل المخالفة بشكل واضح. بيد أن الذين يبحثون عن برهان جَدّي يعضّدون به هذه الفكرة سيخيب مسعاهم. بل إن ما يجزمون به في هذا الباب لا يكون حتى واضحاً. فما معنى عبارة: «الأنظمة الاجتماعية القائمة»؟ إذ على مر تاريخ البشرية كله أو معظمه، تشكلت «الأنظمة الاجتماعية» من مجموعات صغيرة تمارس القطاف والصيد. ولم تحدث تغيرات ملائمة من ناحية التحول منذ ذلك العصر، وبالتالي فمن وجهة نظر ضيقة [جداً] تعتبر هذه الأنظمة أفضل مصدر للاستعلام يمكن أن يوجد بشأن الطبيعة البشرية. [أقول] من وجهة نظر ضيقة جداً، لأن هنالك مؤشرات قوية جداً تبين أن بعض القدرات يمكن أن تظل منطمرة لفترات طويلة، ولا تظهر إلى العلن إلا متى تغيرت الظروف، والأمر يشمل كذلك القدرات الداخلة في الطبيعة البشرية، ولهذا الأمر

دلالة واضحة في ما يتعلق بإمكانيات التغيير الاجتماعي. وأما من جهة ثانية فإننا نجد على مر التاريخ أنواعاً مختلفة من المجتمعات القروية. و«تينا» لا تهم إلا اللحظة الأقرب من التاريخ البشري. والواقع أن أنظمة السوق الرأسمالية للدولة التي تمثل «تينا» فرعاً مشوهاً وغريباً منها قد فُرِضت هي نفسها في عهد قريب جداً، بكثير من القوة وكثير من العنف، ضداً على أشكال قوية من المقاومة. وهنالك آثار كلاسية (من قبيل **التحول الكبير** لكارل بولانيي[1]، فضلًا عن مجموعة كبيرة أخرى من الدراسات) تعتبر هذه القطيعة الصُّراح مع التقاليد قطيعةً ثورية بحق، وأنها في معظم أوجهها كانت قطيعة قسرية ومفروضة، وأنها كانت تلاقي مقاومة شرسة. ويمكننا أن نقول الشيء نفسه عن النظام الحديث المتمثل في الدولة القطرية، الذي وضعته أوروبا خلال قرون من الوحشية مطلقة العنان، والذي فُرِض على العالم بأقصى مبالغ الوحشية. فربما كان هذا العنف وهذه الوحشية يعكسان حقيقة أنه ليس بالنظام «الطبيعي» وإلا فبنصيب قليل. وهو يتميز بصورة جذرية عن الهياكل التي ظهرت على امتداد حقب طويلة في المجتمعات التقليدية، حتى في أوروبا.

ويمكننا أن نتساءل - ولو بالبقاء في نطاق هذه الأمور المبتذلة -: ما الذي يمكننا أن نتعلم من التاريخ عن تطابق الأنظمة الاجتماعية مع الطبيعة البشرية؟ والجواب: أشياء قليلة جداً. إن ما نتعلم إنما يوجد معظمه في عين من يرى. وإن أنصار «تينا» - أمثال آدم سميث

---

(1) انظر:
Karl Polanyi, *La Grande Transformation*, Paris, Gallimard, 1983.
(الطبعة الأصلية بالأنجليزية، وتعود إلى سنة 1944).

وديفيد هيوم - كانوا يعتبرون التعاطف مبدأ أساسياً في الطبيعة البشرية والأساس الذي تقوم عليه العلاقات الإنسانية السليمة. فأن «نحس كثيراً لأجل الآخرين وقليلاً لأجل أنفسنا» يعتبر في نظر سميث هو «كمال الطبيعة البشرية»، والأساس الذي تقوم عليه الحياة السليمة. وقد كان سميث يعتبر المساواة أمنية *desideratum* بديهية. وكان يؤكد على أن الأسواق تميل في شروط الحرية الكاملة إلى المساواة الكاملة (كما بيّن ذلك في **ثروة الأمم** *La Richesse des nations*، الكتاب الأول، الفصل العاشر) - وهو ما يعتبر في نظره شيئاً خيّراً. وإن في الإمكان أن نعيد رسم الأصل في هذا التصور بدءاً من أول عمل مهم حول التنظيم السياسي؛ أقصد به كتاب **السياسة** *Politique* لأرسطو Aristote. وهذا مؤسس ما ندعوه اليوم «علم الاجتماع الحياوي» أو «علم النفس التطوري» - پيير كروبوتكين Pierre Kropotkine المتخصص في التاريخ الطبيعي والفوضوي - قد انتهى من أبحاثه حول الحيوانات، كما انتهى من أبحاثه في الحياة والمجتمع البشري، إلى خلاصة بأن «المساعدة المتبادلة» كانت عاملاً أساسياً في التحول، وأن هذا التحول كان يميل بصورة طبيعية إلى الفوضوية الشيوعية (انظر كتابه **المساعدة المتبادلة**)[1]. وبطبيعة الحال فإن كروبوتكين لم يحز الاعتراف بأنه المؤسس لعلم الاجتماع الحياوي، وقلما تجد من يذكره إلا ليصرف النظر عنه؛ ذلك بأن تخميناته المطبوعة بنزعة داروينية تؤدي إلى خلاصات غير مرغوبة. ومع ذلك فعلى الرغم من المعارف التي

---

(1) Pierre Kropotkine, *Entraide, un facteur de l'évolution*, Montréal, Écosociété, 2005.

(الطبعة الأصلية بالأنجليزية، وتعود إلى سنة 1904).

تحققت خلال القرن الأخير، فسيكون من الصعب أن نأخذ بدعوى القائلين إن التخمينات الراهنة الداخلة في هذا الباب تقوم على أساس أمتن من التخمينات التي جاء بها كروبوتكين.

وقد تسمع من يزعم أنه إذا كان الدماغ شيئاً محكم البناء، فلن يكون هنالك مجال للاختيار، أو مجال للتغيير أو للابتكار. وهذه الفكرة لا تقوم على أساس. فالابتكار يفترض وجود بنية ثابتة، [وإلا] فحتى أنا يمكن أن يأخذني الناس بكوني فناناً مبدعاً، إن كان يكفي أن أصطنع شعراً، أو أصطنع موسيقى، من بعض الضجات التي تتفق لي بطريق الصدفة. وأن يكون اختيارنا وقع (ولو جزئياً) على البنية فليس معناه أنه يفسح لنا المجال لنفعل ما نشاء. وهذه كلها أمور صرنا نعرفها جيداً منذ أن كان التنظير الجمالي في عصر الأنوار، وفي الحقبة الرومنْسية. والأمر نفسه يصح على مجالات أخرى. وليس هنالك من شك في أن الطبيعة البشرية، إن كانت قد ثُبِّتت بصورة نهائية، فإنها تكون تفرض حدوداً على إمكانيات المجتمعات في أن تعمل بصورة مُرضية، تماماً مثلما أنها تفرض حدوداً على إمكانية أن تتوصل الكائنات البشرية إلى فهم العالم، وتفرضها على أنواع التقاليد الفنية، بما يمنعها أن تكون خلاقة واستشرافية وهلمجرا. غير أننا لا نكاد نمتلك تصوراً عن حقيقة هذه الحدود، ولا عن جذورها في الحياوة البشرية.

جون بريكمون:

إنني لا أقول بطبيعة الحال إن أفكارك العلمية (عن الطبيعة البشرية) ينبغي أن تحددها تفضيلاتك السياسية، غير أنني ألاحظ أن أولئك الذين يحملون وجهات نظر فطرانية، من قبيل

أفكارك، يميلون إلى أن يكونوا محافظين، فيما أولئك الذين يأمّلون في التغيير الاجتماعي يميلون أكثر إلى أن يكونوا من «حماة البيئة».

نعوم تشومسكي:

ليس الأمر بهذه البداهة. فهاك كروبوتكين على سبيل التمثيل؛ فقد كان بالتأكيد «فطرانياً»، وكان يدعو إلى تغيير اجتماعي جذري، بزعم أن الفوضوية الشيوعية، التي كان يدافع عنها، مطابقة للطبيعة البشرية. أو لننظر إلى حيث صرفتُ القسط الأكبر من سنّي شبابي؛ كامبريدج في معهد ماساتشوسيتس[1]، الذي يعتبر مركزاً للتفكير والنقاش بشأن هذه القضايا منذ نصف قرن من الزمن. فلا تجد اليوم بطبيعة الحال شخصاً واحداً يؤمن بما يسمى مسح الطاولة *tabula rasa*؛ فإن هو إلا موقف متهافت. لكن المدافعين أكثرَهم تأثيراً واحتراماً عن «نظريات الجسم الفارغ» أشدُّها تطرفاً – ب. ف. سكينر B.F. Skinner، وو. ف. كواين W.V. Quine، ونيلسون گودمان Nelson Goodman[2] – قد كانوا أميل من الناحية السياسية إلى جانب اليمين، وأما كبار المدافعين عن البنية الفطرية، قبل خمسين سنة، وابتداء من بعض طلبة الدكتوراه،

---

(1) وفيها يوجد معهد ماساتشوسيتس للتكنولوجيا Massachussets Institute of Technology، حيث يعمل تشومسكي، وتوجد جامعة هارڤارد.

(2) انظر في نقد تشومسكي لسكينر والسلوكية:

Noam Chomsky, « Psychology and Ideology », in: *The Chomsky Reader*, édité par James Peck, New York, Pantheon Books, 1987.

وأما في ما يتعلق بنظرات تشومسكي بشأن كواين، فانظر من جملة مصادر أخرى:

Noam Chomsky, *Nouveaux Horizons dans l'étude du langage et de l'esprit*, Paris, Stock, 2005.

فقد كان يغلب عليهم الميل إلى جهة اليسار على الرقعة السياسية. وقد كنت واحداً منهم، تماماً كما يدخل فيهم إريك لينبيرغ Eric[1] Lenneberg – وقد كنا نحن الاثنين شديديّ التأثّر بأعمال كونراد لورينز Konrad Lorenz، وهو الذي كان من قبلُ متعاطفاً مع النازيين. فما الخلاصة التي يمكن أن نخرج بها من هذه الملاحظات في ما يتعلق بالعلاقة بين الفطرانية والمواقف السياسية؟

إن ماركسيين كُثراً كانوا يدعون إلى موقف متطرف بشأن «الجسم الفارغ»، وحتى ليذهبون إلى إنكار أن يكون للطبيعة البشرية وجود خارج التاريخ البشري[2]. لكن يصعب علينا أن نستسيغ هذا المذهب. ونجد صعوبة كذلك في فهم أفكار ماركس نفسها، على سبيل التمثيل، على هذا الوجه، أو مفاهيم من قبيل «الاستلاب»، والحاجة الفطرية للقيام بعمل خَلّاق نتولى بأنفسنا توجيهه والتحكم فيه، وهي أفكار كان ماركس يمتحها من الوسط الثقافي للأنوار والرومنْسية المتشبع بالمفاهيم التحررية والفطرانية.

---

(1) من مؤلفاته:
Eric Lenneberg, *Biological Foundations of Language*, New York, John Wiley and Sons, 1967.

وقد تناوله تشومسكي بالنقاش في مؤلفه:
Noam Chomsky, *Règles et représentations*, Paris, Flammarion, 1985.

(2) انظر على سبيل التمثيل:
Noam Chomsky, *Réflexions sur le langage* (Paris, Flammarion, 1981, p. 158).
فقد ساق فيه تشومسكي الفكرة التي قال بها غرامشي من أن «التجديد الأساس الذي جاءت به الماركسية في العلوم السياسية وعلوم التاريخ أنها برهنت على أن الطبيعة الثابتة والمجردة [...] ليس لها وجود، بل إن الطبيعة البشرية هي جماع من العلاقات الاجتماعية المحددة تاريخياً». راجع النص في:
Gramsci dans le texte, Paris, Éditions sociales, [1975], p. 181-183, p. 429-430.)

بل ربما ذهبنا إلى الأخذ بالفكرة القائلة إن المثقفين من اليمين كما اليسار، ينجذبون إلى مفاهيم المرونة الإنسانية. وإن كل فرد يمكن أن تكون له أسباب تدفعه إلى اعتناق هذه المفاهيم، وقد لا يكون مثل هذا المنزع مما يبعث على الاستغراب، بالنظر إلى الدور المعتاد من المثقفين باعتبارهم مدبّرين؛ يستوي بينهم المذهبيون، والسياسيون، والاقتصاديون. والواقع أن المذاهب القائمة على المرونة الإنسانية تطيح بحاجز أخلاقي ربما كان يتعارض مع التحكم [في العقول]، ويتعارض مع التلاعب [بالعقول]، وذلك مصدر جاذبيتها الطبيعية في نظر المدبّرين، حتى وإن كانت لا تزيد في أحسن الأحوال عن ميول ونوازع.

كما وأنني على غير اقتناع مكين بالكيفية التي تُقدَّم بها هذه القضايا في معظم الأحيان. فإذا نحن تناولنا الكتب ذات الرواج العلمي التي تُكتب ههنا في كامبريدج، رأيناها تميل إلى أن تنسب مذهب «مسح الطاولة» إلى اليسار (ومثالها **اللوح الخالي** *The Blank Slate* لستيف بينكر[1]). وهذه طريقة في تسفيه اليسار، بوصله بهذه المواقف التافهة. وهو تسفيه موجود بالفعل، وإن يكن جميع أولئك الذين ينشغلون بهذه القضايا، في كامبريدج يعرفون أنه حتى في هذا المكان لا يقوم هذا الربط على أي أساس. والواقع أن الربط المعكوس هو الأقرب إلى الحقيقة، لو شئنا أن نطيل التوقف عند هذا السؤال (وهو بالأحرى في نظري سؤال عقيم).

---

(1) Steve Pinker, *Comprendre la nature humaine*, Paris, Odile Jacob, 2005.
(الطبعة الأصلية بالأنجليزية، وتعود إلى سنة 2002).

جون بريكمون:

إن الأسـبـاب الـتـي تجعل الفطرانيين محافظين والعكس صحيح، هـي أسـبـاب واضـحـة نسبياً. وحسبنا أن ننظر إلى العناصر التالية، والـتـي، إذا ما تمعّنا في التاريخ، وجدناها تـدخـل فـي الطبيعة البشرية، على افـتـراض أن يـكـون لهذا الشيء وجود.

[أولاً] الميل إلى اعتناق معتقدات لاعقلانية: حتى الانحطاط الذي صارت إليه الأديـان المُمَأسسة في أوروبـا لم يؤدّ إلى مزيد من العقلانية. و[ثانياً] انظر على سبيل التمثيل إلـى النجاح الذي تحقق للعلوم الزائفة، ولأنـواع الطب البديلة، إلخ. لكن إذا كـان الناس غير عقلانيين فأنّى لنا أن نؤمّل في أن يكون لهم أن يدبّروا شؤونهم بطريقة عقلانية؟

نعوم تشومسكي:

هل يحق لنا أن نقول «على افتراض أن يكون لهذا الشيء وجود؟». فلا يشك أحد في أن ميراثنا الحياوي يحدد واقع أننا نملك ذراعين ولا نملك جناحين، وأن لنا نظاماً بصرياً كمثل ما عند الثدييات لا كمثل ما عند الحشرات، أو... ولك أن تكمل أنت، في كل ما يتعلق بجوانب كياننا في «ما يقع تحت العنق»، بتعبير مجازي. يمكننا بطبيعة الحال أن نتصور للدماغ البشري أن يخرج عن حدود الحياوة، وأن يكون نوعاً من العضو غير الطبيعي، ففي هذه الحالة لن يكون للطبيعة البشرية صلة، أو وشيجة، بمجال الملكات الذهنية العليا. لكنها فرضية لا ينبغي أن نحملها على محمل الجد. فإذا

كانت الكائنات البشرية تدخل في العالم الطبيعي فإن ملكاتها المعرفية، والجمالية، والأخلاقية، وغيرها من الملكات، تضرب بجذورها عميقاً في الطبيعة الحياوية. وهو ما يُتبيّن لنا في النطاق المحدود لما نفهم من هذا الموضوع.

وأما ما سوى ذلك فلا أعتقد أن في مقدورنا أن نخلص فيه إلى شيء ذي بال. فالكائنات البشرية تميل إلى القبول ببعض المعتقدات غير المعقولة، لكنها تتشبث كذلك بالعقل - فبدون ذلك قد لا يكون لها حظ في البقاء. ولست أعتقد أن [القول بـ] انتشار العلوم الزائفة في الثقافة الغربية المعاصرة سيكون بالأمر المقنع كثيراً، حتى ولو لمجرد أن أقلية صغيرة هي وحدها المحظوظة بالإفادة من المنجزات العقلية الباهرة للعلوم الطبيعية والرياضيات. وبالنسبة إلى أولئك الذين ليست لديهم هذه الإمكانية - وهم الغالبية من الناس -، فربما بدت لهم كل هذه الأمور لاتزيد عن لغز إضافي، من قبيل الألغاز التي أُعجِب بها وامتدحها المحقق الكبير في **الإخوة كاراماوزڤ** Frères Karamazov لدوستويڤسكي Dostoïevski، وهو إعجاب يتوافق وتصوره للطبيعة البشرية. فليس لدينا من وسيلة معقولة لنعرف إلى أي درجة يكون النّاس عقلانيين بصورة طبيعية، أو حتى على صعيد الممارسة. فلست أجد من سبب يجيز لي الاعتقاد بأن الأشخاص الذين يكرِّسون أنفسهم في حياتهم الذهنية عامة للعقلانية «يدبرون شؤونهم بكيفية عقلانية»، ومنهم الرياضيون والمناطقة على سبيل التمثيل. وأشك أنك قد تجد شخصاً يؤمل في أن يدفع جدياً بمثل هذه الفرضية، أو يسعى في التحقق منها.

جون بريكمون:

الميل إلى اتباع زعيم، أو قائد: لو أن تغيراً جذرياً وقع على أثر كارثة اجتماعية واقتصادية، أفلا يكون من المحتمل أن ينبري الناس إلى اتباع قائد كبير، كمثل ما فعلوا في روسيا ما بعد سنة 1917؟

نعوم تشومسكي:

قد يرغب الناس أحياناً في اتباع قائد [أو زعيم]، وقد يمتنعون منه أحياناً، وتراهم أحياناً أخرى يثورون بشجاعة وعزيمة قوية، فيواجهون العقوبات الشديدة بجريرة الامتناع من الخضوع للسلطة. ثم إنني لاأعتقد أنه ينبغي لنا أن نفترض أن التغيير الاجتماعي الجذري يتطلب حدوث كارثة اجتماعية واقتصادية. وأما في ما يتعلق بروسيا سنة 1917 فربما أميل إلى الخروج بخلاصات مختلفة كثيراً. فمجالس المصانع، والسوفييت [أو المجالس] والتنظيمات والجماعات الفلاحية، والجمعية التأسيسية ومبادرات شعبية أخرى، لم يتخل عنها المشاركون فيها لأنهم كانوا يفضلون زعيماً أكبر؛ فلقد تعرضت جميعاً للتقويض بكثير من القوة وكثير من العنف، وفُرض الانضباط من فوق. ويمكننا أن نقلّب النظر في العوامل التاريخية التي أدت إلى هذه النتيجة، غير أنني لا أرى سبباً يجيز لي أن أعزوها إلى الطبيعة البشرية.

جون بريكمون:

الميل إلى استبطان الاضطهاد: إنك تؤيد الفكرة التي يحملها المقاتل من جنوب إفريقيا ستيف بيكو Steve Biko،

والتي تقوم على اعتبار الأداة الأشد قوة بين يديّ المضطهِد هي روح المضطهَدين. فإذا نحن قبلنا بوجهة النظر الفطرية فكيف يمكننا أن نتوقع لهذا الأمر أن يتغير؟ إن مثل هذا الاستبطان للاضطهاد يبدو في غاية التعمُّم.

نعوم تشومسكي:

بطبيعة الحال. والثورة على التسلط والاضطهاد تبدو معمّمة أيضاً، على الرغم من الثمن الباهظ الذي سيتحمله الناس في معظم الحالات. وإذا كانت وجهة النظر الفطرانية هي التي يصدر عنها روسو Rousseau (في القسم الأكثر تحررية من أعماله، والمتشبع كثيراً بالتصورات الفطرانية، ومنها التي استمدها رأساً من التقليد الديكارتي)، أو وجهة النظر التي يقول بها ڤيلهلم فون هومبولت Wilhelm von Humboldt وآخرون من مؤسسي الليبرالية الكلاسيكية، أو وجهة النظر التي تصدر عنها التقاليد التحرّرية اليسارية (الفوضوية) التي انبنت على هذه الجذور؛ جميع وجهات النظر هذه تدعونا إلى خلاصات مختلفة كثيراً في ما يتعلق بإرادة استبطان الاضطهاد. ويمكن أن نستحضر التاريخ، أو نستحضر الممارسة الراهنة، في دعم معظم الخلاصات التي قد نأمل في الخروج بها في شأن هذه القضايا. والحال أن مساهمة العلوم في هذا الموضوع تظل زهيدة جداً.

جون بريكمون:

الأنانية: قاعدة كلٌّ لنفسه. فهل هنالك وسيلة لتصور نظام اجتماعي بديل لا يتوقف على الافتراض البعيد عن الاحتمال بأن الناس يصيرون جميعاً إيثاريين بقدرة قادر؟

نعوم تشومسكي:

لماذا بعيد عن الاحتمال؟ فلنفترض أن شخصاً يشعر بالجوع ويتجول في الشارع في غياب رجال الشرطة، ثم يلتقي طفلاً جائعاً وبيده قطعة خبز. فهل تكون الغريزة الطبيعية بأن يسرق ذلك الشخص الخبز من الطفل؟ إن كان كذلك فإننا نعتبره فعلاً مَرَضياً. وعندما تتخلف بعض الدلافين على الشاطئ بفعل تراجع المد، ويهبّ مئات الأشخاص لنجدتها، وتراهم يبذلون الجهود المضنية في محاولة إنقاذها. فهل يجوز لنا أن نفسر هذا العمل منهم بالأنانية، أو حتى بالنظريات أمعنِها في السفسطائية، وهي التي تقول إن الانتقاء الطبيعي يغلّب عند الإنسان الميل إلى تقديم المساعدة إلى الأشخاص من أسرته والإيثار المتبادل؟ أعتقد أنه لا التاريخ ولا التجربة يكذّبان فرضية آدم سميث وديڤيد هيوم - المعدودين من الأعضاء البارزين في الجوقة المعاصرة المتغنية بالأنانية -، والتي تعتبر التعاطف مع الآخرين والاهتمام برفاههم سمتين أساسيتين في الطبيعة البشرية. والاعتقاد بأن الأنانية غريزة إنسانية غالبة شيء يواتي الأثرياء والأقوياء الساعين في العمل على تفكيك المؤسسات الاجتماعية، التي ظهرت على أساس من التعاطف والتكافل والتعاون المتبادل. إن العناصر الأشد همجية في القطاعات الغنية والقوية - ويدخل فيها أولئك الذين يمسكون اليوم بزمام الأمور في واشنطن، أو المتحمّسون لـ «تينا» في غير واشنطن - عاقدو العزم على تقويض الأمن الاجتماعي وبرامج الصحة والمدارس، والحقيقة أنهم عاقدو العزم على تقويض جميع المنجزات التي تحققت بفضل النضالات الشعبية، والتي تلبي الاحتياجات العمومية، ولا تكاد تنقص شيئاً من ثرائهم ومن سلطانهم. ويواتي هؤلاء كثيراً كذلك أن يبتكروا

نظريات خيالية تقوم على اعتبار الأنانية هي المركز في الطبيعة البشرية، لكي يبينوا أن من الخطإ (أو من «الشر» حسب المصطلحية الرائجة) أن نهتم بمعرفة هل الأرملة المريضة على الجانب الآخر من المدينة تتلقى الغذاء والدواء، أو هل الطفل في البيت المقابل [لبيتنا] يتلقى التعليم اللائق. فهل توجد حجج متينة تسوّغ هذه المذاهب المواتية للذين يقولون بها؟ لا وجود لتلك الحجج في حدود ما أعلم.

جون بريكمون:

اللامساواة: من وجهة النظر الفطرانية يُفترض ببعض أشكال التفاوت - بل كلِّها - (من قبيل التفاوتات التي تقع في المقدرات الثقافية) أن تكون فطرية. لكن إذا كان الناس أنانيين وغير متساوين في وقت واحد، فهل يمكننا أن نأمل في ما هو أفضل من التركيب بين دولة القانون ونوع من التقنين عن طريق السوق، وليكن النظام الاجتماعي الحالي؟ قد يقول المدافع عن البيئة (أو يؤمل على الأقل) إن الشروط الاجتماعية الجديدة تميل إلى تشكيل الفكر الإنساني بصورة مختلفة، بحيث يكون الاتجاه نحو مزيد من التكافل أو مزيد من الصراحة والوضوح. لكن من وجهة نظرك هذا جواب مستبعد وغير وارد. وفي المقابل فإن الحجج السابقة كثيراً ما يعتدّ بها المحافظون. وإذاً فلماذا لا تكون إلى جانبهم؟

نعوم تشومسكي:

إنني لا أنحاش إلى جانبهم، لأن حججهم لا تعدو عن أن تكون تأكيدات، وما هي بالحجج الحقيقية، ثم إنهم غير موثوقين في حدود ما

أعلم. كما وأنه ليس من اليسير أن نسوّغ مثل هذه التأكيدات التي تُقدّم من غير برهان. فإذا كان النظام الاجتماعي الحالي هو وحده الممكن، والمتوافق مع الطبيعة البشرية، فبِمَ نفسر أنه لم يُكتب له الوجود على امتداد التاريخ البشري، أو معظمه، وأنه لم يتسنّ له أن يُفرَض إلا منذ وقت قريب، في أنجلترا وفي بلدان أخرى، ثم إنه لم يُفرض إلا بالإكراه وإعمال القوة؟ ويمكننا أن نتساءل كذلك لماذا لاينضم «المحافظون» إلى الاشتراكيين التحرريين بحكم الميل الفطري عند الناس إلى التعاطف في ما بينهم، وميلهم إلى الاهتمام ببعضهم، وهو شيء أكد عليه كلّ من هيوم وسميث ومدافعون آخرون عن [قاعدة] «تينا». وأعتقد أن عقلاء الناس يمكنهم أن يتفاهموا حول حقيقة أن غياب التساوي في المقدرات على حل مشكلات الرياضيات، أو في سحق رأس الآخر من ضربة واحدة لا يتأدى بنا إلى أي خلاصة واضحة في ما يتعلق بالكيفية التي ينبغي بها تنظيم المجتمع.

فلتكن أفكارنا واضحة بشأن القليل مما نعرف عن هذه القضايا.

أولاً إن من النافل أن البيئة تؤثر على التطور: تطور الذراعين والساقين ونظام الإدراك البصري، وسواها من خصائص جسم من الأجسام. وحدهم دعاة الثنائيات المتعصبون يمكنهم أن يؤمنوا بأن الملكات البشرية، والعقلية، والأخلاقية، والجمالية، إلخ. تتأبّى بمعنى من المعاني عن هذه المبادئ الطبيعية. ولنضف ملاحظة تاريخية؛ لقد وقع بين المؤسسين المشتركين لنظرية التطور، شارل داروين Charles Darwin وألفريد راسل والاس Alfred Russel Wallace، خلاف شهير حول أصل «الطبيعة العقلية والأخلاقية للإنسان». فقد أكد والاس، بخلاف داروين، أن الانتقاء الطبيعي لا يكفي لتفسير ظهوره

خلال [عملية] التطور وأن هذه الطبيعة قامت على مبدإ علمي جديد، بالإضافة إلى مبدإ الجاذبية، ومبدإ الاتساق، والقوى الأخرى التي لايكون للعالم المادي بدونها من وجود. لكن لم يكن يساوره شك في أن الطبيعة البشرية جزء من العالم الطبيعي، وأنها تخضع لقوانينه. والأسئلة التي أثارها، وإن تكن قد أعيدت صياغتها في الوقت الحاضر بصورة مختلفة، لا تزال قائمة إلى اليوم.

وثانياً، ليس هنالك دليل تجريبي يثبت أن الخصائص التي تميز الكائن البشري العادي تكون الغلبة فيها للأنانية والقسوة، حتى لتلغيا التعاطف، والتراحم، والتكافل، والمساعدة المتبادلة، وسمات أخرى وميولاً. وههنا أيضاً، وبالقدر نفسه من المنطق (أي من غير منطق على الإطلاق)، يمكننا أن نتساءل لماذا لا ينضم المحافظون إلى الفوضويين الطائفيين، من طينة كروبوتكين. أو يمكننا كذلك أن نذهب إلى الاعتقاد بأن المجتمعات يُفترض بها بالضرورة أن تكون قائمة على التعذيب، وعلى العبودية، وعلى الاضطهاد الوحشي، وعلى سوء المعاملة للنساء، وعلى الإبادة الجماعية... إن هذه الممارسات متواترة في تاريخ البشرية، بما يثبت أنها تعكس ما هو متأصِّل في هذه الطبيعة، وبحيث لا يكون بمقدورنا أن نعترض عليها أو نحاول تجاوزها. وأفترض أن القليل من الناس قد يتبنّون هذا الموقف، وتكون لهم فيه أسباب وجيهة. فليس في التاريخ ولا في العلم، أو في المنطق ما يوحي بأن الأشكال الخاصة للتنظيم الاجتماعي التي ظهرت في وقت من الأوقات من التاريخ قد كانت بالضرورة انعكاساً للطبيعة البشرية الأساس - وربما كان هذا الاعتقاد يصح على الحشرات، لكن المؤكد أنه يصير باطلاً متى سحبناه على بني البشر. ويمكننا القول إن

هذه العلاقات الاجتماعية - التي أتيت على ذكرها الآن - متجذّرة في بعض جوانب الطبيعة البشرية، أو يمكننا أن نؤكد - وهو ما يبدو أكثر معقولية - أن الأمر يتعلق بأمراض خطيرة في بعض أشكال التنظيم البشري قد ظهرت لأسباب غير معلومة، وهي في سبيلها إلى أن تُتجاوز بفعل بعض التغيرات الاجتماعية البنّاءة. غير أننا لا يمكننا أن نزعم أن هذا الذي ذكرنا يقوم أساساً علمياً لنبني عليه أحكامنا.

والمعطيات المقارنة شديدة المحدودية هي الأخـرى. فقرود الشامبانزي وقرود البونوبو تفصلها مسافة واحدة عن الكائنات البشرية من ناحية التطور. فأما قرود الشامبانزي فشديدة العدوانية، وأما قرود البونوبو فيصفها بعض أولئك الذين تناولوها بالدراسة بأنها شبيهة بهيبييّ سنوات الستينيات؛ فهي تعمل بشعار «اصنعوا الحب، لا الحرب». فيمكننا أن نستخلص [من هذه الاعتبارات] بعض الدروس - أو لا نستخلص من دروس - في ما يختص بالكائنات البشرية وفي ما يتعلق بأشكال التنظيم الاجتماعي التي يتعين علينا أن نسعى في بنائها.

جون بريكمون (س. 2):

الكلمات البادئة بحروف «R»: فوضويون آخـرون يتهمونك بأنك إصلاحي. فبمَ ترد؟

نعوم تشومسكي:

إن كانت الصفة «إصلاحي» réformiste تعني أن يهتم المرء لظروف الحياة التي يحيا فيها المعذبون في الأرض من البشر، وأن يعمل على تحسينها، فإن كل شخص يستحق أن نبادله الحديث

يكون «إصلاحياً». وتوخياً للدقة أقول إن «الإصلاحيين» بهذا المعنى يناضلون في سبيل إجراءات الهدفُ منها تحسين الأمن في أماكن العمل والاطمئنان إلى توفر الغذاء، والعلاج، والماء الصالح للشرب للجميع، إلخ. وأن «تتهم» شخصاً بأنه إصلاحي بهذا المعنى فذلك معناه أنك تتهمه بأنه كائن بشري بحد أدنى من اللياقة - فما أغربه من اتهام! وبطبيعة الحال فنحن نلاحظ أحياناً أن بعض الأشخاص الذين يدّعون أنهم إصلاحيون بهذا المعنى - أي كائنات بشرية بحد أدنى من اللياقة - يمكنهم أن يتبنوا هذه الوِضعة بهدف تعزيز القمع والهيمنة. لكن هذه قضية أخرى.

جون بريكمون:

وفي الأخير ماذا تتمنى؟ أتتمنى ثورة؟

نعوم تشومسكي:

الثورة وسيلة، وليست غاية. وإذا كان لنا التزام بأهداف معينة، مهما كانت تلك الأهداف، فسنسعى في تحقيقها بكيفية سلمية، وعن طريق الإقناع - أو على الأقل ما لم نكن حمقى، وكان لدينا حد أدنى من الحس الأخلاقي. وهذا عمل سديد؛ سواء أكان هدفنا ثورياً أو غير ثوري. فليس هنالك صيغة عامة لمعرفة هل - أو متى - ستكون وسائل أخرى ضرورية ومناسبة. فحتى الثوري الأشد حماسة يكون على اتفاق مع هذا الأمر - على افتراض ألا يكون أحمق، وأن يكون يمتلك حداً أدنى من الحس الأخلاقي.

جون بريكمون:

على كل حال، هل نعتبر الثورة وسيلة ماضوية للتغيير الاجتماعي، تنتمي إلى فترة كانت فيها غالبية الناس أشد بؤساً مما هم اليوم، على الأقل في الغرب؟

نعوم تشومسكي:

إنها عقيدة لا تقوم على أساس، حسب ما أعرف. ويمكننا باستعمال مصطلحية ماركس أن نؤكد أنه كلما أمكن للإنسان أن يشبع «احتياجاته الحيوانية» بشكل أفضل صار أقدر على تكريس أفكاره وطاقته لإشباع «احتياجاته البشرية» بشكل أفضل - وهو ما قد يتطلب تغييرات جذرية في التنظيم الاجتماعي والعلاقات الإنسانية. ولاحظوا كذلك أنه إذا كان هذا الافتراض (وهو افتراض معقول) صحيحاً، فإنه يترك الباب مفتوحاً على مصراعيه لاختيار الوسائل، التي لا يمكن أن نأتي فيها بأي صيغة متصلبة.

جون بريكمون:

ولكن في المقابل، ألا يعود الإصلاحي، دائماً، ليخضع للنظام؟

نعوم تشومسكي:

إنني لا أفهم مغزى هذا الكلام. فهاك على سبيل التمثيل العبودية. إن وضع نهاية للعبودية يدخل في «الإصلاح». فهل أن «إلغائها عاد ليخضع للنظام»؟ بمعنى من المعاني، نعم. ففي الولايات المتحدة على سبيل التمثيل لم تفلح الظروف ولا القوانين، ولا الممارسات

التالية على العبودية في القضاء على ميراث العبودية، أو تفلح في محو العبودية بالكلية. فهل معنى ذلك أن ننكر أن إلغاء العبودية كان نجاحاً حقيقياً أو ننكر أن الجهود «الإصلاحية» التي بُذِلت منذ تلك الفترة لتجاوز ذلك الميراث قد حققت بدورها نجاحات لا يُستهان بها؟ ولنمْضِ أبعد من ذلك؛ ففي فترة الحرب الأهلية التي شهدتها الولايات المتحدة كان العمال في الشمال يعتبرون «العبودية المأجورة»، فكذلك كانوا يسمونها – وذلك من غير أن يحصلوا على أي مساعدة مشكوك فيها من المثقفين الجذريين –، غير مختلفة كثيراً عن العبودية بمعناها الحقيقي، فلذلك سعوا في إلغائها والقضاء عليها. ولقد عمّر ذلك النضال قرناً ونصف القرن من الزمن، ولا يزال مع ذلك في بداياته، لكن هل ينبغي أن نتخلى عنه بذريعة أن المتحكمين في هياكل السلطة القائمة سيبذلون قصاراهم بطبيعة الحال لطمس أقل نجاح [يتحقق فيه]؟ إن هذا كذلك كلام ليس له معنى.

فإذا كنا نفهم من «العودة للخضوع للنظام» أنه لا تزال قائمةً بعضُ الجوانب من نظام جائر، على الرغم مما تحقق من ألوان التقدم الإنساني، فهذا شيء صحيح دون شك. لكن لا أحد يفكر جدياً في الوصول إلى اليوتوبيا دفعة واحدة، أو حتى في الوصول إليها في يوم من الأيام. إن التقدم في الشؤون الإنسانية شيء أشبه ما يكون بتسلق الجبال. فأنت تنظر إلى إحدى القمم، وتبذل قصارى جهدك لتسنُّمها وفجأة تكتشف قمماً أخرى لم تكن لتخطر لك ببال. ومما لاشك فيه أنه قد تحققت مجموعة من ألوان التقدم الحقيقية على امتداد تاريخ [النضال في سبيل] حقوق الإنسان والحريات، والتخفيف من المعاناة ومن الاضطهاد. وإن كل انتصار يتيح الفرصة للتمعن في طبيعتنا العميقة واستغوارها، ويفتح أعيننا على وجود ألوان من الجور والعنف

لم نكن لها بمدركين. وكمثل متسلق الجبال، قد تحدث لنا سقطات تكون في بعض الأحيان قاسية موجعة، فينبغي أن نواصل المهمة انطلاقاً من المستوى الذي نكون فيه. فلماذا نفترض أن هذه السيرورة قد انتهت، أو أنها ستنتهي في يوم من الأيام؟

جون بريكمون:

انظر إلى الاشتراكيين الديمقراطيين، وإلى القضايا التي ساندوها منذ أن قبلوا بالمشاركة في بعض الحكومات (خلال فترة الحرب العالمية)؛ فقد ساندوا الاستعمار، بما جاء به من حروب (كحرب الجزائر وحرب ڤييتنام)، وها إنهم اليوم قد صار معظمهم معدوداً في الليبراليين الجدد. أو انظر إلى الخُضر، وهي حركة جديدة نسبياً، وقد لزمها من الوقت أقل مما كان يلزم الاشتراكيين للاندماج في النظام. ثم آل الأمر بهؤلاء أيضاً إلى أن صاروا في الواقع يدعمون البرنامج الليبرالي الجديد، كما يؤيدون الحرب التي شنها حلف الشمال الأطلسي على يوغوسلاڤيا. ويمكننا أن نقول الشيء نفسه عن الحركات الثورية سابقاً؛ من قبيل المؤتمر الوطني الإفريقي ANC أو السندينيين [الجبهة السندينية للتحرير الوطني]. فما لهم لا يبعثونك على اليأس؟

نعوم تشومسكي:

أعتقد أن هذه الرؤية إلى التاريخ في غاية التضليل. أولاً، ينبغي أن ننظر في كل حالة على حدة. فالحالات كلها تختلف بعضها عن بعض

أيما اختلاف. وثانياً، إننا فإذا كنا لا نصل إلى الكمال فليس معناه أننا لم ننجز شيئاً على الإطلاق.

وعودة إلى المثال الأول، المتعلق بالاشتراكية الديمقراطية؛ فلقد حققت صنوفاً وألواناً مهمة وعديدة من التقدم. وهذا أمر محقق لا يقبل الجدال. وإذا كان الأشخاص الذين ناضلوا من أجل تحقيق هذه الأهداف بنجاح لا يزالون يتحملون، أو حتى يساندون بقوة، خروقات أخرى فادحة، فذلك أمر لا يبعث على التشكيك في حقيقة تلك الأصناف والألوان من التقدم. وأن يكون التاريخ ليس سيرورة دائمة من التقدم صوب مزيد من الحرية والعدل، من غير أن يقع فيه تراجع كيفما كان، فليس هو بالأمر الذي يجيز لنا أن نبني عليه ما تذهب إليه من خلاصات. إن ألوان التقدم التي تحققت في إشاعة الحرية وحقوق الإنسان خلال القرون الماضية، وحتى خلال السنوات الماضية، لا تزال تتعايش مع مجموعة من التراجعات، ومع عدم القدرة على تحقيق مزيد من المكاسب - على الأقل إلى الوقت الحاضر - وعليه، فهذا الأمر لا يعتبر مبرراً لا للتفاؤل ولا للتشاؤم.

جون بريكمون:

هل تتصور شكلاً معيناً للتنظيم، على غرار ما في الحركات الفوضوية على سبيل التمثيل، لتجنّب هذه الفخاخ؟ وإذا كان جوابك بالإيجاب فكيف تفكر في هذا الأمر؟

نعوم تشومسكي:

إن كنت تريد بـ «تجنّب الفخاخ» ضمانة لتقدم موصول لا تعتوره تراجعات، فلن يكون بالهدف المعقول. إن بإمكاننا أن نناهض

التعذيب، ونناهض العبودية، والاستغلال، والاضطهاد، والعنف، وغيرها من صنوف الانتهاكات، من غير أن نستسلم إلى الوهم بوجوب القيام باختيار بين: (1) يوتوبيا الغد، و(2) لا تقدُّم. فهذا خرق: إنه شكل من أشكال الاستسلام في مواجهة السلطة، والانتهاكات التي تبدر من السلطة. فلا يمكن لأي شخص أن يحلم بشكل تنظيمي نكون موقنين أنه «يُجنّب الفخاخ». وفي المقابل فإن هنالك أسباباً وجيهة للاعتقاد بأن أشكالاً في التنظيم أكثر ديمقراطية وتشاركية من شأنها أن تمكّن من تخطّي الفخاخ التي تكون في اللجنة المركزية، أو تكون في أماكن العمل الساحقة الماحقة، أو المتعلقة بأشكال أخرى من الفوضى ومن الهيمنة غير المشروعتين. فهل في الإمكان أن نستيقن من هذا الأمر؟ كلا بطبيعة الحال. فليس هنالك يقينيات خارج الرياضيات، وتوخياً للدقة أقول إنه لا وجود لتلك اليقينيات حتى في الرياضيات.

جون بريكمون (س. 3):

وما هي وجهة نظرك بشأن العنف؟ ومتى يكون مشروعاً؟

نعوم تشومسكي:

وحدهم المسالمون بإطلاق بمكنتهم أن يجيبوك عن هذا السؤال. فيمكنهم أن يقولوا إن العنف لا يكون مشروعاً على الإطلاق. ولست أرى لهذا الموقف مسوّغات من الناحية الأخلاقية، ولا أشاطره أصحابَه. إنه سؤال لا يمكن أن تجد له جواباً إلا عند المسالمين بإطلاق. والأمر يتوقف على شتى أنواع الظروف والملابسات، وعندما يتعلق الأمر بشيء بقدر تعقّد القضايا الإنسانية – أو حتى عندما يتعلق

الأمر بأنظمة أبسط منها بكثير - فلا يمكن أن نأتي بجواب قبلي، ولا أن نطوّعه لبعض الأشكال المجردة. إن العالَم لا يعمل على هذه الصورة. ولا يمكننا أن نقول من الناحية العقلية إن العنف هو آخر ملاذ، لكن هذه البديهة تترك عدداً كبيراً من المآزق في الحياة الإنسانية معلقة من غير أن تأتي لها بأجوبة؛ سواء ما تعلق منها بالشؤون الشخصية أو بالعلاقات الدولية. فهذه القضايا مجتمعة ينبغي فحصها كلا على حدة.

جون بريكمون:

وما هو، على سبيل التمثيل، رد فعلك على أساليب «الكتلة السوداء»[1]؟

نعوم تشومسكي:

أولاً، ينبغي أن نطرح على أنفسنا السؤال حول ماذا حققت «الكتلة السوداء» بالفعل، وما ينبغي أن نعزوا إلى مستفزّي الشرطة. فهنالك قرائن موثوقة تبين أنه قد وقع بالفعل استفزاز للشرطة، وأنه قد صُوّر وكأنه من عمل «الكتلة السوداء»، ولم يكن بالأمر الذي يبعث على الاستغراب. ولقد سعدت السلطات بهذه الأساليب؛ فقد كانت لها فرصةً لتسفيه الانشقاق والاحتجاج بأن دمّرت محتواهما الحقيقي، وأحبطت أولئك الذين يسهمون في الأعمال البنّاءة. وعليه، فإن من المحتمل والمرجّح أن تكون السلطات تشجع على تلك الأساليب.

---

(1) المراد بالكتلة السوداء «Black Bloc» مجموعات «مستقلة» كانت تشتغل بمهاجمة المنشآت؛ من قبيل الأبناك أو مقرات الشركات متعددة الجنسيات، خاصة ما كان منها في المظاهرات التي قام بها مناهضو العولمة في سياتل (1999) وفي جنوة (2001).

ونحن نعرف بعدد كبير من الحالات المشابهة. وهو أمر قد خبَره كل من شارك في الحركات النضالية. وكان الجميع في سنوات الستينيات يعرفون أنه قد كان ينبغي اتخاذ بعض الاحتياطات لتحديد المستفزين الممكنين - وهو ما كان في معظم الأحيان سهلاً يسيراً، لكن مكتب التحقيقات الفيدرالي عديم التبصر- وإقصائهم من النقاشات ومن القرارات الصعبة والدقيقة. وهنالك كذلك الكثير من الأمثلة التاريخية المهمة [في هذا الباب]. ولنقتصر على مثال واحد كانت له تبعات عظيمة الدلالة؛ أقصد المحاولة التي دبّرتها وكالة الاستخبارات الأمريكية لقلب الحكومة البرلمانية المحافظة في إيران سنة 1953 وإرجاع الشاه Shah إلى السلطة؛ فقد كان مبتدأ تلك العملية بالعنف من جانب الحشود التي قامت على تجنيدها وتنظيمها وكالة الاستخبارات الأمريكية، وهي التي كانت تتظاهر بأنها تدعم الوزير الأول مصدق Mossadegh[1]. وهذا أسلوب معقول عند الهمج.

وإن في هذا الأمر ما يفسر بوجه من الوجوه رد الفعل الذي كان منّي على أساليب «الكتلة السوداء». ولاشك أنه توجد بعض الاختلافات، لكنني أعتقد على وجه الإجمال أن سلطات الدولة تقوم بكل حنكة ودراية بتحريض المناضلين على العنف وعلى التعصب. ويبدو لي بوجه عام أن هذه ممارساتٌ مشينة من الناحية الأخلاقية، ولذلك لم أستغرب أن علمت بأن بعض تلك الأعمال ربما كانت بتدبير من سلطات الولاية.

---

(1) انظر في هذه الأحداث:
William Blum, *Les Guerres scélérates*, Paris, Parangon, 2004.

جون بريكمون:

ما دامت معظم وسائل الإعلام تصف رجال «الكتلة السوداء» بأنهم فوضويون، أفلا تخشى أن يضرّ هذا الأمر بسمعة الفوضوية، تماماً كما نجم عن طريقة «الدعاية من خلال الفعل»[1] في القرن التاسع عشر؟

نعوم تشومسكي:

إن الأعمال لا تكون حسنة أو سيئة بناء على ما إذا كانت وسائل الإعلام تصفها، أو لا تصفها، بأنها «فوضوية». فلا يُفترَض بنا أن نهتم لما يُطلق من أوصاف أو نقول إن الشيء حسنٌ أو سيّئ بناء على طريقة تناوله في وسائل الإعلام. وهذا أمر ينطبق على وسائل الإعلام في [مجتمعات] رأسمالية الدولة كما ينطبق على وسائل الإعلام في المجتمعات الفاشية والستالينية والتربُّبية وسواها. فالذين قاموا على تنظيم المصحات العمومية في البوادي والقرى في الدول الأمنية النازية الجديدة المدعومة من الولايات في أمريكا اللاتينية كانوا يُنعتون من لدن السلطات وخدامها بوجه عام بأنهم «شيوعيون». غير أن ذلك لا يجيز لنا أن نستخلص منه أنهم كانوا شيوعيين حقاً - على افتراض أن يكون هذا اللفظ يدل على شيء. وكذلك فإن القائمين على مدرسة الأمريكيين[2]

---

(1) المراد بها الأساليب العنيفة التي كانت تُستعمل في أواخر القرن التاسع عشر من لدن بعض الفوضويين، ومن جملتهم رافاشول Ravachol، وقد كان أشهرهم. وهي أساليب تم تركها في مطلع القرن العشرين.

(2) أقيمت مدرسة الأمريكيين École des Amériques في منطقة قناة باناما في سنة 1946، ثم في جورجيا، وقد كونت 60 000 من الأمريكيين اللاتينيين، وكان في جملتهم طغاة كثرٌ (نذكر من بينهم بينوشي Pinochet، ونورييغا Noriega، وسوموزا Somoza، =

ذات السمعة السيئة، والتي كانت تدرب قوات الأمن في أمريكا اللاتينية، لا يخجلون من أن يتبجحوا بأن جيش الولايات المتحدة قد «ساهم في هزم عقيدة التحرر»، وأنه بذلك يكون قد حرر العالم المتحضر من الكولاك Goulag. غير أن هذا الذي نقول لا يعني أننا ندين الرهبان والمتدينات واللائكيين الذين تبنوا «الخيار التفضيلي لأجل الفقراء»، والذين تكبدوا المعاناة الأليمة من جراء هذه الجريمة أكثر بكثير في الحقيقة مما تكبد المنشقّون في أوروبا الشرقية، حتى وإن كانت الدوائر الثقافية الغربية النخبوية غير قادرة عن الإقرار بهذه الحقيقة.

وأما «الدعاية من خلال الفعل»، فإننا نتساءل هل هي خير أم شر، ولا نتساءل هل الذين قاموا بتلك الأفعال يسمون «فوضويين»، أو هل يكون آخرون استغلوا أعمالهم لتسفيه الفوضوية.

جون بريكمون:

لنفترض في المقابل أنه لا وجود لـ «كتلة سوداء»، فهل كان يُفترض بوسائل الإعلام أن تتجاهل المظاهرات المناهضة للعولمة؟

نعوم تشومسكي:

إننا لا نقوم بما نقوم من أعمال لنجتذب إلينا اهتمام وسائل الإعلام. فالمنتدى الاجتماعي العالمي Forum social mondial لم تكد تنتبّه إليه وسائل الإعلام في الولايات المتحدة، والاستطلاعات المعدودة التي

= وستروينسنر Stroessner). وقد كانوا يتلقون تكويناً يجمع الجانب الإيديولوجي إلى التكوين على الممارسات الرادعة للتمرد، ومن جملتها التعذيب.

خُصِّصت له كانت أقرب إلى السخيفة. غير أن المشاركين 000 100 في الاجتماعات الأخيرة لهذا المنتدى لم يخرجوا بخلاصة أن جهودهم كانت هباء لا طائل منه. وأما وسائل الإعلام فيحسن بنا أن ندعها تسكت عن هذه التظاهرات، بدلاً من أن تتناولها بأساليب تكون فرصة لتسفيهها والسكوت عن أهدافها الحقيقية. كما وأنني أفترض أن هذا سيكون الهدفَ من الاستفزازات البوليسية لو - كما أُعلِمت بالأمر- أن تلك المنتديات قد تسنى لها الانعقاد. لكن إذا غضضنا الطرف عن هذا الأمر، فإن هدف التظاهرات ليس ضمان أن تسترعي إليها اهتمام وسائل الإعلام. إن تلك التظاهرات تدخل في سيرورة متواصلة للتربية، والتنظيم، والمقاومة، وبناء بدائل. ونجاحها يتحدد بمدى مساهمتها في هذه الأهداف. ويمكننا بطبيعة الحال أن نتوقع التسفيه يقع عليها من المؤسسات الداعمة للبنيات والهياكل القائمة، أي بنيات السلطة وهياكلها.

جون بريكمون (س. 4):

إنك كثيراً ما ترفض بشكل قاطع التصورَ القائم على اعتبار الاشتراكية فشلت (في أوروبا الشرقية). لكن أليس في هذا القول استسهال مفرط للأمر؟ فهذا النظام لم يُعتبر كشكل من الاشتراكية من لدن غالبية اليسار (وذلك هو مصدر الإحباط الحالي) كما أن تخصيص الموارد ينبغي أن يتم بصورة أو بأخرى؛ فإذا لم يكن عن طريق التخطيط فينبغي أن يكون عن طريق شكل من أشكال السوق. أم أن لديك شكلاً آخر تقترحه؟ فأما التخطيط فقد كان مآله إلى الفشل كما رأينا ذلك في أوروبا الشرقية، وأما السوق فهي تؤدي إلى أشكال من عدم المساواة، وهو أمر يمكن للجميع أن يلاحظوه.

نعوم تشومسكي:

إنه كلام سهل، غير أنني لا أعتقد أنه «سهل بإفراط». إن كل شيء يتوقف على ما نعني بـ «الاشتراكية». فالاشتراكية كما أفهمها تتضمن في الحد الأدنى المراقبةَ الديمقراطية للإنتاج وغيره من مجالات الحياة. فإذا قبلنا بوجهة النظر هذه، فيمكن القول إن الاشتراكية لم تُطبَّق في أوروبا الشرقية، كما لم تُطبَّق فيها الاشتراكية الوطنية. فالإدارة البلشفية لسنة 1917-1918 وخلفاؤها لم يكن في نيتهم أن يقيموا الاشتراكية [[بالمعنى الذي نريد ههنا]]. وربما جاز لنا القول إن لينين وتروتسكي قد اتبعا السبيل الوحيدة التي كانت ممكنة بحكم تلك الظروف، لكنها سبيل كانت كذلك بعيدة عن الاشتراكية ابتعادها عن كل ما يمكن أن يخطر ببالنا. وقد كان ينبغي لليسار في نظري أن يتلقى الانهيار الذي وقع للاستبداد السوفييتي بكونه انتصاراً للاشتراكية، تماماً كما الانهيار الذي وقع للفاشية، لأنه يزيل بعض العراقيل من وجه الاشتراكية.

وبطبيعة الحال فكلمة «الاشتراكية»[1] ليست ملكاً لأحد. فيمكن أن نختار استعمال هذا المصطلح ونحن نريد به نظام التدبير الممركز الذي تتولاه سلطات ديكتاتورية، تتحكم في «جيش من العمال» يتبع الأوامر بانضباط صارم (حسب مصطلحية لينين). وقد بُذِلت المحاولات بهذا المعنى لبناء الاشتراكية، ومن حسن الحظ أن صارت إلى انهيار.

---

(1) يشرح تشومسكي نظراته إلى الاشتراكية والاتحاد السوفييتي في بعض مؤلفاته وخاصة في:
Noam Chomsky, *De l'espoir en l'avenir. Propos sur l'anarchisme et le socialisme*, Marseille, Agone, 2001.

كما وأنني لا أعرف ما معنى أن يُقال إن «التخطيط فشِل». فقد كان النظام السوفييتي وحشاً من كل الوجوه، لكن بأي معيار يكون هذا النظام، من حيث هو نظام للتنمية الاقتصادية، قد فشل؟ فتلك لم تكن بكل تأكيد هي وجهة النظر التي كان يصدر عنها القادة الغربيون؛ هم الذين كانوا منشغلين بحقٍّ بالنجاحات التي كانت تتحقق للتخطيط السوفييتي ويخشون أن يكون فيها إغراء لبلدان أخرى وتشجيع لها على تقليد ذلك التخطيط. وقد كان هذا صحيحاً إلى منتصف سنوات الستينيات، وهو أمر يمكن أن نقف عليه من قراءتنا للوثائق التي رُفِعت عنها السرية. فخلال سنوات الستينيات أخذ النظام السوفييتي يركن إلى الركود وإلى الانحطاط، وذلك لأسباب معقدة لا يمكن اختزالها في الفشل المتعدد الذي مُني به التخطيط المركزي، بالنظر إلى ذلك الفشل المتعدد من الناحية الاقتصادية الضيقة. إن الفكرة القائمة على اعتبار النظام [السوفييتي] كان «فاشلاً» إنما تقوم في معظم الأحيان على المقارنة بين مجتمعات الشرق ومجتمعات الغرب، والقول بذلك هو تقريباً كالقول إن رياض الأطفال في كامبريدج وفي ماساتشوسيتس قد فشلت، لأن خريجي معهد ماساتشوسيتس للتكنولوجيا يتفوقون في معرفتهم في الفيزياء الكمية على تلاميذ تلك الرياض. والراجح أن الفترة الأخيرة التي كانت فيها أوروبا الشرقية وأوروبا الغربية على صعيد واحد، أو متقارب، من الناحية الاقتصادية تعود إلى القرن الخامس عشر. ومنذ ذلك الوقت صارت التفاوتات بينهما إلى اتساع، إلى أن تم لأوروبا الشرقية التحلّل من العلاقات شبه الاستعمارية [التي كانت تربطها بأوروبا الغربية]، والتي صارت إلى تفاحش، ثم إذا هذه المجتمعات قد صارت تتّبع مساراً مستقلاً في التنمية، وقد كان مساراً قاسياً ومريراً.

وإذا ما قارنّا أوروبا الشرقية بمجتمعات كان لها بها بعض شبه قبل قرن من الزمن، لكنها كانت تخضع لنماذج غربية في التنمية - فعلى سبيل التمثيل إذا ما قارنّا روسيا بالبرازيل، أو قارنّا بلغاريا بگواتيمالا - فإن من الصعب أن نخلص إلى القول بفشل النظام السوڤييتي. وبطبيعة الحال فإن حالتين اثنتين لا تكونان متطابقتين على الإطلاق، لكن إذا نحن عقدنا المقارنات الواقعية فإن تلك الخلاصات تصير وقد تعززت - وليس في الأمر إطراء للبلاشفة، لكن هذا الأمر يفيدنا كثيراً بشأن الممارسات الغربية، وبشأن المثل الغربية الفعالة بحق. ولذلك لا ترى الناس يقومون بمثل هذه المقارنات، مهما تكن واقعية، وإن مجرد الدعوة إلى القيام بمثل هذه المقارنات يثير الفزع ويُقابَل بالسخط[1].

فهل توجد بدائل أفضل من التخطيط الممركز والتسلّطي، أو أفضل من الأنظمة المفروضة على بلدان العالم الثالث، أو أفضل من الأنظمة القائمة على رأسمالية الدولة، والتي تتولى فيها التخطيط في المقام الأول مؤسساتٌ شمولية، مترابطة بعضها ببعض بصورة معقدة ومرتبطة ببعض الدول القوية، ولا تخضع بوجه عام لأي محاسبة من الجمهور؟ إنني لا أرى سبباً للشك في أنه توجد إمكانيات أفضل، مثلما أنه قد كان في الإمكان في القرن الثامن عشر تصور وتحقيق أنظمة بديلة للإقطاع من قبيل النظام الديمقراطي البرلماني، وأنظمة أخرى كانت شديدة الاختلاف عن هذا النظام، وأفضل منه بكثير - على الرغم من استمرار مجموعة من أوجه

(1) انظر للتوسع في هذه المقارنات:
Noam Chomsky, *Deterring Democracy*, Londres et New York, Verso, 1991.

خاصة الفصل السابع«The Victors». وهو متوفر على الموقع:
http://www.chomsky.info/articles/199011--.htm.

الجَوْر، كما في كل الأزمان، يعسر القضاء عليها. إن المراقبة الديمقراطية لأماكن العمل والجماعات، وهي مراقبة يمكن أن تتخذ ما لا عدّ له من الأشكال، ليست سوى المنطلق لبدائل أفضل [من أخرى].

جون بريكمون (س. 5):

تشير في بعض الأحيان إلى وجود علاقة بين أفكارك وأفكار الليبرالية الكلاسيكية، بما فيها الأفكار التي جاء بها بعض رفاق الطريق الباعثين على الاستغراب (عند رجل من اليسار) مثل آدم سميث.

نعوم تشومسكي:

يوجد ميل شقي إلى إدخال الأفراد (أمثال سميث) والأفكار (الليبرالية الكلاسيكية) في مقولات مجردة يكون علينا إما أن نقبل بها أو نرفضها، ونحبها أو نكرهها. وهذا خُرق وخطَل! فهنالك أمور كثيرة صالحة في الليبرالية الكلاسيكية. ومن جانبي لا أرغب في طرح لا التعلق الذي كان من آدم سميث بالمساواة، ولا نقده القاطع لتقسيم العمل - وهو نقد يقوم على اعتبار أن في ذلك التقسيم آثاراً ضارة لا يمكن لأي مجتمع متحضر أن يتحملها - ولا حججه التي جاء بها في مناهضة المبادئ الأساسية لما أصبح يسمى اليوم «ليبرالية جديدة» (وهي التي كان يمكن، ويؤمّل تلافيها، لو كانت هنالك «يدٌ خفية»، ولنلاحظ أنه يستعمل هذه العبارة مرة واحدة في كتابه **ثروة الأمم**)، ولا أفكار أخرى من النوع نفسه، لسبب وحيد وهو أننا لا نقبل بكل ما كان يدافع عنه. ومن خلال هذه الطريقة في التفكير لا يُفترض بالفيزيائيين

المعاصرين أن يعترفوا بمساهمات نيوتن Newton لأننا صرنا نعرف اليوم أن عدداً من أفكاره واعتقاداته كانت خاطئة من كل الوجوه، وأن الكثير منها كانت تبعث على الاستغراب.

جون بريكمون:

ومع ذلك، فأنت ترى أن الأفكار الداعية إلى السوق الحرة ما أن بدأ إعمالها حتى تم التخلي عنها، إذ كان يمكن أن تؤدي إلى الانهيار الكامل للمجتمع.

نعوم تشومسكي:

إنني لا أدّعي أنني جئت في هذه الملاحظة بشيء من عندي. بل هي فكرة تكاد تكون مشاعاً بين الناس، وقد ظهرت على سبيل التمثيل في بعض المؤلفات الكلاسيكية من قبيل **التحول الكبير** لبولانيي، وهو المؤلف الذي سبق لي أن أشرتُ إليه في ما قبلُ[1]. وهنالك أسباب وجيهة للقبول بالمنطق المتحكم في الحجة التي جاء بها بولانيي، والتي تعزو إلى الأسواق الحرة احتمالَ أن تؤدي إلى انهيار المجتمع. وإن محدودية معرفتنا بالتاريخ تزيد في الواقع من تعزيز هذه الخلاصات وتُعْلِمنا كذلك أن قادة الاقتصاد قد وعوها جيداً، وسرعان ما أخذوا يبحثون في اتخاذ التدابير لحماية أنفسهم من ويلات السوق. والموقف نفسه كان من العمال وإن اختلفت بينهما الوسائل، وبعضها سُميَ «إصلاحياً». وبذلك أنجزوا أموراً كثيرة، ورفعوا من جودة الحياة الإنسانية؛ من خلال اعتماد بعض التدابير «الإصلاحية» التي دعا إليها

(1) انظر الإحالة في ص 66.

كلّ من ماركس وإنجلز Engels على سبيل التمثيل. ومع ذلك يُفترض بنا أن نعترف بأن هذا المفهوم، أعني «الأفكار التي تدعو إلى السوق الحرة الخالصة» قد كان في بادئ الأمر مفهوماً أدخل في الخرافة. فالأسواق، على اختلاف أشكالها، قد جرى إعمالها في معظم الأحيان بالقوة؛ وأن تكون هذه الأسواق من مخلفات التاريخ فهو أمر يفرض عليها انحرافات وتشوّهات كبيرة. فالأثرياء والأقوياء لم يتحمّلوها أبداً في ما يخصهم، وإن كان يروق لهم أن يفرضوها على رعاياهم. فحتى في اللحظة الكلاسيكية؛ لحظة «حرية العمل» الحديثة-ذلك التجريب الذي كان لهذه الأطروحة في بريطانيا العظمى خلال العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر، والذي لم يدم طويلاً- فقد قامت الدولة البريطانية القوية بتدخلات مكثفة في سير السوق الحرة، كمافعلت على سبيل المثال من خلال إنشاء أكبر إمبراطورية مهرّبة للمخدرات في التاريخ، والتي عليها يقوم بصورة حاسمة جُماع النظام الإمبراطوري. ولهذا الغرض استخدمت الأسواق المراقَبة في كل من الهند وشرق إفريقيا لتسويق صادراتها، إلخ.

جون بريكمون:

ومـاذا لو أعْمَلنا هذا الأمـر على الأفكار الفوضوية؟ فلو لم تكن هنالك حكومات، ولا كانت محاكم، ولا شرطة على الإطـلاق، فلماذا لا تكون الحرب بين الجميع والجميع؟ فهل لديك رؤية تفاؤلية للطبيعة البشرية، وإن كان جوابك بالإيجاب، فعلى أي أسـاس تقوم؟ وإذا [كنت تـرى أنه] ينبغي الحفاظ على شكل معين من الحكومة، فبأي معنى يا ترى تكون فوضوياً؟

نعوم تشومسكي:

الأمر يتوقف على الأفكار الفوضوية التي تقصد. فإن أهم الحركات الشعبية الفوضوية الجماهيرية، وبعض الشخصيات الفوضوية البارزة قد تصورت، وأحياناً أقامت بصورة جزئية، بعض المجتمعات على قدر كبير من التنظيم، وتقوم على كثير من الجمعيات الحرة التي تعمل في ما بينها من خلال بعض البنيات الاتحادية، إلخ. وبعض تلك المشاريع أقيمت في كثير من التفصيل، ولك أن تنظر إلى النماذج التي جاء بها أباد دي سانتيليان[1] في ما يتعلق بإسبانيا الثورية. فهل يمكن لهذه المشاريع أن تقود إلى الحرب بين الجميع والجميع؟ أم أنها ستقود إلى تعاون مثمر بين الناس، فيتحقق لهم التفتح والازدهار بفضل الأشكال الجديدة من الحرية، من خلال استكشاف ما تتيح من فرص؟

لا يمكننا أن نأتي بجواب يقيني لهذه الأسئلة. مثلما أنه لم يكن بمقدور أي شخص أن يعرف في القرن الثامن عشر هل كان يمكن أن يوجد مجتمع يخوَّل فيه حق التصويت للغالبية من سكانه. إن التغيير الاجتماعي يستتبع على الدوام التجريب، ويتطلب فكراً منفتحاً. وأما الطبيعة البشرية فلا نعرف عنها إلا النزر اليسير، بحيث إن كل تخمين أو رجم يؤتى به في هذا الموضوع أكثر ما يكون شيئاً باطلاً. إن التفاؤل والتشاؤم إنما يعكسان حالات نفسية وتفضيلات

(1) ديبغو أباد دي سانتيليان Diego Abad de Santillan، فوضوي أرجنتيني إسباني، وهو واضع تصاميم مفصلة لما ينبغي أن يكون عليه تنظيم المجتمع الفوضوي. انظر من جملة مصادر أخرى:

Diego Abad de Santillan, *After the revolution*, New York, Greenberg publishers,1937.

وهو متوفر على الموقع:

http://membres.lycos.fr/anarchives/site/syndic/aftertherevolution.htm.

شخصية، وهما لا يقومان على أي معرفة ولا أي فهم متين. فالتشاؤم على سبيل التمثيل خيار مناسب لأولئك الذين يسعون، وربما عن غير وعي، إلى تجنب الدخول في الصراعات الطاحنة والمريرة التي تُخاض بغاية التوسيع من مجالات الحرية والعدالة. ولكن لنفترض أننا اكتشفنا في يوم من الأيام أدلة مقنعة على وجوب المحافظة على شكل معين للحكومة ليتسنّى للمجتمع سبيل البقاء. في هذه الحالة لن ترى شخصاً واحداً عاقلاً يرفض هذه الخلاصة لمجرد أن يُقال عنه إنه «فوضوي». فسيكون شكلاً من أشكال الهوس الذاتي يقرُب من الجنون. وليس يجدي كثيراً أن نلوّح بالأعلام ونصيح بالشعارات، بل ينبغي أن نحاول اكتشاف أشكال التفاعل والتنظيم التي من شأنها أن تخدم الحرية والعدل والتفتح والازدهار لكل الأفراد، كما تخدم قيمنا الأخرى.

جون بريكمون (س. 6):

أقلتَ موازين القوة؟ فعلى أيامنا يقع في الحقيقة تركيز هائل للقوة (ولنفكّرْ في الترسانات النووية) بأيدي أقلية قليلة. وبالنظر إلى الشراسة التي كانت تردّ بها الطبقات الحاكمة في الماضي (ومثالها ما وقع في كومونة باريس، وفي الثورة الإسبانية)، متى تعرضت السلطة لتهديد، فما الذي قد يمنعها اليوم أن تعود لتسحق حركة جديدة تنشد تغييراً اجتماعياً جذرياً؟

نعوم تشومسكي:

إن هذا يبدو لي تأويلاً سيئاً للتاريخ وللوضعية الحالية. فمما لاشك فيه أن أنظمة السلطة تسعى على الدوام إلى أن تضمن لنفسها البقاء، وقد

تلجأ أحياناً إلى العنف لتحقيق هذا المرام. وقد تنجح فيه أحياناً أيضاً. لكن كثيراً ما تُمنى بالفشل؛ فهذا يفسح المجال للنضالات في سبيل تحقيق العدل والحرية، لتتواصل على أعلى المستويات. فلنفترض أن حركة جماهيرية قامت في الولايات المتحدة للمطالبة بالتمكين للعمال أن يقوموا بالرقابة على الصناعة -أو أن يحدث ما هو أقل تطرفاً، كأن تكون المطالبة ببرنامج وطني للصحة؛ من قبيل البرنامج الذي يُعترف اليوم بأنه شيء «مستحيل من الناحية السياسية»، لأن الرأسمال المالي وصناعة الأدوية يعارضانه، بينما تتوق إليه الجماهير العريضة. فهل تقدر الأسلحة النووية أن تُضعف من هذه الحركات، أو هل تقدر أن تقوّضها؟ أم هل يقدر عليها الجيش والشرطة؟ فما أسهل ما يتفكك الجيش وتتفكك الشرطة في مواجهة حركات شعبية أصيلة (فإنما المكوّنون لهما أفراد من السكان).

والواقع أن تحكّم السلطة يكون ضعيفاً، والممسكون بزمامها على بينة من هذا الأمر؛ فنحن نتعرَّفه مما نقرأ من وثائقهم الداخلية. فحتى في الولايات المتحدة؛ حيث سلطة عالم الأعمال قوية جداً، ترى قادة الاقتصاد، وقد ترى وإياهم أحياناً نخبةَ المثقفين، لا يفتأون يعبرون عن انشغالاتهم ووساوسهم مما يرون من «مخاطر يواجهها الصناعيون» ويكون مأتاها من «السلطة السياسية التي صارت منذ وقت قريب بأيدي الجماهير»، وهم منشغلون كذلك بـ«أزمة الديمقراطية» (أي الإفراط في الديمقراطية)، ومهتمون لأن يقودوا «المعركة الأزلية [لتطويع] أفئدة الناس»، ويفوزوا فيها، ومهتمون لأن «يرسّخوا في أذهان المواطنين وجهة النظر الرأسمالية»، إلى أن «يصيروا يحفظونها ويستظهرونها عن

ظهر قلب»[1]. إنهم يبذلون جهوداً هائلة للتحكم في «الوحش الهائل»، وهي العبارة التي قالها ألكسندر هاملتون Alexandre Hamilton ويقصد بها الشعب. كما وأنهم يعتقدون وهم محقون في ظني، أن هنالك حقائق كثيرة في الملاحظة التي جاء بها ديڤيد هيوم في كتابه **المبادئ الأولى في الحكم** Premiers principes du gouvernement أعني قوله: «ما دامت القوة تكون دوماً إلى جانب المحكومين فإن الحكام ليس لهم سند يدعمهم إلا الرأي العام. ولذلك فالحكومة إنما تقوم على الرأي العام وحده، وهذه القاعدة تصح على الحكومات أشدِّها استبداداً وأشدِّها عسكرية، كما تصح على أكثرِها حرية وأكثرِها شعبية» - والواقع أنها أكثر ما تصح على الحكومات التي تعتبر أكثرِها حرية وأكثرِها شعبية[2]. ولهذا السبب نلاحظ أنه كلما تمكن [الشعب] من انتزاع بعض الحقوق بفضل

(1) الجملة المتعلقة بـ «المعركة الأزلية» هي لجـ. وارن كلينسمان J. Warren Klins-mann، رئيس لجنة العلاقات العامة في الجمعية الوطنية لأرباب المصانع National Association of Manufacturers، في بداية الخمسينيات، نقلاً عن إليزابيث فونس وولف:

Elisabeth Fones-Wolf, *Selling Free Enterprize: the Business Assault on Labor and Liberalism, 1945-1960*, Urbana, University of Illinois Press, 1992.

وانظر أليكس كيري:

Alex Carey, *Taking the Risk out of Democracy: Corporate Propaganda versus Freedom and Liberty*, Urbana, University of Illinois Press, 1997.

وانظر كذلك الإحالتين في:

[Noam Chomsky], *Understanding Power* (*Comprendre le pouvoir*, t. 1, 2 et 3, Bruxelles, Aden, 2005).

وهو متوفر على الموقع: http://www.understandingpower.com.

وانظر لمزيد من التوسع، خاصة الإحالات 74-79 من الفصل العاشر.

(2) هذه الجملة قلّب فيها تشومسكي النظر بإسهاب في الفصل الثاني عشر الموسوم «Force and Opinion» من كتابه:

Noam Chomsky, *Deterring Democracy*, Londres et New York, Verso, 1991.

وهو متوفر على الموقع: http://www.zmag.org/chomsky/dd/ddc12

النضالات الشعبية، إلا تحول القادة إلى الصيغ الدعائية الأشدّ تعقيداً. فمن الطبيعي تماماً أن تكون التقنيات الحديثة في التحكم في الفكر والسلوك قد تشكلت في المقام الأول في صلب المجتمعات التي نعمت بشيء من الحرية كأنجلترا والولايات المتحدة.

جون بريكمون (س. 7):

وهنالك ما هو أسوأ؛ فما قولك في التحكم الذي صار لوسائل الإعلام في صيغ تفكيرنا؟ ألسنا نسير صوب مجتمع السوادُ الأعظم من ساكنته ناقصو تعليم، وقد غسلت أدمغتَهم صناعةُ الإعلام الترفيهي(*). أليس هذا المجتمع أخطر بكثير من الأكاذيب التي تحيكها النيويورك تايمز *New York Times* **(ولا تألو أنت جهداً في تفنيدها) والتي هي في المحصلة إلا صحيفة نخبوية؟ وهاك حرب الخليج أو حرب كوسوفو؛ فالحربان لم تبعثا على غير احتجاجات محدودة. ولكن ما دام الناس منجذبين إلى صناعة الإعلام الترفيهي الذي يلبي رغباتهم في التسلية، فما العمل يا ترى؟**

نعوم تشومسكي:

إنني أقرأ النيويورك تايمز بتمعّن، كما أقرأ غيرها من صحف النخبة، وذلك لأسباب عديدة. أولاً لأن هذه الصحف هي الموجّهة للنقاش العمومي، وأما الصحف الأخرى فلا تزيد عن اتباعها. ثم إن تلك الصحف تنتمي إلى الثقافة الذهنية المهيمنة، وهذا شيء يهمّني

(*) *infodivertissement*. وفي الأنجليزية *infotainment*، وهي تجمع بين كلمتين: (info) tainment + (info)rmation

بوجه خاص. ومما لاشك فيه أن الصناعة الترفيهية *infotainment* صناعة هائلة. وهي، كما يتفضل قادتها بتفسيره، قد أنشِئت من جهة لكي تجعل الرقابة «off job/ ترك العمل»، مقابلاً للرقابة «on job/ إلى العمل» التي جاءت بها الأنظمة التايلورية، وهي أنظمة وُضِعت بغرض تحويل العمال إلى أناس آليين غير واعين ومطيعين، كما وأنها جُعِلت من جهة أخرى لتحويل اهتمام الشعب إلى «الأشياء السطحية في الحياة من قبيل الاستهلاك اللاهث وراء الدُّرجات»، وترسيخ «فلسفة للتفاهة» في أذهان الناس. ولاشك أن من المهم أن نشير إلى هذا كله، وتوجد أعمال جيدة تناولت هذا الموضوع، وقد نوهتُ إليها في مواضع كثيرة. وإنني مسرور بأن أترك العمل في هذا الموضوع لآخرين، وأعتقد أنهم سيقومون به على وجه أحسن، لأنني غير ملمّ فيه إلى الحد المطلوب، وليس لديّ لا الاهتمام، ولا المصادر اللازمة، لأزيد فيه معرفة، كشأني مع التلفاز على سبيل التمثيل. وفي المقابل فإن التحليل النقدي للثقافة الذهنية وتحليل وسائل الإعلام النخبوية التي توجه النقاش العمومي هو - وليس في هذا الأمر ما يدعو إلى الاستغراب - مشروع لا يلقى تقديراً كبيراً من النخب الثقافية، ولذلك فنادراً ما أُنجِز بشكل جدي ومعقول. غير أنني لا أبتغي بما أقول أن أقنع أياً كان باعتناق ما أعتبره أولوياتي، حتى وإن كنت أراها أشياء معقولة في ما يخصّني.

ولننظر في المثالين اللذين ذكرتَ؛ فأما حرب كوسوڤو فقد لقيت التأييد القوي من المثقفين النخبويين؛ فما فتئوا يشيعون بشأنها من الافتراءات العجيبة والغريبة، ويتعامون عن كم هائل من الوثائق، وهي وثائق مستقاة من مصادر غربية بعيدة عن الشبهات، تقيم البرهان، بقدر من المصداقية قلما تحقق في دراسة التاريخ، على أن التأكيدات والتبريرات التي دُرِج على القبول بها لا تقوم على أساس.

وأما هؤلاء المثقفون النخبويون فلا يقدمون لغالبية السكان غير نتف من المعلومات في هذه المواضيع، والحال أن قلة من الناس يملكون الوقت والطاقة والوسائل ليخوضوا بأنفسهم في مشاريع للبحث قمينة بأن توصلهم إلى الحقيقة. ثم إن غالبية السكان لم تكن تنشغل بهذه الأمور؛ فلقد كانت هذه الحرب بعيدة عنهم كثيراً، ومن غير دم مراق (من الجانب الأمريكي)، وكانت تصوَّر لهم وكأنها تمرين إنساني للقضاء على التصفية العرقية، وهي التي - كما يعرف المسؤولون ويصرّون على التستر عن هذه الحقيقة - قد كانت النتيجةَ المنظورة والمتوقعة من عمليات القصف. إنها حالة موجبة للعبرة، كما وأنها تقوم برهاناً على الأهمية العظمى للتحليل النقدي للثقافة الذهنية للنخبة ووسائلها الإعلامية.

وكانت حرب الخليج الأولى، من بعض جوانبها المهمة، حرباً للمثقفين أيضاً، قد أذكتها وسائل الإعلام النخبوية. ومن الشواهد الدالة على هذه الحقيقة أن ثلثيّ الجماهير الأمريكية كانوا عند ابتداء القصف يؤيدون انسحاباً للعراق من الكويت في إطار مؤتمر إقليمي يتداول في التدابير الأمنية، وينظر كذلك في الصراع العربي الإسرائيلي. وقد كان يمكن لهذه النسبة المئوية أن تكون أكبر وأعظم لو أنه سُمح للناس بمعرفة أن العراق كان تقدّم هو الآخر بهذا العرض، الذي اعتبره المتخصصون في وزارة الخارجية عرضاً «جدياً» و«قابلاً للتفاوض بشأنه»، لكنه قوبل على الفور بالرفض من واشنطن[1]. ولقد قامت

---

(1) انظر في مطارحة هذه الأحداث: «Noam Chomsky, «Nefarious Aggression».

وهو الفصل السادس من: *Deterring Democracy*, Londres et New York, Verso, 1991.

وهو متوفر على الموقع: http://www.zmag.org/chomsky/ dd/dd-c06-s01.html.

وسائل الإعلام، الموجِّهة للنقاش العمومي، وقام [المتحكمون في] الثقافة الذهنية النخبوية بإخفاء هذه الأمور، ولا يفتأون في عمومهم يتستّرون عليها، وكانت نيوزداي *Newsday* (من لونغ إسلاند، نيويورك) بين صحف الولايات المتحدة، هي الوحيدة التي قامت بالنقل الصحيح لأطوار تلك الأزمة خلال الفترة من غشت 1990 إلى يناير 1991. فهذا يعني أن الجمهور قد تعرَّض للتضليل، لكن لم تكن الصناعة الترفيهية هي التي ضَلَّلته.

غير أن حرب الخليج الأولى قد أطلقت أعظم المظاهرات المعارضة للحرب التي شهدها التاريخ الأمريكي، في حدود ما أعرف - فهي مظاهرات خرج فيها مئات الآلاف من الأشخاص؛ فقد جرى الإعداد لتلك المظاهرات من قبل حتى أن تبدأ الحرب. وكانت حرب الخليج الثانية مثاراً ههنا [في الولايات المتحدة] لاحتجاجات أكبر وأعظم، من قبل أن يتم الإعلان عنها بوقت طويل، وأعمال لم يعرف لها التاريخ نظيراً.

ويتعين على الأوروبيين أن يتمعنوا في سلوكاتهم؛ كأن يتمعنوا في الاحتجاجات التي قامت في فرنسا أثناء الحروب الفرنسية الدموية في الهند الصينية، أو يتمعنوا في الدور الذي كان لفرنسا في الفظاعات الشنيعة التي شهدتها الجزائر خلال السنوات العشر الأخيرة للاحتلال، أو كذلك أن يتمعنوا في رد البريطانيين على الجرائم الشنيعة التي اقترفتها بريطانيا في كينيا خلال سنوات الخمسينيات، وغير هذه الوقائع التي يحفل بها تاريخ العنف الأوروبي ماضياً وحاضراً، في غير قليل من أنحاء المعمور. والحقيقة أن المرء يجد الاحتجاج على

الجرائم التي يرتكبها الآخر أيسر عليه وأغرى من أن ينظر إلى نفسه في المرآة.

والمخططون الحكوميون واعون ومنشغلون بالتصاعد الهائل الذي كانت قد صارت تشهده المعارضة الشعبية في الولايات المتحدة للاعتداءات التي صارت تستهدف الشيوعيين من بلدهم ابتداء من سنوات الستينيات. فما جاءت إدارة جديدة إلى السلطة إلا طلبت إلى وكالات الاستعلامات أن تمدّها بدراسة للوضعية الدولية. وهي دراسات تظل بطبيعة الحال طي الكتمان، وربما أُزيلت عنها السرية، [ولكن] أحياناً بعد عشرات السنين. فلما تولى بوش Bush الأب مقاليد السلطة في سنة 1989، وقعت بعض التسريبات بشأن الصراعات مع «أضعف الأعداء» - أي الأعداء الذين يُتوقع لهم وحدهم أن يتعرضوا للهجوم. وقد نصحت مصالح الاستعلامات للولايات المتحدة أن يكون انتصارها «سريعاً وحاسماً»، فبغير ذلك لا يبعُد أن يخبو الدعم الشعبي للحرب سريعاً، لفرط ما هو دعم ضعيف. فلقد تغيرت الوضعية عما كانت عليه في سنوات الستينيات؛ ففي ذلك الوقت كان السكان على استعداد لتحمل الحرب سنين، وتكبّد الخسائر الفادحة، قبل أن يجهروا بأقل احتجاج. وعندما انقلب عالم الأعمال على الحرب، وبدأت النخب الثقافية ووسائل الإعلام النخبوية تفعل الشيء نفسه، فإنما كانت تفعل عامة على أساس ضيق جداً من التكلفة المترتبة عن الفشل. والحال أن القضية كانت بالنسبة إلى السكان قضية أخلاقية. فعلى خلاف النخب الثقافية (ووسائل الإعلام النخبوية)، اعتبرت 70% من السكان في سنة 1969 الحرب «شيئاً شنيعاً ولا أخلاقياً من كل الوجوه»، لا مجرد «خطإ». وقد ظلت هذه الأرقام دون أن يطرأ عليها

تغير كبير إلى اليوم، على الرغم من الحجج التي جيء بها في تعضيد وجهة النظر تلك، [وهي حجج ضعيفة]، وعلى الرغم من الإجماع الذي تحقق لدى النخبة، والذي يقوم على اعتبار الحرب هي في أسوإ الأحوال «خطأ»، قد صار مكلفاً جداً.

وأعتقد أن الأسئلة قد طُرحت في صيغة غير عادلة في حق غالبية السكان. فلست أعرف عنصراً واحداً يمكن أن أستدل منه على أن غالبية السكان أكثر خضوعاً للهجومات الدعائية مما هي النخبة الثقافية. وإن لديّ أسباباً وجيهة للاعتقاد بأن العكس قد يكون هو الصحيح. فالذين يترددون على النوادي في الكليات الجامعية ومكاتب الصحف قد لا يكونون يمضون من الوقت لمشاهدة المسلسلات التلفزية ومباريات كرة القدم مقدار ما يصرف فيها «الوحش الهائل» [لكن] لديهم أساليب أخرى «يتسلّون» بها عن وقائع ليس من السهل القبول بها.

جون بريكمون (س. 8):

تقول أحياناً - في معرض حديثك عن العنف - إنك لا تصدر عن وجهات نظر إطلاقية، سواء أفي هذه القضية أو في أي قضية أخرى. لكن أليست حرية التعبير مثالاً يثبت عكس ما تقول؟ ألا تصدر عن موقف إطلاقي في هذا الأمر؟ أنت تقول أحياناً إنه ليس في الإمكان أن يكون لنا غير موقفين تجاه حرية التعبير: فإما الموقف الشمولي وإما الموقف التحرري - وهو الموقف الذي تتبنّاه أنت. ولكن لمَ لا تأخذ بوجهة نظر وسيطة، من قبيل ما يوجد في فرنسا، أو في ألمانيا؛ حيث تُحظر بعض الآراء المتطرفة والكريهة، لكن يُجاز كل ما عداها؟ ولا يمكنك بكل تأكيد أن تعتدّ بحجة

«القنطرة الزلقة»، للزعم أن رقابة محصورة على هذه الصورة من شأنها أن تتسع لتشمل آراء أخرى. فأنت بعد كل شيء لا تزال تجد في هذين البلدين تنوعاً كبيراً في وجهات النظر السياسية والفلسفية (وربما تكون أكثر تنوعاً مما في الولايات المتحدة).

نعوم تشومسكي:

إنني لا أصدر بكل تأكيد عن وجهة نظر إطلاقية في أي أمر من الأمور، بما فيها حرية التعبير. ويمكن أن نتصور أوضاعاً، بعضها حقيقي، أرى أن الحد فيها من حرية التعبير ربما كان أمراً مشروعاً، وهذا شيء دأبت على التعبير عنه بشكل واضح ليس فيه لبس. ومن ذلك أنني أكدت، ولا أزال على اعتقادي، أن المحكمة العليا للولايات المتحدة قد توصلت بعد لأي إلى توصيف مقبول للحدود التي كانت تحدّ من حرية التعبير في سنة 1969 – بأخذها بوجهة نظر الأنوار؛ من قبيل ما قال به جيريمي بينثام Jeremy Bentham. وإنه لإنجاز قد فاق ما أمكن فعله في أوروبا وفي غيرها، في حدود ما أعرف! فهاك الموقف الذي كان [من الولايات المتحدة] على سبيل التمثيل في قضية الكوكلوكس كلان Ku Klux Klan، التي تدعو إلى أفكار «متطرفة وكريهة» كانت سبباً في أضرار فادحة في الماضي، ولا تزال شديدة الإضرار إلى اليوم. فمع أن المحكمة العليا كانت تكره أفكار هؤلاء، فلقد ضمنت لهم الحق في حرية التعبير. وأن ننادي بإلغاء الأفكار التي نعتبرها «متطرفة وكريهة» ليس فيه ما يدعو إلى الاستغراب. فحتى هتلر وحتى ستالين كانا يخوّلان حرية التعبير لما كانا يؤيدان من أفكار. وأما اختبار التفاني

الصادق في [خدمة] حرية التعبير فنجده في الحكمة المأثورة المنسوبة إلى ڤولتير Voltaire[1].

ولو أننا حملنا «وجهة النظر الوسيطة» على محمل الجد فربما تأدت بنا إلى منع وسائل الإعلام، وإغلاق الجامعات، وحظر الثقافة النخبوية بوجه عام. فمن الواضح أن «وجهة النظر الوسيطة» قد تمنع أي مساندة للأفعال الوحشية الكثيرة التي دأب الغرب على اقترافها ولا يزال؛ وإنه لشيء أخطر من إنكار جرائم الماضي، حتى أبشعها وأشنعها، أو إنكار جرائم الآخر. والقول إن هذا الدعم أبلغ خطراً يُفترض أن يكون أمراً بديهياً لا يحتاج إلى نقاش، على الأقل بين أولئك الذين يقبلون بالمعايير الأخلاقية الأشدّ بساطة. والمنطق يقتضي أنه إذا كانت «وجهة النظر الوسيطة» تخول للدولة الحق في حظر ما تعتبره سلطات الدولة «أفكاراً متطرفة وكريهة»، فيُفترض بالدولة أن تحظر الأفكار التي تفوقها تطرفاً وكراهة، من قبيل التأييد الذي يحصل للأفعال الشنيعة التي دأب الغرب، ولا يزال، على اقترافها أو دعمها - أعني وقف أنظمة الدعاية التابعة للدولة، وحظر وسائل الإعلام، وإغلاق الجامعات النخبوية، ومنع الثقافة النخبوية بوجه عام. وما الحالات التي ذكرنا آنفاً سوى أمثلة معدودة في خضم كم هائل من هذه الأمثلة.

لكن «وجهة النظر الوسيطة» لم يتسنّ لها الإعمال الجدي أبداً. فالدولة تتخذها ذريعة لتخرس ما لا تحب من «الأفكار المتطرفة

---

(1) «لست متفقاً مع ما تقول، لكنني على استعداد للنضال حتى الموت من أجل أن يكون لك الحق في التعبير عن آرائك»:

« Je ne suis pas d'accord avec ce que vous dites, mais je me battrai jusqu'à la mort pour que vous ayez le droit de le dire. »

والكريهة»، لكنها تترك ما عداها من الأفكار التي تراها قابلة لأن تُحتَمَل، ويدخل فيها الدعم المباشر للجرائم الكثيرة التي لا تزال جارية. بل هنالك ما هو أسوأ من ذلك، إذ إن مثقفين أوروبيين كثراً على استعداد لتخويل الدولة الحق في أن تكون الحارسَ الرسمي للتاريخ، وأن تكون هي التي تحدد «الحقيقة التاريخية»، وتعاقب عن كل انحراف. وأن تكون بالتالي في مقام واحد مع غوبلز Goebbels وجدانوف Jdanov. ويمكن لهؤلاء المثقفين أن يحاولوا إقناع أنفسهم بأنهم بما يفعلون يعارضون النازية، ويعارضون الستالينية، بينما هم في الحقيقة يتبّنون مذاهبهما الوحشية الشنيعة في صورة انتقائية بطبيعة الحال. وأما الحجة المدعاة «القنطرة الزلقة» فليس لها ههنا من مجال، بسببٍ من الانتقائية الشديدة التي تطبع هذه الأحكام. وإن الذين يدعون إلى هذه المبادئ، المشينة في نظري، ربما لا يخطر ببالهم أبداً أن يُعملوها لمنع المديح يُكال للجرائم الشنيعة التي تقترفها دولهم وتقترفها مجتمعاتهم الكبيرة، أو التي اعتادت على إنكارها، بما يشوه الثقافة الذهنية. إنها أسلحة جُعلت لتُعمَل في الأعداء، لا لتوجّه إلى الذات.

ثم إنني على خلاف وغير قليل من المثقفين الأوروبيين؛ هم الذين يعتقدون أنه يوجد في أوروبا «تنوع كبير في الآراء السياسية والفلسفية» فوق ما يوجد منها في الولايات المتحدة. ولا أعتقد أن هذه الأفكار المريحة، والتي إنما تخدم مُطلقيها، يمكن أن تصمد للتحليل.

جون بريكمون (س. 9):

إنـك تعارض بقوة كل أشكال «الديكتاتورية الشعبية». لكن ألست تحمل رغباتك على محمل الحقائق؟ فهاك كومونة

باريس، وهاك أليندي Allende، وهاك الساندينيين، وأمثلة أخرى عديدة. إن ثورة من الثورات الشعبية لم يتوفر لها ما يكفي من القوة فستُسحق بالتخريب الداخلي والضغط الخارجي. والواقع أن فكر لينين ينبني في معظمه على التفكير في الفشل الذي مُنيت به كومونة باريس. أوَليس الأفضل في المحصلة أن يُحدّ بطريقة من الطرق من الحريات السياسية، كما هو واقع في كوبا، والعمل على الحفاظ على حد أدنى من وسائل العيش والتطبيب لفائدة غالبية السكان، بدلاً من تركهم يتردّون إلى الفقر المدقع كما هو شأنهم في أمريكا اللاتينية؟ وبالنظر إلى تفاهة معظم الانتخابات التي تجري اليوم، فعلى أي أساس يمكن اعتبار مثل هذه الألعاب أهم من التطبيب والتغذية؟

نعوم تشومسكي:

إنني أفهم هذه الأمثلة بصورة مختلفة كلياً. فأما لينين فإنه لم يُنشئ «ديكتاتورية شعبية»، بل أقام ديكتاتورية اللجنة المركزية، وهي في المحصلة ديكتاتورية الزعيم على السكان -تماماً كما كان توقّعها روزا لوكسمبورغ Rosa Luxemburg، وتوقعها تروتسكي (قبل أن يعود فينخرط فيها). وسرعان ما قام لينين وتروسكي باتخاذ مجموعة من التدابير لقمع الثورة الشعبية، وتقويض نجاحاتها، ونسف مؤسسات السلطة الشعبية التي تشكلت في إطار تلك الثورة خلال الأشهر التي سبقت استيلاء البلاشفة على السلطة، وقد كانت في نظري عملية تدخل في الانقلاب أكثر مما هي تدخل في الثورة. فلقد دبّر الرجلان لتخريب تلك المؤسسات الشعبية وتقويضها. ويمكن للبعض أن يزعموا من

جديد أن الرجلين لم يكن لديهما خيار. غير أنني لست ممن يعتقدون هذا الاعتقاد. لكن تلك قضية أخرى. ويمكن أن نأتي ببعض الحجج المتينة في دعم الفكرة القائلة إن التقويض الذي قام به الشيوعيون لحركات التحرر الشعبية في إسبانيا لم يسهم في الدفاع عن الجمهورية ضد فرانكو Franco بل إنه كان عاملاً كبيراً في انهيارها، وإن صيغاً أخرى من النضال الشعبي من قبيل تلك التي نادى بها كاميلو بيرنيري Camillo Berneri[1] قبل أن يتعرض للاغتيال، قد كانت حظوظها أكبر في النجاح، حتى وإن كانت تُعتبر فظاعات في أنظار الشيوعيين الشموليين، وفي عرف الديمقراطيات الغربية. وإن من الممكن من كل الوجوه أن الساندينيين ما كانوا ليستطيعوا في أحسن الأحوال أن يصمدوا للحرب الإرهابية الطاحنة التي شنّتها عليهم الولايات المتحدة ولقيت الدعم والمساندة من أوروبيين كُثر، يروقهم أن يسبغوا على أنفسهم صفات المعارضين الشجعان للرعب والقمع متى كانا يصدران عن أعداء رسميين، وهم لا يفعلون إلا كما فعل المفوّضون السياسيون السوڤييت. لكن كل من واكب الأحداث في نيكاراغوا يعرف تمام المعرفة أن الممارسات التسلطية للساندينيين قد ساهمت في نسف المساندة الشعبية التي كان يمكن أن تصمد لتلك الحرب، وأن تلك الممارسات قد أجاد استغلالَها مناصرو الحرب الإرهابية التي تشنها واشنطن، لنسف حركات التضامن في الولايات المتحدة وفي أوروبا.

---

(1) كاميلو بيرنيري، فوضوي إيطالي شارك في الحرب الإسبانية سنة 1936 وتعرض للاغتيال خلال «أيام ماي» سنة 1937 في برشلونة. كان ينادي باستراتيجية ثورية تتنافى والتسويات التي اعتمدتها حكومة الجمهورية. وقد دافع تشومسكي عن أفكاره في:

Noam Chomsky, *L'Amérique et ses nouveaux mandarins*, Paris, éditions du Seuil, 1969.

ولقد تداول المعارضون للحرب الإرهابية التي تشنها واشنطن في هذه الأمور بصراحة وحرية خلال هذه السنين الأخيرة، وكانت لي أنا كذلك تجارب غير قليلة في هذا الموضوع، خاصة في نيكاراغوا. وهنالك أمثلة أخرى كثيرة ما أسهل أن نجدها لدى المنخرطين في حركات التضامن على الصعيدين الوطني والدولي.

كما وأنني لست أتفق والمسلّمة القائمة على اعتبار «الحد من الحرية السياسية» يُسهم في صون وسائل العيش والصحة العمومية في كوبا. بل أعتقد على العكس أنها تُسخَّر لنسف تلك النجاحات، وهي نجاحات باهرة، إذا ما قيست بالمستوى الذي توجد فيه الدول التابعة للولايات المتحدة وأوروبا. ويتعين الإتيان بالحجج التي تثبت أن القدرة على القيام بانتخابات شيءٌ يتنافى و[تأمين] العلاجات الطبية، أو يتنافى و[توفير] الغذاء، وهو ما يفترضه ضمنياً من يأتون بهذه الملاحظات. فلست أعرف حجة واحدة من هذا القبيل، وأعتقد أن الحرية السياسية والرفاه يتساندان ولا يتعارضان. والقول إن الفشل الذي مُنيت به كومونة باريس، ومُنيَ به أليندي، والساندينيون، يعود إلى ترخيصهم بالحرية في بلادهم هي فكرة أراها تتنافى والوقائع. وإن كل الفرضيات التي تنطوي عليها الملاحظات السالفة ينبغي في نظري أن تُطرح وتُستبعد جملة وتفصيلاً. وذلك بكل بساطة لأننا لا يمكننا أن ندفع بها من غير حجج تسندها، كما وأنها لن تصمد للتحليل الرصين. وما دمت لا أرى سبباً للقبول بهذه الافتراضات فلا يمكنني أن أجيب عن الأسئلة المتعلقة بها.

كما وأنني لا أتفق والفكرة القائلة إن الانتخابات في الديمقراطيات الغربية «تافهة». فأشكال التركيز التي تقع في السلطة الخاصة تقضي

على المجال السياسي بأن يكون أشد ضيقاً وأشد محدودية. والهجوم الذي تشنه الليبرالية الجديدة على الديمقراطية -وهي ما تستهدفه بشكل رئيسي- قد فرض حدوداً أشد تضييقاً على عملها، وتلك كانت غايتَها الحقيقية. لكن ليس معنى ذلك أن السياسة صارت «لعبة تافهة» ولا أن هجوم الليبرالية الجديدة على الديمقراطية شيء لا يمكن دفعه. فلقد مكّنت السياسة الانتخابية في الماضي من تحقيق أوجه كثيرة من التقدم لفائدة الرفاه الإنساني أبعد ما تكون عن التفاهة، وهذا شيء تعيه الجماهير العريضة جيداً. وليس هنالك سبب لئلّا يُستطاع الوصول بالانتخابات في البلدان الغربية إلى المستوى الذي تحقق لبلد كالبرازيل يوجد في ظروف أصعب بكثير. وليس هنالك أسباب كذلك لكي نتخلى عن الحرية، وعن الحسنات التي تحققت عبر قرون من النضال، لمجرد أن تكون ممارستها تصطدم ببعض العقبات الكأداء.

جون بريكمون (س. 10):

كثيرون يعتبرونك أحد «مفكري» الحركة المناهضة للعولمة[1]. فكيف تجيب عن الأسئلة التالية:

إلامَ ترمي هذه الحركة؟ فنحن نرى المظاهرات الكثيرة، لكن من غير قادة، ولا مطالب سياسية واضحة، ولا حزب يطمح إلى الفوز بالانتخابات في البلدان الديمقراطية. فما العمل لإرضاء هذه الحركة؟

---

(1) انظر من جملة النقود التي تناول بها تشومسكي الليبرالية الجديدة:
Normand Baillargeon, David Barsamian, Montréal, *Entretiens avec Chomsky*, Écosociété, 2002 ; Noam Chomsky, *Le Profit avant l'homme*, Paris, Fayard, 2003 ; rééd. Paris, 10-18, 2004.

نعوم تشومسكي:

ربما توجد حركة «مناهضة للعولمة»، حركة هامشية في مكان ما، غير أنني لست طرفاً فيها، وليست لي معرفة كبيرة بهذا الموضوع. وإن معارضة العولمة ستكون بكل تأكيد موقفاً شديد الغرابة أن يبدر من اليسار ومن الحركات النقابية. فخلق «أممية» حقيقية كان يعتبر هدفاً أساسياً عند اليسار وعند الحركات العمالية منذ بداياتها في العصر الحديث، وهو أمر يصدق كذلك على حركات شعبية أخرى، تدخل فيها حركة الفلاحين، التي تشهد أوج فورتها في الوقت الحاضر. فهذه «بيا كامبيسينا»[1] تطمح إلى أن تكون منظمة دولية ذات صلات ووشائج بمنظمات أخرى. وبطبيعة الحال فإن أنظمة الدعاية المهيمنة تؤكد أن الشكل الذي تفضل من العولمة، وهو القائم على [ضمان] حقوق المستثمرين، هو «العولمة»، وأن الجهود المبذولة لبناء أشكال أخرى من الاندماج الدولي يكون فيها الامتياز لحقوق الناس على حقوق التركيزات الخاصة التي تقيمها السلطة هي شكل بدائي وغير عقلاني من «مناهضة العولمة». لكن وكما هي العادة، فإن من الخطإ السقوط في مكائد الدعاية للسلطات الممركزة. والسؤال ليس عن «العولمة»، بل هو سؤال آخر، مختلف كثيراً: ما هو الشكل الذي ينبغي أن يتخذه الاندماج الدولي، أكان اقتصادياً أو غير اقتصادي، وماذا ينبغي أن تكون أولوياته؟ والحركات المطالِبة بالعدالة للجميع (وهي التسمية الصحيحة التي ينبغي أن تُجعل لها) تحمل مطالبات في غاية الوضوح والبيان. وبطبيعة الحال فتلك أمور لن نعرفها من قراءة ما

(1) بيا كامبيسينا Via Campesina حركة عالمية للفلاحين، تأسست سنة 1993. ويعتبر اتحاد الفلاحين في فرنسا (الذي ينتمي إليه خوسي بوفي José Bové) عضواً فيها.

يُنشر في وسائل الإعلام النخبوية، بل حسبنا أن نلقي نظرة خاطفة على برامج اجتماعات المنتديات الاجتماعية العالمية في بورتو أليغري Porto Alegre على سبيل المثال، فنرى أنها تغطي مجموعة كبيرة من القضايا ذات الأهمية الكبرى من الناحية الإنسانية، وحسبنا أن نحضر دوراتها لنرى كم أنها تكون نقاشات جادة، ومعظمها يحمل برامج واضحة. وهذا أمر يصدق كذلك على المؤتمرات الموازية، من قبيل مؤتمر «بيا كامبيسينا». بل إن هنالك مطالب واضحة حتى بشأن القضايا الخاصة بالمنظمة الدولية للتجارة (OMC)، وفي ما يتعلق بالاتفاقات الدولية المتعلقة بالاستثمار والملكية الفكرية، والخدمات (TRIMS، وTRIPS وGAT[1])، والمساعدات، والدين، وبرامج التنمية المستقلة وأمور أخرى كثيرة. ثم إن الانشغالات التي تحملها مختلف هذه الحركات، وما تأتي به من مقترحات، تبلغ أبعد من ذلك بكثير؛ فهي تعالج عدداً كبيراً من المشكلات الأخرى.

جون بريكمون (س. 11):

أليست هذه الحركة مثقلة بالتناقضات؟ فهي توحي بأنها قوية، ولها حضور في سائر أنحاء العالم، لكن أليس ذلك لمجرد أنها تضم عدداً كبيراً من المحتجّين، لكن ببرامج في غاية الاختلاف والتباين؟ ولو كان لنا أن نقتصر على التمثيل لما نقول بمثال واحد؛ فهذا الجنوب يطالب بحمائية أقل من جانب الشمال على صادراته؛ لكن لو كان اعتُمد مطلبه لكان فيه فقدان لعدد كبير من مناصب الشغل، وهو أمر ما كان

(1) رموز تشير إلى الاتفاقات الدولية بشأن الاستثمارات والملكية الفكرية والخدمات.

ليروق للنقابات في الشمال. إن الجنوب يحتاج في تنميته إلى مزيد من العولمة (أو هو يحتاج على الأقل إلى نوع معين من العولمة) لا إلى التقليل من العولمة.

نعوم تشومسكي:

الحقيقة أن وسائل الإعـلام الدولية تقدم الأمـور على هذه الصورة، وإن فيها عنصراً من الحقيقة لا يُستبان، مثلما هو الحال في معظم الحالات، حتى في الدعاية الأشدّ ابتذالاً. وأما الحقيقة فمختلفة بالكلية. ولكي نفهم السبب يجدر بنا أن نتجاوز عن الصيغ المفرطة في التجريد، وأن ننظر في الأمثلة الملموسة. ولو أردنا أن نقتصر على مثال واحد من بين أكثرها أهمية، فلننظر إلى اتفاق التبادل الحر لأمريكا الشمالية (ALENA)، الذي بدأ إعماله في سنة 1994. فالصورة التي تقدمها له الدعاية تزين الاعتقاد بأن احتياجات العمال في الولايات المتحدة كانت على خلاف مع مطالبة المكسيك للتقليص من الحمائية، وأنه لهذا السبب اعترضت النقابات الأمريكية على هذا الاتفاق. وعلى الجانب المتطرف، أو الانشقاقي، من وسائل الإعلام النخبوية (التي ساندت هذا الاتفاق بقوة)، نجد أنثوني لويس Anthony Lewis عن صحيفة النيويورك تايـمز؛ فقد نعت الحركة النقابية بأنها «متخلفة وظلامية»، ونعت تدابيرها بـ «الخشنة والتهديدية» تجاه الاتفاق، وأن الباعث عليها إنما كان «الخوف من التغيّر ومن الأجانب». وأما الحقيقة فقد كانت مختلفة كلياً، وهو ما نكتشف عندما نتمعّن في الموقف الرسمي للحركة النقابية، وكذلك الموقف الذي اتخذته حركات شعبية أخرى. لكن ينبغي أن نبذل جهوداً لنستجلي هذه

الأمور. لقد كان الموقف الرسمي للحركة النقابية للولايات المتحدة شيئاً مجهولاً من وسائل الإعلام. والشيء نفسه يصدق على التحليل، وعلى المقترحات التي كانت من مكتب البحث التابع للكونغريس نفسه؛ مكتب تقييم التكنولوجيا Office of Technology Assessment؛ فقد جرى استبعادها هي الأخرى. ويمكن أن نعرف قليلاً في شأنها من خلال قراءتنا للكتابات الانشقاقية (كتبتُ في هذا الموضوع على سبيل التمثيل في مجلة *Z Magazine*، وفي كتاب صدر سنة 1994 تحت عنوان **النظامان العالميان القديم والجديد** *World Orders Old and New*). لكن قلة من الناس يحيطون علماً بما جاءت به من تحليلات ومقترحات. فلقد كانت الحركة النقابية ومكتب تقييم التكنولوجيا يؤيدان صيغة معينة من اتفاق التبادل الحر لأمريكا الشمالية، لكنهما لم يكونا يؤيدان الصيغة التي جاء بها رؤساء المقاولات، وهي التي لم تهتم لها غير وسائل الإعلام. وقد بيّنا هما الاثنان أن الصيغة التي جاء بها رؤساء المقاولات لهذا الاتفاق سيكون فيها إضرار بالعمال في البلدان الثلاثة المعنيّة – وهو ما حدث بالفعل –، وقد كانت حجة موثقة بإحكام في تقارير منظمات رفيعة تم إقصاؤها هي الأخرى من النقاش بطريقة تزخر بالكثير من الدلالات. ولقد تحدثتُ وآخرين في هذا الموضوع، كما في المنتدى الاجتماعي العالمي على سبيل التمثيل. وتقدم مكتب تقييم التكنولوجيا والحركة النقابية هما الاثنان بمشاريع نوعية لجعل اتفاق التبادل الحر لأمريكا الشمالية في صورة مختلفة، وأن يؤتى فيه بتمويلات تعويضية، وآليات أخرى تمكّن من اندماج اقتصادي وطيد لكن بوسائل تكون نافعة، لا ضارة، على الغالبية العظمى من الساكنة في البلدان الثلاثة المشاركة. وقد كان هذا الأمر يتعارض مع الصيغة

التي تقدم بها رؤساء المقاولات، وهي الصيغة التي كانت كما أكدت هاتان المنظمتان (ويبدو أنهما كانتا على صواب)، ستخدم القطاعات الممتلكة للمال والسلطة. وعليه، فإن اتفاق التبادل الحر لأمريكا الشمالية (كمثل قواعد المنظمة العالمية للتجارة) أبعدُ من أن يكون «اتفاقاً للتبادل الحر». فلو ألقينا نظرة خاطفة على الوقائع لتبين لنا أن الأسئلة السالفة ينبغي أن تُبدل كثيراً عن الصيغة التي طُرِحت بها.

ويمكننا أن نذكّر كذلك بأن التبادل الحر، حسب زعيمه والمبشِّر به - الذي لم يقرأه الناس كثيراً - آدم سميث، قد أقيم على «حرية تنقل العمال». وكما سبق لي أن قلت فإن سميث أدرك ببعد نظره مخاطر التنقل الحر لرؤوس الأموال، فسعى في تبيان أنه كان سيكون في الإمكان تدارك هذا الأمر «لو كانت هنالك يد خفية». وأما اتفاق التبادل الحر لأمريكا الشمالية ومنظمة التجارة العالمية فقد أقيما على مبدإ معكوس؛ فالهم الأول فيهما كان حرية تنقل رؤوس الأموال، وأما حرية تنقل العمال فهو شيء لم يلق فيهما مجرد اعتبار، أو على الأقل متى كان يتعارض ومصلحة النخبة. وإذا ما نظرنا عن كثب، فسنجد أنه عندما تم إقرار اتفاق التبادل الحر لأمريكا الشمالية في سنة 1994، قامت إدارة كلينتون كذلك بسن «عملية غيتكيبر» Gatekeeper [حارس البوابة]، بوضع الجيش على الحدود بين المكسيك والولايات المتحدة. وكما هو الشأن في معظم الحدود، فإن الحدود التي أقامها كلينتون كانت شيئاً مصطنعاً؛ وما كانت إلا نتيجة للغزوات. وقد كانت هذه الحدود قبل إقامة اتفاق التبادل الحر لأمريكا الشمالية قابلة نسبياً للتنافذ من الجانبين. لكن المدافعين عن الاتفاق الحر أقرّوا بأن من شأنه أن يُحدث «معجزة اقتصادية» تخدم مصالح الشركات الكبرى والأغنياء وتضر ببقية السكان. فسعوا إلى إقامة حاجز في وجه «حرية تنقل العمال» من المكسيك نحو الولايات المتحدة. وهذا أمر لا يزال سارياً حتى اليوم.

إن الصور الدعائية بعيدة جداً عن الواقع. وتوجد مقترحات واقعية وملموسة تتعلق بالأشكال البديلة للاندماج الدولي، من شأنها أن تخدم على وجه العموم مصلحة الجماهير العريضة. لكن ليس معنى ذلك أنه لن تكون هنالك نزاعات في صلب الشركات الوطنية أو نزاعات في ما بين تلك الشركات. فلسوف تنشب تلك النزاعات بطبيعة الحال. وهذا شيء من صميم الحياة الإنسانية. لكن إذا كان هذا الأمر يبين أن «الحركة مليئة بالتناقضات»، فإن الشيء نفسه يصح على سائر المؤسسات، ويصدق على كل مجهود بشري. ثم إنه ليس هنالك «حركة» واحدة بل هي حركات كثيرة، شديدة التداخل، يمكن للأفراد أن ينضموا إليها بأوجه عديدة وبطرق معقدة. وينبغي أن نشدد على أمر، وهو أن قلة قليلة من الناس يعارضون «مزيداً من العولمة»، إلا إذا كنا نحصر لفظ «العولمة» في الصيغة الخاصة التي تشجع عليها السلطات الممركَزة، وتسميها أنظمتها المذهبية ووسائلها في الإعلام «عولمة».

جون بريكمون:

قام البنك العالمي منذ سنة بنشر دراسة تبين أن النمو يخدم جانب الفقراء[1]. فلماذا يُعترض على النمو الاقتصادي؟ أليس

---

(1) انظر في هذا الصدد ديفيد دولار وأرت كراي:
David Dollar and Aart Kraay, « Growth Is Good for the Poor », World Bank Policy Research Department Working Paper n° 2587 (Washington).

وانظر كذلك للمؤلفين:
David Dollar and Aart Kraay, « Trade, Growth, and Poverty », World Bank Policy Research Department Working Paper n° 2615 (Washington).

وهو متوفر على الموقع:
http://www.worldbank.org/research/growth.

من باب الغرور السافر من قبل النخب الغربية أن تعترض، ضداً على الفقراء، على المبادلات، وتعترض بالتالي على النمو؟

نعوم تشومسكي:

أفترض أنك تُلمح إلى الدراسة التي قام بها دولار Dollar وكراي Kraay، ولقيت النقد الشديد من عدد من الاقتصاديين الدوليين، بمن فيهم الاقتصادي هارڤارد داني رودريك Harvard Dani Rodrik، لما اعتورها من أخطاء[1]. في هذه الحالة لا يسوغ أن نتساءل هل النمو يساعد الفقراء (سؤال لا يمكن أن نطرحه على هذا الوجه إلا عندما نحدد معنى «النمو» بكل دقة)، بل ينبغي أن نطرح أسئلة أكثر تحديداً، وخاصة: هل إن خفضاً في الحواجز التجارية ورفعاً في المبادلات يخدمان صالح الفقراء إذ يساعدان على النمو؟ وربما توجد علاقة بين النمو والتجارة، بيد أنها علاقة غامضة في أحسن الأحوال. وكما لاحظ أبرز ممثلي النظرية الحديثة للنمو، فحتى إذا كان لتلك العلاقة وجود فلا يمكن لأحد أن يجزم بأنها علاقة سبب بنتيجة (حسب ما يرى روبير سولوو Robert Solow، الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد، في حوار أدلى به منذ وقت قريب إلى المجلة الاقتصادية **تشالنج**[2]). وقد أشار بعض أشهر المتخصصين في التاريخ الاقتصادي إلى أن

---

(1) انظر في هذا الصدد داني رودريك:
Dani Rodrik, *Comments on « Trade, Growth, and Poverty » par D. Dollar and A. Kraay*, Harvard University, octobre 2000.

وهو متوفر على الموقع:
http://ksghome.harvard.edu/~drodrik/Rodrik%20Dollar-Kraay.PDF

(2) انظر « Three Nobel Laureates on the State of Economics – Robert Solow, Kenneth Arrow and Amartya Sen – », Interview, *Challenge*, janvier 2000.

المعطيات التاريخية تجيز لنا القول إن الحمائية ترفع من المبادلات، بل إنهم ذهبوا إلى اقتراح تفسير ممكن، وهو أن الحمائية ربما ساهمت في الرفع من النمو، وأن النمو يرفع من المبادلات (كذلك يرى بول بيروش[1]). وأما رودريك فيرى أن النمو الكبير في المبادلات الذي تحقق عند «نمور» شرق آسيا كان نتيجة للنمو الذي تحقق لديهم في الإنتاج لا العكس. ومن المسلّم به بوجه عام كذلك أن هذا النمو في الإنتاج لم يكن نتيجة لإعمال قواعد الليبرالية الجديدة، بل العكس هو الصحيح. والحقيقة أن الاقتصاديين الدوليين الجادين واعون بأن الاقتصاد الدولي موضوع قد أُسيء فهمُه كثيراً؛ فلذلك تراهم لا يتسرعون في الإتيان فيه بالتعميمات المتهافتة.

فمن تراه يعترض على النمو الاقتصادي، ويعترض على التجارة؟ أهو كينس Keynes؟ أم هيرمان دالي[2]؟ أم هم فلاحو العالم الثالث، وأنصار البيئة في الشمال الذين يجتمعون على هموم وانشغالات واحدة في ما يتعلق بالدمار الذي يحيق بالبيئة؟ الحقيقة أن هؤلاء يأتون بحجج جدية في الاعتراض على «النمو»، والاعتراض على «التجارة» اللذين لا تقيّدهما قيود، لكن يُفترض بنا مع ذلك أن نقر بأن هذين المصطلحين، على الوجه الذي استُعملا عليه، ينطويان

---

(1) انظر بول بيروش:

Paul Bairoch, *Victoires et déboires: histoire économique et sociale du monde du XVI^e siècle à nos jours*, en trois tomes, Paris, Galli- mard, 1997 ; *Mythes et paradoxes de l'histoire économique*, Paris, La Découverte, 1999 ; *Le Tiers-Monde dans l'impasse*, Paris, Gallimard, 1992.

(2) اقتصادي من دعاة التنمية البيئية والمستدامة. من أعماله:

Herman Daly, *Beyond Growth: The Economics of Sustainable Development*, Boston, Beacon Press, 1997.

على حمولة إديولوجية هائلة. فالكيفية التي يُقاس بها النمو تستثني «الآثار الخارجية» وستكون مختلفة كثيراً لو أننا أخذنا فيها بعين الاعتبار مجموعة من القضايا لها أهمية تنعكس على الحياة البشرية من قبيل: التنمية المستدامة، والتأثيرات على البيئة، واستنفاد الموارد. وهل يكون الإنتاج بقصد الاستعمال أم بقصد الربح، وتحميل التكاليف الثقيلة للمستهلكين، مقروناً بزيادة الإنتاجية (وهذا مفهوم آخر مدخول بعنصر إديولوجي صارخ)، إلخ. أو لنأخذ حالة التجارة؛ فمنذ أن كان اتفاق التبادل الحر لأمريكا الشمالية صارت «المبادلات» بين الولايات المتحدة والمكسيك إلى ارتفاع، إذا ما أخذنا بالطرق المتوسلة في قياس تلك المبادلات، وهي طرق مدخولة بعناصر إديولوجية قوية. ومع ذلك فالمعامل المتعلق بـ«المبادلات» التي تمت في صلب الشركة الكبيرة الواحدة - أعني في صلب الاقتصادات الكبيرة الموجَّهة، وهي اقتصادات لها في جوهرها طابع شمولي- قد ارتفع بما يقرب النصف إلى الثلثين. وتساورني بعض الشكوك أن آدم سميث كان سيسميها «مبادلات»، كما لايجوز أن نسمي «مبادلات» نقلَ جينيرال موتورز General Motors قطعاً من إلينوى Illinois إلى إنديانا Indiana لأجل التركيب، ثم إرسالَ المنتوج إلى الولايات المتحدة للتسويق. وأما المبادلات الحقيقية فلانعرف عنها شيئاً ذا بال، لأنها لاتُقاس على الصورة الحقيقية. غير أننا قد لا نستغرب أن نعلم أن تلك المبادلات صارت إلى تراجع منذ أن تم إقرار اتفاق التبادل الحر لأمريكا الشمالية.

ويمكننا أن نؤكد كذلك، ولدينا على ما نقول حجج وجيهة، أن أكبر خصوم النمو، بل خصوم التجارة، هم أبطال الليبرالية الجديدة. فلقد عرفت البلدان التي سارت على قواعدهم انخفاضاً كبيراً في

معدل النمو في ظل النظام الليبرالي الجديد[1]. وتحقق نمو مهم في غير هذه البلدان. ويبدو، وكما كان الحال في الماضي، أن الامتناع عن اتباع القواعد الليبرالية الجديدة كان عاملاً مهماً أسهم في هذا النمو. وكما نبّه الاقتصادي الدولي ديڤيد فليكس[2]، فإن النمو الظاهر في المبادلات هو في جزء منه شيء وهمي (حتى باستعمال مفهوم «المبادلات»، ذلك المفهوم الغريب الذي أبديت فيه رأيي قبل قليل) فلقد ارتفعت النسبة بين نمو المبادلات ونمو الناتج الوطني الخام، لكن هذا الأمر يجد معظم تفسيره في البطء الذي ران على النمو الاقتصادي، والذي يعزوه عدد من كبار الاقتصاديين إلى المبادئ الأساسية التي تقوم عليها الليبرالية الجديدة، ومن جملتها إلغاء الرقابة على رؤوس الأموال وعلى تنظيم السوق النقدية، وهما اللذان يعتبران جزءاً من نظام بريتون وودز(*)، الذي تم تفكيكه قبل ثلاثين سنة وحلت محله الإجراءات الليبرالية الجديدة.

---

(1) انظر على سبيل التمثيل الدراسات التي أنجزها معهد الأبحاث السياسية والاقتصادية Political Economy Research Institute على الموقع: http://www.umass.edu/peri/ ، والدراسات التي أنجزها مركز البحث الاقتصادي والأمني Center for Economic and Policy Research على الموقع: http://www.cepr.net/. ويمكن الرجوع كذلك إلى كتاب نعوم تشومسكي:

Noam Chomsky, *Failed States The Abuse of Power and The Assault on Democracy*, New York, Metropolitan Books, 2006.

(2) David Felix, « Asia and the Crisis of Financial – Liberalization », in Dean Baker, Gerald Epstein and Robert Pollin, éd., *Globalization and Progressive Economic Policy*, Cambridge, Cambridge University Press, 1998.

(*) Bretton Woods، نسبة إلى المكان الذي انعقد فيه سنة 1944 المؤتمر الذي أدى إلى تأسيس نظام الصرف الأجنبي في مرحلة ما بعد الحرب وظل هذا النظام متماسكاً حتى أوائل السبعينيات. ونتج عن المؤتمر إنشاء صندوق النقد الدولي (IMF). كما ثبت النظام العملات في نظام ثابت للصرف الأجنبي بنسبة تذبذب (1٪) للعملة بالنسبة للذهب أو الدولار.

وبوجه عام، لا يمكنني أن أجيب عن هذه الأسئلة على الوجه الذي تُطرح به، وذلك، ولأكرر القول، لأنها تقوم على افتراضات لا أرى سبباً واحداً يدعوني إلى القبول بها، هذا على افتراض أنني أفهمها.

جون بريكمون:

وما قولك في الموقف المسبق في معارضة التكنولوجيا الذي تحمله الحركة المعارضة للعولمة؟ وهل تعتقد حقاً أن، ولنقُل، الأجسام المعدَّلة وراثياً تمثل خطراً حقيقياً على الصحة؟ ألا يعتبر هذا مثالاً عن الخوف المعتاد من التقنية، وهو خوف كان له وجود على الدوام. ثم ما الذي يجيز للغربيين المحظوظين أن يعترضوا على مثل هذه التقانيات وهي التي تعتمدها بعض البلدان الفقيرة، ومن بينها الصين؟

نعوم تشومسكي:

لماذا يُفترض بي أن أؤمن بأن الأجسام المعدَّلة وراثياً تمثل خطراً حقيقياً على الصحة؟ إنه سؤال يقوم على افتراض أن الحركات الداعية إلى العدالة للجميع هي منظمات شمولية ينبغي للمشتركين فيها أن يجتمعوا على معتقدات واحدة والتزامات واحدة، فربما أدى الشذوذ عن هذه المعتقدات بالعضو إلى الطرد. وإذا كنت لا أعرف حجة واحدة على أن الأجسام المعدّلة وراثياً تمثل مخاطر حقيقية على الصحة، أو حتى أنها تحمل أي نوع من أنواع المخاطر، فإنني أعتقد أن من حق الناس أن يأخذوا بـ«مبدإ الوقاية» إن أرادوا، وأن يرجئوا حكمهم إلى أن يحصل لديهم اقتناع بأنني على صواب في هذا الأمر. وإذا كنت تعتبر هذا الموقف نوعاً من «الخوف من التقانة»، فهو تقريباً كأن تُدخل في «الخوف من التقانة» الحرصَ على اختبار المنتجات الصيدلية قبل

أن تتحقق من صلاحيتها للاستهلاك العمومي. إن هنالك أسئلة بمثابة أحكام على أمور غير يقينية، في جميع الحالات الداخلة في هذا القبيل. ولا أعرف من هم الغربيون الذين يطالبون بمنع الفلاحين الصينيين بمعنى من المعاني من زراعة الأجسام المعدلة وراثياً، إن كانوا يرغبون فيها. وإذاً فلا يمكنني أن أجيب عن هذا السؤال. وأما إذا كان السؤال لمعرفة هل الغربيون المحظوظون، ولنقل في أوروبا، يختارون أن يراعوا مبدأ الوقاية، من أجل أنفسهم، في هذه الحالة المخصوصة، بما يخالف رأيي، فينبغي أن تسألهم - لا أنا - عن الأسباب التي تدفعهم إلى هذا الموقف. فقد يتَّفق أن يكون حكمي مختلفاً، لكن من حقهم أن يأخذوا القرارات التي يريدون من دون اعتبار لما أرى.

جون بريكمون (س. 11):

أليس صحيحاً أن جميع أشكال التنظيم الذاتي التي كانت تقوم على المبادئ الفوضوية قد انهارت في آخر الأمر (ولنفكر في شتى الجماعات التي ظهرت في سنوات الستينيات والسبعينيات [من القرن العشرين]، وأن الأمر ينسحب كذلك على التجريبات السابقة عليها)؟ ومرة أخرى، وبالنظر إلى مواقفك الفطرانية الثابتة (وهي التي يمكن أن تكون صحيحة، فليس ههنا مكمن السؤال)، فلماذا تعتقد أن هذه المواقف لن تصير هي الأخرى إلى تغيّر؟

نعوم تشومسكي:

لقد كان يمكن، لو أننا اتبعنا مثل هذا التفكير، أن نخلص إلى أن المحاولات التي بُذلت في القرن الثامن عشر لإقامة الديمقراطية

السياسية، وإلغاء العبودية، وحماية حقوق النساء إلخ... كان مآلها على الدوام إلى الفشل. فلماذا يُفترض بنا، نحن أنفسنا، أن نسعى في مناصرة السلم والعدل وحقوق الإنسان؟ إن هذه بحق لحجة تافهة. ثم إن هذا الأمر لا يمت بصلة إلى الفطرانية، إلا إذا كنا نُدْخِل في الفطرانية الفكرة القائمة على اعتبار البيئة (والمراد بها في هذه الحالة مجموع من البنيات السلطوية شديدة التعقيد إلخ.) ليس لها أي تأثير على السلوك البشري. فهذا الموقف ليس هو الفطرانية، بل أحرى أن يكون العته. كما وأنني أرى خلاف الملاحظة التاريخية التي تبديها؛ فليس هنالك «مبادئ فوضوية» ثابتة كنوع من العقيدة ينبغي أن نخلص لها بالولاء. إن الفوضوية، أو كما أفهمها على الأقل (على صورة لها مبررات عديدة في اعتقادي، لكن هذه قضية أخرى)، هي اتجاه في الفكر والعمل الإنسانيين يُسعى به إلى تحديد بنيات السلطة والهيمنة، ودعوتها إلى أن تبرر نفسها، فإذا افتُضِح عجزها عن أن تبرر نفسها (وهو ما يحدث في معظم الأحيان)، كان إعمال الفوضوية للتغلب عليها. والفوضوية لم «تفشل»، بل هي في أحسن حال. فقد كانت مصدراً لأوجه عديدة محققة ليس فيها شك من التقدم في القرون السالفة، وحتى في الستينيات والسبعينيات [من القرن العشرين]. وقد كانت هنالك أشكال من القمع والجور لم يكن يُعترف بها في الماضي القريب مجرد اعتراف، وأحرى أن يُقام لها بالمحاربة، فما عادت تُعتبر اليوم بالمقبولة. وهذا يُعد نجاحاً، لا فشلاً. وأعتقد أن هذا الأمر يعطينا بعض الإشارات، وإن تكن زهيدة، إلى ما هو أساسي في الطبيعة البشرية، وإلى ما نكتشف عن أنفسنا عندما نطيح بالحواجز التي تمنع هذا الفهم الذاتي. لكن هذه قضايا أخرى.

جون بريكمون (سـ. 12):

لقد أكدت أن حرب كوسوڤو كان من نتائجها أن زادت في قوة ميلوسوڤيتش[1]. لكن هذا الأمر ليس صحيحاً في أحسن الأحوال إلا في حدود ضيقة، فكذلك تبيّن من الأحداث اللاحقة.

نعوم تشومسكي:

لست أتفق مع هذه الأقوال المرتهنة بأحداث. وأعتقد أن الأحداث اللاحقة تعزز من وجهة نظر المناضلين في سبيل حقوق الإنسان والديمقراطية في بلغراد؛ هم الذين كانوا يرون أن حرب كوسوڤو قد أخّرت الإطاحة بنظام ميلوسوڤتيش، وقد كنت كتبتُ في هذا الموضوع، ولا أفهم لماذا ينبغي أن نقف عند الافتراض أن تقييم المناضلين الديمقراطيين البارزين أو تقييم المنتصر في الانتخابات [[كوستونيتسا Kostunica]] كان تقييماً مغلوطاً. فلا أعتقد أن في الإمكان أن نغض الطرف بمثل هذه السهولة عن الرأي الصادر عن مديرة مركز بلغراد لحقوق الإنسان، أو نهمل رأي مناضلين كثر من مناهضي ميلوسوڤيتش، علماً بأن القصف الذي وقع على صربيا قد أدى إلى محو النتائج التي تحققت عبر «عشر سنين من عمل» المعارضة الديمقراطية. ولربما تكون الدعاية الغربية، التي يفترضها سؤالك، صحيحة، لكن ينبغي لتبريرها أن يؤتى لها بحجج، لا بمجرد تأكيدات.

---

(1) انظر في حرب كوسوڤو:
Noam Chomsky, *Le Nouvel Humanisme militaire*, *«leçons du Kosovo»*, préface de Gilbert Achcar, Lausanne, éditions Page deux, 2000.

جون بريكمون:

في الواقع لا يمكننا أن نعتدّ بالرأي القائل إن الولايات المتحدة قدمت مساعدة كبيرة للقوات المنحاشة إلى جانب الغرب في صربيا، وهذا أمر من المؤكد أنْ سيسلّم به في خاصتهم أولئك الذين يتولون السلطة اليوم في بلغراد. فأما من جهة أولى فالبلاد قد تردّت إلى الضعف على عهد ميلوسوڤيتش بفعل ما وقع عليها من عقوبات ومن قصف. وأما من جهة ثانية، فإن تمويلات هائلة قد رُصِدت للمعارضة خلال الحملة الانتخابية. ويمكن أن نقول الشيء نفسه عن المعسكر السوڤييتي الذي ظل يسير إلى ضعف بسبب الحملات الإديولوجية والسباق على التسلح. والحال أن هذا الأمر قد تحقق في المقام الأول بأيدي أعتى القوات المعادية للشيوعيين في الغرب. فإذا كنت ترى في انهيار الشيوعية انتصاراً للروح الإنسانية أفلا يُفترض بك أن تشكر لهذه القوى أنها حققت ذلك الانتصار؟

نعوم تشومسكي:

هذه وجهة نظر ربما كان يتبنّاها أولئك الذين أمكن لهم أن يصلوا إلى السلطة في بلغراد، بالقضاء على جهود المعارضة الديمقراطية، ومناصرو برامج الليبرالية الجديدة، للأسباب التي نعرف. لكن الكلمة «يسلّم» تذهب أبعد بكثير، لأنها تفترض أنهم على حق، وهذا يتطلب الإتيان بحجج وبراهين. ولأَنْ نكون على اتفاق مع الدعاية الغربية ومع موقف أولئك الذين وصلوا إلى السلطة، فذلك شيء غير كاف. إن الصياغة التي جاء عليها السؤال تفترض أن القصف والعقوبات أضعفت ميلوسوڤيتش، ولم تُضعف المعارضين له، غير أننا لا يمكننا

أن نعوّل ببساطة على وجهة النظر هذه؛ فينبغي تعليلها بالحجج، وأنا لا أعرف حجة مقنعة تفيد أن مناضلي المعارضة الديمقراطية (أو حتى كوستونيتسا) كانوا مخطئين في تحليلاتهم.

وأما في ما يتعلق بانهيار المعسكر السوڤييتي فالحقيقة أن اليمين المتطرف في الولايات المتحدة يعتمد الموقف المبيّن في السؤال، من غير الإتيان بأي حجة جدية مهما تكن زهيدة، غير أننا لا يمكننا في هذا الأمر كذلك أن نقتصر على افتراضٍ أن النظام الأصولي - نريد في هذه الحالة مكونه الشوفيني الأشد يمينية - قد كان بالضرورة على صواب. وقد خلصت بعض الدراسات الجامعية ذات النزعة المحافظة إلى أن مثل هذه المزاعم لا تقوم على أساس. ولو أردنا أن نقتصر على مثال واحد من بين المشاهير والمعروفين، فهذا رايمون ݣارثوف[1]، قد جاء باستعراض مبينٍ لهذه المزاعم، وتأدّى من أبحاثه في الأرشيفات الروسية، وسواها، إلى خلاصة أنها مزاعم خاوية لا تقوم على أساس.

غير أننا يمكن أن ندلي بحجة أكثر إقناعاً، وهي أن إدارة كينيدي قد كان لها إسهام كبير في إضعاف الاتحاد السوڤييتي. فقد رفضت مقترحات خروتشوف المتعلقة بالتقليص المتبادل من القوات العسكرية الهجومية وردت على التقليصات الواضحة والأحادية التي قام بها خروتشوف في الميزانية العسكرية بزيادة هائلة في النفقات

---

(1) Raymond Garthoff, *The Great Transition, American-Soviet Relations and the End of the Cold War*, Washington, Brookings Institution Press, 1994.

وانظر كذلك:

Raymond Garthoff, *A Journey through the Cold War, A Memoir of Containment and Coexistence,* Washington, Brookings Institution Press, 2001.

العسكرية. كان الهدف زيادة التفوّق العسكري للولايات المتحدة وهو تفوق هائل في أصله. ولقد زادت الأعمال التي قامت بها الولايات المتحدة خلال أزمة الصواريخ في كوبا من إضعاف خروتشوف، كما ورفضت الولايات المتحدة بشكل قاطع أن تعلن جهاراً أنها لن تجتاح كوبا، وأنها ستسحب صواريخها النووية عطارد Jupiter من تركيا (وهي التي ستُستبدل بُعيْد ذلك بغواصات بولاريس Polaris التي كانت أشدّ منها فتكاً بكثير)[1]. فهذه القرارات كان فيها قضاء على محاولات خروتشوف لتحويل ميزانيات الجيش إلى التنمية الاقتصادية. فوقع استبداله، وتم التخلي عن محاولاته الإصلاحية واختارت روسيا سبيل المراكمة المكثفة للأسلحة في مسعى (يائس) للّحاق بالولايات المتحدة. وهذا قاد إلى تجدّد السباق على التسلح، وإلى تزايد التهديد بالدمار النووي، وقضى بالركود على الاقتصاد السوفييتي. وتماماً، مثلما كان خروتشوف أكد في بعض الوثائق الداخلية (شيء نعرف به بفضل فتح الأرشيفات [السوفييتية])، لم يكن بمقدور روسيا بأي حال أن تنافس اقتصاد الولايات المتحدة، وهو أغنى من اقتصادها بكثير، في السباق على التسلّح. ويبدو التحليل التالي شيئاً معقولاً: إن ذلك النوع من الإصلاحات التي سعى إليه غورباتشوف Gorbatchev بعد فوات الأوان بكثير، كان يمكن الشروع في إعماله خلال سنوات الستينيات، بحيث كان يمكن أن يتحقق به انتقال أحكم وأجدى في المجتمع والاقتصاد الروسيين، بما كان سيحول دون وقوع العواقب الكارثية

(1) تجد مطارحة معمقة للأزمة التي أثارتها صواريخ كوبا سنة 1962 لدى نعوم تشومسكي:
Noam Chomsky, *Dominer le monde ou sauver la planète ?*, *l'Amérique en quête d'hégémonie mondiale*, Paris, Fayard, 2004 ; rééd. Paris, 10-18, 2005.

لسنوات التسعينيات ويحول بالتالي دون وقوع مآسي أخرى كثيرة.

وبطبيعة الحال فلا يمكننا أن نعرف بكل يقين ما الذي كان يمكن أن يحدث، لكن هذا تأويل أكثر معقولية من الرواية الرائجة التي جاء بها اليمين الشوفيني لنتائج التسابق على التسلح ونتائج الحملات الإديولوجية الشعواء. وهي حملات - ولا ينبغي أن ننسى - قد جرى الإعداد لها وإعمالها لدعم فظاعات كانت تقع على أوسع نطاق؛ من قبيل القمع الذي وقع على أمريكا اللاتينية، وعلى أماكن أخرى من العالم، بذريعة «محاربة الشيوعية»، بما أوقع عدداً رهيباً من الضحايا. لكن هذه الأمور كلها ولا يهتم لها المثقفون في الولايات المتحدة، ولا يهتم لها نظراؤهم الأوروبيون، إلا من بعض الاستثناءات المعدودة.



العلم والفلسفة

جون بريكمون (س. 1):

أعلم أنك تستكره الكلمات «متعددة المقاطع» من قبيل كلمة «فلسفة»، لكن هنالك فيلسوفان اثنان على الأقل، هما ماكجين وماك كيلڤراي[1] قد وضعا (وربما وضع آخرون غيرهما أيضاً) كتباً استوحياها كما قالا، من فلسفتك[2]. فلتسمحْ لي إذاً في طرح بعض الأسئلة حول أفكارك «الفلسفية».

نعوم تشومسكي:

فلنوضح الأمور؛ إنني ليس عندي اعتراض على كلمة «فلسفة»، ولا على الفلسفة [في حد ذاتها]. وأما الكلمات «متعددة المقاطع»

(1) Colin McGinn, *Problems in Philosophy. The Limits of Enquiry,* Oxford, Blackwell, 1993. James McGilvray, *Chomsky. Language, Mind, and Politics*, Cambridge, Polity Press, 1999

(2) انظر في «فلسفة» تشومسكي، وخاصة القضايا موضوع الحديث ههنا (باللغة الفرنسية):
Noam Chomsky, *La Linguistique cartésienne, un chapitre de l'histoire de la pensée rationaliste,* Paris, éditions du Seuil, 1969; *Réflexions sur le langage*, Paris, F. Maspero, 1977; Paris, Flammarion, 1981; *Le Pouvoir mis à nu*, Montréal, Écosociété, 2002; *Nouveaux Horizons dans l'étude du langage et de l'esprit*, Paris, Stock, 2005; *De la nature humaine: justice contre pouvoir*, avec Michel Foucault, Paris, L'Herne, 2006.

التي لا أحب فهي الكلمات التي تم وضعها، حسب ما يبدو لي، لإضفاء الغموض على ما يمكن أن نقوله بكيفية بسيطة، وذلك بغية خلق انطباع زائف بالعمق. ولست أزعم لنفسي أصالة في هذا الأمر. فهو من الموضوعات الأساسية في الفلسفة الأنجلوأمريكية في القرن العشرين وفلسفة أسلافها من القرن الثامن عشر (بمن فيهم فلاسفة الأنوار الفرنسيون والإسلنديون)، الذين لي نحوهم تعاطف كبير.

جون بريكمون:

إنك كثيراً ما تعطيني الانطباع بأنك واقعي، وأنك مشتغل ميداني بالعلم، بل ربما ذهبت إلى حد نعتك بآخر الوضعيين (راجع السؤال 5 بعده). وعلى العكس فإن أفكارك الفطرانية لها جانب بنائي قوي. فأنت أحياناً تقول إن التجربة ليس لها كبير تأثير على رؤيتنا للعالم؛ إذ العالم يتطور خاصة بآليات داخلية. فكأنك تمثل نسخة حياوية من كانط Kant. لكن كيف نوائم بين هاتين الوجهتين في النظر؟ فإذا كانت رؤيتنا إلى العالم شيئاً قائماً بصورة مسبقة إلى هذا الحد فكيف يمكن لها يا ترى أن تكون موضوعية؟ أم أنها لا تزيد عن أن تكون بناء ذهنياً ليس له كبير اتصال بالواقع؟ أم أن هنالك اتفاقاً بين الاثنين؟ وهل تُعتبر هذه الرؤية نوعاً من الحوادث والمصادفات؟ وفي هذه الحالة كيف تفسرها؟ فأنت لا تؤمن بكل تأكيد بنوع من التناغم قائم سلفاً؟ وهذا الاتفاق هل نفسره بالانتقاء الطبيعي؟

نعوم تشومسكي:

إنني لا أقول أبداً ما يمكن أن يُفهم منه أن التجربة ليس لها كبير تأثير على رؤيتنا للعالم. بل أصدر عن وجهة النظر الشائعة في العلوم الحياوية بشأن الأجسام، بما فيها الأجسام البشرية. فما ندعوه «حالات ذهنية»، كغيرها من حالات الجسم، يحددها التفاعل، بين عوامل محددة وراثياً كما تُعتبر فيها التجربة، وعمل قوانين الطبيعة غير العضوية. ونحن نسعى إلى فهم هذا التفاعل، وفهم تأثيراته من غير أن نفرض مسبقات. ولست أرى سبباً يجعلني أفترض أن «الملكات الإنسانية العليا» تقع بصورة من الصور خارج الطبيعة. ويوجد [بالفعل] ما يمكن أن نسميه «نسخة حياوية من كانط» قد أعملها كونراد لورينز بشكل صريح بهذه العبارات أو قريبة إليها، وإنني أميل إلى الاعتقاد أنها صيغة معقولة لكن لأسباب أخرى. وأما التشابه الغامض بيني وبين كانط فيعود إلى أن الرجل كان يقول بأفكار سابقة عليه ولأفكاري معها شبهٌ أكبَر؛ تلك الأفكار التي جاء بها ديكارت والأفلاطونيون الجدد في القرن السابع عشر بوجه خاص. وقد جرى تطارح هذه القضية في بعض المؤلفات الكلاسيكية في تاريخ الفلسفة، كما هو الشأن عند آرثر لوفجوي Arthur Lovejoy على سبيل التمثيل[1]. وكنت أنا أيضاً كتبت في هذا الموضوع منذ سنين

---

(1) انظر آرثر أُ. لوفيجوي:

Arthur O. Lovejoy, « Kant and the English Platonists » in *Essays Philosophical and Psychological, in Honor of William James*, New York, Longmans, Green and Co, 1908.

وانظر للمؤلف نفسه:

Arthur O. Lovejoy, *The Great Chain of Being, A Study of the History of an Idea*, New York, Harper and Row, 1936 ; Cambridge, Harvard University Press, 2005. =

عديدة. وذهب دجيمس ماك كَيلڤراي James Mc Gilvray أبعدَ مني في بحث هذه القضايا.

وليس علينا أن نوائم بين هاتين الوجهتين في النظر كما لا ينبغي لنا أن نوائم معرفتنا بالنظام البصري للثدييات مع التصور المألوف عند «العالِم الميداني» وهو التصور الذي يقول بوجود عالم واقعي مستقل عن إدراكنا (ومستقل كذلك عن الإدراكات المختلفة كالإدراك عند النحلة، أو الإدراك عند الحمامة، في العالم الخارجي المعطى الواحد).

يبقى سؤال: كيف يتفق لتأويلاتنا للعالم الخارجي أن تكون واقعية، إن بقدر قليل أو كثير؟ إنه واحد من الأسئلة التقليدية والمهمة المتداولة بشأن النحل والحمام. وأما في ما يتعلق ببني البشر فينضاف إليها سؤال آخر: كيف لجهودنا العقلية في مجال العلوم أن تجعلنا قادرين على معرفة أن تأويلاتنا الحدسية العامة تضلّنا كثيراً، وكيف يمكن لهذه الجهود أن تقودنا إلى فهم أعمق للعالم الخارجي الحقيقي، الذي نفترض أن له وجوداً؟ إنها أسئلة جدية بشأن النحل، والحمام، وأجسام أخرى، وهي أسئلة تُطرح بصورة مطابقة في ظاهرها بشأن بني البشر وجهودهم العقلية الواعية. ولقد شغلت هذه الأسئلة بحق فلاسفة كثراً عبر الأزمنة والعصور. وبات من المألوف في الحقبة ما بعد الداروينية التي نعيشها أن يقول الأناسي بصيغة تقوم على اعتبار هذا كله نتيجة

= وانظر كذلك لنعوم تشومسكي:
Noam Chomsky, *La Linguistique cartésienne, un chapitre de l'histoire de la pensée rationaliste*, Paris, éditions du Seuil, 1969.

للانتقاء الطبيعي. وهذا الأمر لا يطرح مشكلة، طالما أننا نعي أننا لا نقول شيئاً ذا بال عندما نقتصر على اجترار هذه العبارة، بينما لا ننجز العمل الضروري لكي يصير لها معنى ودلالة. ذلك بأن الاقتصار على تكرار هذا الشعار لا يفيدنا إلا أن الأجسام لم يكن لها أن تعيش لما يكفي من الوقت لكي تتكاثر، لو أنها كانت على هذا القدر من عدم التواؤم مع بيئتها، وأنها لا يمكنها أن تعيش لوقت طويل لكي تتكاثر. وهذا ولاشك شيء صحيح، لكنه لا يفيد شيئاً ذا بال. وههنا تظهر الأسئلة الجدية، وهي أسئلة صعبة وعسيرة.

ولقد أكد بعض الفلاسفة النافذين، أمثال شارل ساندرس بيرس، أن الكفاءات العقلية الموظّفة في البحث العلمي تقود إلى الحقيقة بفضل الانتقاء الطبيعي، لكن هذا الأمر يبقى قليل إقناع؛ فالقدرة على حل مشكلات الميكانيكا الكمية، أو حتى حل مشكلات تدخل في مراحل أكثر بدائية في العلوم لا تعتبر، في حدود ما نعلم على الأقل، عاملاً من عوامل التطور البشري. ومن ثم فأنت ترى أننا لا تزال لدينا مشكلات علمية لم يُقيَّض لها الحل، نزيدها إلى القائمة الطويلة أصلاً – وهذا شيء يغتبط له أولئك الذين يقدّرون البحث عن المعرفة وعن الفهم.

جون بريكمون (س. 2):

تقول أحياناً، في سياق مطارحتك لمسألة الجسم والروح، إن الفيزياء قد برهنت على أن «لاشيء فيهما يمت إلى الآلة بصلة». ولكن أليست رؤيتك إلى الروح بالرؤية الآلية المغالية؟ إن الناس ينشئون نحو لغتهم الأم على أساس من معطيات تجزيئية وقواعد فطرية. ومن المحتمل أنهم يفعلون

الشيء نفسه في ما يتعلق بملكات ذهنية أخرى - بل لا يبعد أن يكونوا يفعلون الشيء نفسه في ما يتعلق بقناعاتهم الأخلاقية. وهذه كلها أمور تبدو لي على قدر كبير من الآلية - وإنه لأمر سيُسَرُّ له كثيراً جون دو لاميتري J. de La Mettrie وفكره الآلي (وهو الذي تحيل إليه أحياناً).

نعوم تشومسكي:

هذا السؤال يجمع بين مفاهيم مختلفة كلياً عما يسمى «آلة». والذي يبدو أن دو لاميتري قد اعتمد المفهوم المألوف لما يسمى «فلسفة آلية»؛ أي أن الآلة قوامها تروس ورافعات، مثلما هي الساعة المعقدة، وتفاعلات تنتج عن مجموعة من الاتصالات المباشرة. ولكن العالم - وهذا أمر سبق أن برهن عليه نيوتن، وإن يكن قد تملكه هو نفسه الذهول والشك أمام هذه الفكرة - لا يعمل على هذا الوجه. ولقد صرنا من بعد نيوتن نفهم ذلك بالتدريج، لكنه أمر لم يخلُ من مقاومة كبيرة، حتى من لدن بعض مشاهير العلماء[1].

أما إذا كنا نقصد بـ«الآلية» ما يعمل وفقاً لمبادئ مادية معلومة، فإن نمو جسم من الأجسام (في حدود ما نعلم) - ويدخل فيه كذلك اكتساب اللغة وأنظمة إدراكية أخرى (أخلاقية، إلخ.) - يتم بصورة آلية؛ وينطبق الأمر نفسه على النظام الشمسي، وإن لم يكن بالآلة، بالمعنى الذي كان يريده

---

(1) يمكن الرجوع في مزيد تعمّق للنقاش في هذه القضية إلى نعوم تشومسكي:
Noam Chomsky, *Nouveaux Horizons dans l'étude du langage et de l'esprit*, Paris, Stock, 2005 ; *De la nature humaine: Justice contre Pouvoir*, avec Michel Foucault, Paris, L'Herne, 2006.

غاليلي Galilée، وديكارت Descartes، ونيوتن، وغيرهم من رواد الثورة العلمية الحديثة. لكن ليس ههنا مربط الفرس. وأما دو لاميتري فإنه لم يفلح على الإطلاق في تقدير المشكلات الكبرى التي أثارها ديكارت وتلامذته بشأن الحدود البديهية للآلات، ولا أفلح في تناولها؛ وهي حدود لا تمتّ بصلة إلى اكتساب اللغة، أو تمتّ بصلة إلى «الأنظمة الذهنية» الأخرى، بل هي تتعلق باستعمال اللغة، وهو شيء مختلف من كل الوجوه.

هذه التأملات حول استعمال اللغة هي التي قادت ديكارت وتلامذته (كما كانت قادت بعض سابقيه، أمثال جوان هوارت Juan Huarte) إلى التساؤل هل إن الكائنات البشرية تنتمي، أو لا تنتمي، إلى فئة الآلات؟ وبطبيعة الحال وكما برهن عليه نيوتن، فإن الكائنات البشرية ليس فيها شيء يدخل في هذه الفئة؛ أعني فئة الآلات، بالمعنى الذي كان يجتمع عليه القبول في فجر الثورة العلمية الحديثة، والذي يبدو أن دو لاميتري كان لا يزال يقبل به. لكن هذا الطرح يترك الأسئلة غير المبتذلة، والمتعلقة بالاختيارات التي نقوم بها عندما نقوم بفعل من الأفعال، من غير أن يأتي لها بإجابات، وهي أسئلة كانت شغلت الديكارتيين وسواهم أيضاً. وقد كان هؤلاء يعتبرون استعمال اللغة مثالاً باهراً وبالغ البيان (لكن ليس بالمثال الأوحد) على هذا النوع من القضايا.

وما كان ديكارت ليعتبر اكتساب اللغة (أو غيرها من المَلَكات المعرفية) بالقضايا الإشكالية، وبالتالي فلم يسبق له أن قال بفكرة أن هذه المَلَكات تؤدي إلى إعادة النظر في الفلسفة الآلية. وأما طريقتنا في استعمال اللغة فقضية مختلفة كلياً.

جون بريكمون (س. 3):

كثيراً ما تستبعد مشكلة الجسم والـروح بحجة أننا لا نمتلك تصوراً ثابتاً لـ «الجسم». وهـذا صحيح، لكن ما أهميته؟ إننا نمتلك تـصـوراً ثابتاً في حـدود معينة لـ«الجسم». فميكانيكا الموائع لم تتغير بصورة جذرية بمجيء الميكانيكا الكمية وحـركـة الـكـواكـب لا يـزال فـي الإمـكـان تفسير معظم جوانبها بالتوسّل بقوانين نيوتن. وهـكـذا، فـإذا كنا لا تـزال تنتظرنا بعض الاكتشافات فـي مـا يتعلق بـالـكـواركـات(*) والأوتـــار(*) فليس هنالك حـظـوظ كبيرة لأن تـؤثـر على تصورنا للخلايا وتصورنا للترابطات العصبية المؤلفة للدماغ. ولكن حتى إذا غضضنا الطرف عن هـذه الأمـور فـإن الطريقة التقليدية التي دُرج عليها في طرح مشكلة الجسم والـروح تقوم على اعتبار أننا مهما أمكننا أن نعرف عن الخلايا وعـن ترابطاتها فسوف لا يـكـون بمقدورنا أن نـعـرف كيف تـصـدر عنها الأحاسيس؛ كـالإحـســاس بـالألـم (إلا أن نـكـون نـعـرف هـذه الأحـاسـيـس مـن خـلال التجربة الـمـبـاشـرة). إن الأحـاسـيـس ليست مجرد

(*) *quarks*، واحدها كوارك، وهو جُسيم أولي، وأحد المكوِّنين الأساسيين للمادة في نظرية النموذج القياسي لفيزياء الجُسيمات؛ المكوِّن الآخر حسب هذه النظريات هو الليبتونات، وهي ذات كتلة، ولكن أبعادها صفرية، وتتم مشاهدتها عند حدوث تصادم شديد بين البروتون والإلكترون.

(*) نظرية الأوتار الفائقة *Supersting theory*، وهي محاولة لشرح طبيعة الجُسيمات عن طريق نمذجتها جميعاً في إطار من اهتزازات لأوتار فائقة التناظر، شبيهة بالأوتار في نظرية الأوتار. وتعتبر هذه إحدى النظريات الواعدة المرشحة لحل إشكالية الثقالة الكمومية. ومصطلح «نظرية الأوتار فائقة التناظر»؛ أي أنها تختلف عن نظرية الأوتار البوزونية التي تتضمن دوراً للفرميونات مع التناظر الفائق.

جـزء مـن صفاتنا الفيزيقية، وذلـك لأنـها صـفـات كمية، بل الأحاسيس تمتلك جانباً كيفياً مكيناً.

نعوم تشومسكي:

إن ما «يهمّ» يتوقف على ما يهمّنا. فالذين يهتمون بمشكلات الجسم والروح ينبغي أن يقولوا لنا أولاً ما الذي يريدونه بـ«الجسم». وهذا شيء كان يقتدر عليه غاليلي كما كان يقتدر عليه ديكارت ونيوتن، وأما الذين جاءوا من بعد نيوتن post-newtoniens فقد صاروا يدركون بالتدريج أن ما كان نيوتن يعتبره «عبثاً»، ولم يكن لأي شخص عاقل أن يحمله على محمل الجد، هو شيء حقيقي في نهاية الأمر: فلا وجود لشيء اسمه الجسم (كالآلات، والعالم الفيزيقي) بالمعنى البديهي الذي كان له عند نيوتن وعند من سبقه، وهذا مفهوم لا يزال قائماً لم يُبدل بشيء. ولقد كانت لحظةً فارقة في تاريخ العلم؛ فقد كانت لها تبعات ونتائج عديدة، ومن جملتها ذلك التغيّر الهام الذي طال حتى قواعد ما يشكل المعقولية العلمية.

وكما أقرّ أبرزُ مؤرخي العلم في القرن التاسع عشر فردريش لانج[1]، فإن هذا الوعي الذي تحقق بالتدريج قد جاء يدلّل على نهاية المادية بما هي مذهب مهم ومفيد. فلم تبق هنالك مشكلة ذات شأن قائمة في ما يتعلق بالجسم والروح. يتبقّى لدينا الموقف الذي عبّر عنه علماء من القرن الثامن عشر بكثير من التبصّر، أمثال جوزيف بريستلي Joseph

(1) Friedrich-Albert Lange, *Histoire du matérialisme et critique de son importance à notre époque*, Paris, Coda, 2004.

(الطبعة الأصلية الألمانية تعودة إلى سنة 1873).

Priestley؛ هم الذين خلُصوا إلى أن تلك الخصائص المدعاة «ذهنية» هي نتيجة لـ«بنية عضوية للدماغ». وقد كان من شأن هذا الأمر أن يحسم النقاش بشأن مشكلة الجسم والروح، وهي التي تم الإقرار حينئذ بأنها لا تعدو عن مشكلة وهمية، وتركت مكانها للمشكلة العلمية العظمى والساحرة؛ تلك المتعلقة بمعرفة كيف تنتج البنية العضوية للدماغ الخصائصَ المدعاة ذهنية. ومما يؤسف له أن فهم هذه القضايا قد صار إلى تراجع كبير خلال القرنين الماضيين، بحيث إن فلاسفة وعلماء بارزين قد باتوا اليوم يكررون الملاحظات التي جاء بها بريستلي ويعيدونها، ويكادون في كثير من الأحيان يستعملون كلماته أيضاً ويقدمونها على أنها «فرضية مذهلة»[1]، أو على أنّها «فكرة جديدة كلياً على فلسفة الروح»، وأنها «فرضية جريئة»، وقد يزعمون لها أنها أهم الأفكار المبهرة في الفيزياء العصبية في الوقت الحاضر، إلخ. وإذا وعينا بأننا منذ قرنين من الزمن ونحن لا نزيد عن تكرار جملة من البديهيات المألوفة، فيمكننا حينئذ أن ننصرف عن ذلك كله، ونولي بأوجهنا صوب المشكلات الصعبة.

إن مذهباً معاصراً هو الذي يقوم على التأكيد على أن الدور الخاص للأحاسيس (الوعي، إلخ.) يمثل «المشكلة الصعبة». وليست هي المشكلة التقليدية؛ مشكلة الروح. فهذا ديكارت على سبيل التمثيل، قد كان يعتبر الاختيار الحر للعمل المتوائم مع وضعيات [معلومة]. لكن ليس نتيجة لها، ولا هو نتيجة لحالات

(1) يريد كتاب فرانسيس كريك:

Francis Crick, *L'Hypothèse stupéfiante. À la recherche scientifique de l'âme*, Paris, Plon, 1994.

داخلية، هو المعيار الحقيقي للروح. وقد سعى تلامذته في وضع اختبارات تجريبية تسمح لنا بالحكم على مخلوق آخر هل يكون، أو لا يكون، يمتلك روحاً كروحنا. ويمكن القول إن هذه الاختبارات كانت الممهّدات لاختبار [جون ماثيسون] تورينغ[1]، باستثناء أنها كانت أكثر جدية من اختباراته بكثير. وكانت الاختبارات التي جاء بها [جون لوي دي] كورديموا Cordemoy على سبيل التمثيل شديدة الشبه باختبار ورق عبّاد الشمس الذي أُعمِل في [مسألة] الحموضة[2]، وهو الذي كان يُراد به معرفة هل إن شيئاً من الأشياء له خاصية امتلاك روح بمعناها في علم الديكارتيين. وكما سبق لي أن لاحظت فإن هذه المسألة قد اختفت مع نيوتن، أو كان يُفترض لها أن تختفي على كل حال. وفي المقابل فإن اختبار تورينغ، الذي يعتبره فلاسفة معاصرون وباحثون في العلوم الإدراكية كثرٌ ذا أهمية كبيرة على علومهم، لم يُؤتَ به في إطار علمي بحق؛ فما هو بالمجهود الذي يُبذَل لاكتشاف جانب من جوانب العالم الواقعي، بل أحرى أن يكون لايزيد عن مسألة مصطلحية. وقد كان تورينغ نفسه واضحاً تماماً في هذا الشأن؛ لكنني أرى أن آخرين قد أخطأوا كثيراً في فهمهم لهذا الاختبار.

---

(1) يتمثل اختبار تورينغ في البحث في مدى قدرة الحاسوب على الإتيان بأجوبة عن سلسلة من الأسئلة (غير محددة مقدماً)، بحيث إن الشخص الذي لن يرى إلا الأسئلة والأجوبة يعجز أن يخمّن من قام بتلك الأجوبة؛ هل هو إنسان أم آلة. وبطبيعة الحال فالحواسيب الراهنة غير قادرة على الخضوع لهذا الاختبار.

(2) انظر نعوم تشومسكي:

Noam Chomsky, *Nouveaux Horizons dans l'étude du langage et de l'esprit*, Paris, Stock, 2005, chapitre 5.

وأعتقد أن القضايا التي كانت تشغل بال ديكارت خلال تأملاته في الروح لا تزال غامضة بقدر ما كانت في زمنه (وإن يكن أشخاص آخرون لم يتفقوا وإياه). والأمر نفسه ينطبق على مشكلات أخرى كثيراً ما تكون صعبة وعسيرة على التناول، فتُتْرَك من غير حل. وأما في ما يتعلق بالأحاسيس والوعي فإن المهمة الأولى فيها ستكون أن نصوغ القضية بما يكفي من الوضوح ليتسنّى تناولها. ومن نافل القول إن الأحاسيس تمتلك «جانباً كيفياً قائماً بذاته» – وهذا أمر يصح علينا [نحن بني البشر]، وربما كان ينطبق كذلك على النحل، وعلى الحمام (وإن لم يكن في الإمكان أن نطرح عليها الأسئلة). ولن يفيدنا شيئاً أن نطرح السؤال: «بماذا يحس الآخر لو كان أنا؟» أو السؤال: «لو كنت خفاشاً»؟[1]. إن السؤال، أي سؤال، يكون ذا معنى متى كان يتضمن إجابات ممكنة؛ وإلا فهي عبارة لها شكل السؤال، لكنها تبقى من غير جواب. وفي هذه الحالة يكون من الصعب، وربما كان من المستحيل، أن نصوغ جواباً يتحقق له الانسجام، ولو كان جواباً مغلوطاً.

وإن كل عالِم متخصص يعرف أن صياغة السؤال التي يمكن أن نُعمل فيها الذهن بجدية ليست بالأمر اليسير، وأن الصياغة الناجحة يكون من شأنها في بعض الأحيان أن تفتح آفاقاً للبحث العلمي جديدة

(1) يُلمح تشومسكي ههنا إلى المقال الشهير لطوماس نيجل:
Thomas Nagel, « What is it like to be a bat ? ».
فنيجل يبيّن في هذا المقال أننا لا نملك من وسيلة لنعرف بم يحس الخفاش عندما يستعمل سوناره، وذلك حتى وإن كنا نحيط معرفة بأدق الجزئيات في اشتغال دماغه. انظر طوماس نيجل:
Thomas Nagel, *Questions mortelles*, Paris, PUF, 1983.

من كل الوجوه. والانتقال من الارتباك إلى صياغة سؤال ذي معنى كثيراً ما يكون عملية هائلة تتطلب الكثير من الذكاء وبُعد النظر. وأما في ما يتعلق بالقضايا الأساسية المتصلة بالروح؛ من قبيل تلك القضايا التي طرحها ديكارت، أو القضايا التي تشكل موضوعاً للمراجع المعاصرة، فإن الحيرة والارتباك هما فيها الغالبان.

جون بريكمون (س. 4):

كثيراً ما سُئِلتَ (كما في موقع Znet[1]) من لدن أولئك المعتنقين للنظريات غير الڤيروسية حول السيدا. والذي يبدو من إجاباتك أن إيمانك بالعلم لايُحدّ بحدود. ومع ذلك فعندما تتحدث عن الاقتصاد يصير يغلب عليك الشك اتجاه هذا العلم، خاصة تجاه خبراء البنك العالمي وصندوق النقد الدولي. ألا ترى أن في الأمر «كيلاً بمكيالين»، تصدر فيه عن دوافع سياسية؟ فأنت لا تحب الخلاصات التي ينتهي إليها الاقتصاديون، خاصة أولئك المدافعون عن السوق الحرة، فيما لا تولي اهتماماً للأصل الحقيقي للسيدا. فما دمتَ لست اقتصادياً ولا عالم حياوة، فما الذي يجيز لك أن تثق في بعض الخبراء ولا تثق في آخرين؟

نعوم تشومسكي:

أنا لست متشككاً بأي حال تجاه العلوم الاقتصادية. وإذا كان يُتفق لي أن أهتم للخلاصات التي ينتهي إليها البنك العالمي أو صندوق

---

(1) موقع يجيب فيه تشومسكي عن الأسئلة التي تطرح عليه في مختلف المجالات:
http://blog.zmag.org/blog/13.

النقد الدولي، فإنني أتمعّن في الفرضيات التي تقوم عليها، وفي النظريات المباطِنة لها، وفي ظواهر العالم الواقعي، وأطيل التمعن فيها عساي أخرج ببعض الخلاصات التي تبدو لي معقولة. وأما هل أفلح في هذا الأمر أو لا أفلح، فالحكم فيه يعود إلى الآخرين. كما ويُتفق لي أنني لا أهتم للنظريات غير الڤيروسية المتعلقة بالسيدا، ولا أرى مدعاة للاهتمام بها. ولكن لو كان الأمر يهمني لفعلت الشيء نفسه. والحقيقة أنني نظرت في بعض المقالات التي يزعم أصحابها أنهم يعيدون تجريح النظريات المقبولة عامة عن السيدا، وكان لي نقاش في هذا الأمر مع بعض مشاهير العلماء والأطباء فلم أجد سبباً يدعوني إلى الشك في الحكم الذي جاءوا به؛ أعني أن النظريات غير الڤيروسية لا تقوم على أساس صحيح. ثم إنني لم أرَ سبباً لمواصلة التقدم في هذه القضية، فلذلك صرفت نظري عنها، كما صرفت نظري عما لا عد له من القضايا في مجالات أخرى.

ولست أرى ههنا [قاعدة تقوم على] «الكيل بمكيالين»، إلا من حيث أنه لا يوجد كائن بشري بمقدوره أن يتقن جميع التخصصات، فينبغي أن يكون المرء أحمق ليكون هذا مطمحه. لم أفهم بقية السؤال. لقد كُتِب على باب مكتبي «لساني»، لكن هل معنى ذلك أنني خبير باللغة الهايتية؟ وعلى مكتب صديق لي يشتغل على الجزئيات الكبرى كُتب «عالم حياوة». فهل معناه أنه خبير بالسيدا؟ وعلى مكتب صديق آخر كُتب «اقتصادي». فهل معنى ذلك أنه يعرف أن يفسر كيف استُعملت النفقات العسكرية غطاء لجانب كبير من «الاقتصاد الجديد»، أو يفسر آثار الليبرالية الجديدة على البرازيل؟ إننا نباشر أبحاثاً في المواضيع التي تهمنا، والمواضيع التي نراها ذات فائدة. وأما ما عداها فنحن

نرجع فيه إلى أشخاص لدينا سبب معين للاعتقاد بأنهم موضع للثقة ،ولو بقدر معين، تماماً مثلما أنني لا أكون مجبراً، متى عنّ لي أن أعبر جسراً، على أن أدرس الهندسة.

جون بريكمون (س. 5):

إنك كثيراً ما تدعو إلى الواحدية المنهاجية وتستبعد إعمال المناهيج غير العلمية عند دراسة «الكائنات الإنسانية في ما يقع فوق العنق»[1]. فيمكن اعتبارك بهذا المعنى آخر الوضعيين. لكن ألا تجد في هذا القول إفراطاً في التبسيط؟ إذ توجد مدرسة فكرية واسعة، وتضم عدداً كبيراً من التخصصات الصغرى، يمكن أن نسميها على سبيل التقريب «تأويلية». هذه الفكرة كانت لها أهميتها منذ وقت طويل في أوروبا القارية، وقد صارت تعرف الشيوع في الوقت الحاضر في الولايات المتحدة، على أثر زوال الوضعية وتصاعد [تيار] ما بعد الحداثة. والحجة الأولى التي تقوم عليها [هذه الفكرة] هي القول إن هنالك وضعيات كثيرة، لها أهمية إنسانية كبيرة، لا يمكن أن نتوسّل إلى دراستها بالمناهيج العلمية المألوفة. وتدخل في هذا القبيل المشاعر الإنسانية الذاتية في بعض الوضعيات (كوضعيات الاضطهاد على سبيل التمثيل)، أو ما يحفز ردود الأفعال الإنسانية، وهلمجرا. فهل

(1) الفكرة القائلة إن الكائن البشري في «ما يقع فوق العنق»، حسب التعبير المجازي لتشومسكي؛ أي موضوع علم النفس وعلم الاجتماع، ينبغي تناولها بالمناهج العلمية نفسها التي تُعمَل في دراسة غير الكائن البشري من عناصر الكون.

ترفض هذه المقاربة بدعوى أنها مقاربة غير علمية؟ وإذا كان الجواب بالإيجاب، أفليس يكون منك موقفاً يفضح عدم إدراك للأهمية الإنسانية لمثل هذه القضايا؟

نعوم تشومسكي:

لا أعرف ما المراد ههنا بكلمة «وضعية». فإذا كنت تقصد وضعية كونط Comte، فلقد زالت وانتهت منذ وقت طويل، أو إلى ذلك صارت على الأقل في المجالات التي لي بها بعض معرفة. وأما إذا كنت تريد «الوضعية المنطقية» لكارناب Carnap، فلقد وقع فيها سوء فهم من كل الجوانب، ولست أعرف هل تكون زالت وانتهت [هي الأخرى] على الأقل في شكلها الواقعي. وأما إذا كنت تريد بسؤالك هل ينبغي لنا أن نعتمد مناهج الاستقصاء العقلاني عندما نروم دراسة «الكائنات البشرية في ما يقع فوق العنُق» فنعم، إنني أكون وضعياً بهذا المعنى، كأي شخص يؤمن بالاستقصاء العقلاني (بطبيعة الحال). وإما إذا كان السؤال يفترض أنه يوجد اختلاف بين الاستقصاء العقلاني ومناهج العلم، فليس بوسعي أن أدلي بجواب إلا بعد أن أحصل على تفسير لهذا الاختلاف. وأما في ما يتعلق بـ«الوضعية» في أدب ما بعد الحداثة وفي التأويلية، فلا يمكنني أن أدلي بشيء في هذا الأمر، فالذي يبدو أن هذا الأدب يحيل عليه ضمن النطاق (المحدود) لما أكون قد فهمتُ، شيءٌ لا يكاد يمتّ بصلة إلى أشياء لي بها معرفة، ولا هو يمتّ بصلة إلى ما يسمى «وضعية»، على الأقل في ما يدخل في التقاليد الثقافية القريبة إليَّ إن بقدر قليل أو كثير.

وإذا كان أولئك الذين يشتغلون في إطار التقاليد التأويلية وما بعد الحداثية يحملون إلينا ما يفيد وينوّر بشأن المجالات الواسعة التي لا يفيدنا عنها الاستقصاء العقلاني (العلمي) شيئاً له قيمة، فسأكون أول المرحبين به. لكن من «الإفراط في التبسيط» - حسب تعبيرك - أن يُقال بصوت وقور يوحي بالغَمّ، إننا ههنا نفكر في مشكلات «المشاعر الإنسانية الذاتية في بعض الوضعيات (كوضعيات الاضطهاد على سبيل التمثيل، أو في ما يحفز ردود الأفعال الإنسانية وهلمجرا».). وإنني أفكر كذلك في هذه الأمور، لكنني آسف للقول إنني أستفيد عنها مما أقرأ من الأدب أكثر مما أستفيد بشأنها من قراءة المؤلفات الكبيرة التي تدخل في التأويلية أو في ما بعد الحداثة. ولربما تكون حدودي الفكرية هي التي تجعلني أقول ما أقول.

غير أنني لا يمكنني إلا أن أنبهر بكل شيء غريب. فإذا فتحت صفحات مجلة من المجلات الاحترافية في مجال العلم، أو في مجال الرياضيات، فإنني في العادة لا أفهم شيئاً ذا بال. ولكن لو رغبت في أن أفهم المزيد فإنني أعرف ما يلزمني فعله، وقد فعلت أحياناً. وهذه المهمة تكون في العادة شاقة وعسيرة وبعيدة عن انشغالاتي. لكن لو همّني أن أزيد معرفتي في هذا الأمر فإنني أعرف على وجه التحديد ما ينبغي لي أن أفعل: أن أطلب إلى شخص يكون متخصصاً في هذه المجالات ليشرح لي ما أريد معرفته على المستوى الذي يوافق اهتمامي ويوافق فهمي. وهم في الغالب يستجيبون إلى هذا الطلب، أو على الأقل متى كانوا يتقنون تخصّصهم حقاً. والذي يبدو أن تجربتي تكون تختلف كثيراً متى حاولت أن أقرأ في الأدب التأويلي أو أدب ما بعد الحداثة. إذ يخامرني أحياناً شعور أنني أفهم [ما يُقال] لكنني أراني

في هذه الحالات أتساءل لماذا لا يقولون الأشياء بطريقة أبسط بكثير (وهو ما قد يدل بطبيعة الحال على أنني لا أفهم ما يُقال). لكن ما إن يُقال لي، أو أعترف بأنني لا أفهم حتى يشكل عليَّ فلا أعود أعرف كيف أفعل للوصول إلى أفضل فهم، ولا يبدو أولئك الذين يشتغلون بهذه الفنون بقادرين على أن يشرحوا لي لا مضمون ما يُقال، ولا الإضاءات التي قد تنجم عن هذا الفهم، على خلاف ما يحدث لي عادة في العلوم وفي الرياضيات، وفي فهم الموسيقى أو في مجالات أخرى.

وربما توجد أسباب أخرى لهذه الاختلافات. وربما تكون هذه المشاريع الثقافية قد بلغت مستويات من العمق لم يكن للناس بها عهد إلى اليوم. وربما أكون تنقصني جينة من الجينات. لكن تحضرني إمكانيات أخرى. إنني أتحدث في هذه المسائل، غير أنني لا أرى على وجه الإطلاق من أساس للاتهام الموجه إليَّ؛ بمعنى أن عدم قدرتي على فهم الأعمال التي لا يفلح أحد في أن يجعلني أفهمها معناه أنني «فاقد الإحساس»، أو أنني أبدي غياباً للاهتمام بمسائل «على أهمية إنسانية كبيرة».

وقد قبلت في بعض الأحيان، بشيء من التردد، أن أدلي بدلوي في نقاشات عمومية حول هذه القضايا، بمشاركة بعض الشخصيات البارزة، بل تداولت بشأن هذه القضايا مع بعض الأصدقاء القريبين إليَّ. وآسف للقول إن هذه النقاشات قد تركتني على قدر الحيرة التي كنت عليها من قبلُ. ولا يمكنني حقاً أن أجيء في هذه الأمور بأكثر مما سبق لي أن نشرت فيها[1].

---

(1) انظر نموذجاً من هذه النقاشات:

Noam Chomsky « Le vrai visage de la critique postmoderne », Agone, 18-19, p. 47- 62 (1998).

جون بريكمون (س. 6):

يوجد في الوقت الحالي اتجاه عقلي في العلوم الاجتماعية، يُعرف بـ «الداروينية»، وإن أنصاره ليجدون خيبة كبيرة من موقفك هذا. لكنهم من جهة أخرى ممتنون لك كثيراً على أن أرجعت مشكلة الطبيعة البشرية إلى مركز النقاش الثقافي. ومن ذلك أنهم قد ابتهجوا لنقدك للسلوكية. لكن بعد ذلك بدا عليك كأنك تحجم عن القيام بالخطوة التالية؛ أعني التسليم بأن الطبيعة البشرية قد تشكلت عن طريق التطور، وأن الآلية الوحيدة المعروفة التي تتقدم بالتطور هي الانتقاء الطبيعي.

نعوم تشومسكي:

إنني لا «أسلّم» فحسب، بل وأؤكد على أن الطبيعة البشرية قد تشكلت عن طريق التطور. وإلا فماذا يكون البديل؟ أن تكون من خلق إله ما؟ غير أنني لا «أسلّم» بأن «الآلية الوحيدة المعروفة التي تتقدم بالتطور هي الانتقاء الطبيعي»، مثلما أنني لا «أسلّم» بما يعرف كل حياوي أنه شيء خاطئ. ومن النافل القول إن التطور يتم في سياق إكراهات تحكمها القوانين الفيزيائية والكيميائية وهذا بخلاف قولنا إن هذه القوانين «تتقدم» بالتطور. ومن الثابت أنه توجد سيرورات أخرى كثيرة تشترك في التطور من خارج الانتقاء الطبيعي. وأن يكون الانتقاء الطبيعي عاملاً أساسياً في التطور أمر ليس فيه شك. لكن ما يبقى مثاراً للشكوك على الدوام هو الدور الذي يقوم به. فلا جدوى من الاستمرار في التعبّد في معبد يعلم كل حياوي أن فيه إلهاً زائفاً.

جون بريكمون:

وإذاً، فلماذا لا نتوسّل بالفكر التواؤمي لتخمين أي عناصر يمكن أن تكون تدخل في الطبيعة البشرية؟

نعوم تشومسكي:

كيف يمكننا أن نعترض على هذا؟ إن ذلك ما لا أفعل بكل تأكيد. وإن الذين يجدون هذه الطريقة في التفكير مجدية لتخميناتهم ينبغي لهم من دون شك أن يسلكوا المسلك نفسه. لكن، وكما هو معلوم، فالمهمة التي عبّرنا عنها على هذه الصورة هي مهمة شديدة البساطة وبالغة الصعوبة معاً. فهي شديدة البساطة؛ إذ يوجد ما لا عَدّ له من التخمينات التي ترد على الذهن ما أن نكون بصدد حالة من الحالات المثيرة للاهتمام - ولنضربْ لها مثالاً بتطور اللغة البشرية. وهي مهمة بالغة الصعوبة، لأننا لا نعرف إلا النزر اليسير، بما لا يُقدرنا على تقييم تلك التخمينات. لكن -ولأكرر القول مرة أخرى- إذا كانت التخمينات التواؤمية تقود إلى تخمينات لها نصيب من المعقولية، وتكون فوق ذلك قابلة للاستكشاف، فمن ذا الذي يمكنه أن يجيء عليها بأي اعتراض؟ لست أنا بكل تأكيد.

جون بريكمون:

إن كل تخمين يستوجب بطبيعة الحال أن نتحقق منه بصورة مستقلة، لكن أليست هذه طريقة طبيعية في العمل؟ ومرة أخرى، ألا يكون لموقفك دوافع سياسية، بالنظر إلى أن التصور الداروينى للطبيعة البشرية ليس بقدر تفاؤل التصور الذي تقودك أفكارك الفوضوية إلى اعتناقه؟

نعوم تشومسكي:

طالما أنني ليس عندي اعتراض على هذه المقاربة فمعناه أنه ليس من ورائها دوافع لا سياسة ولا من أي نوع آخر. فليس هنالك «تصور دارويني للطبيعة البشرية» يقوم على أساس متين، وبالتالي لا يمكن أن يكون لا تفاؤلياً ولا تشاؤمياً. وإن «أفكاري الفوضوية» ليست بأكثر ولا أقل داروينية من أفكار أولئك الذين يؤثرون تبنّي خلاصات تشاؤمية. فمهما تكن الأسباب التي دعت إلى اعتماد هذه المواقف - فإنها بالتأكيد ليست أسباباً قائمة على أساس لا حياوي ولا تاريخي. ربما تكون هنالك دوافع سياسية من وراء الرفض المعتاد للتخمينات «الداروينية» التي جاء بها كروبوتكين؛ وهي التخمينات التي تقوم على اعتبار المساعدة المتبادلة عاملاً في التطور؛ ومعنى ذلك أن التطور البشري يميل بصورة طبيعية إلى الفوضى الشيوعية. وربما تكون مثل هذه الدوافع من وراء الموقف الذي تبناه عدد كبير من الماركسيين، أو تبناه سواهم، وأعني أن «لا وجود لطبيعة بشرية خارج التاريخ» (وإن كان ينبغي أن نعرف ما معنى هذا القول)، أو من وراء الفكرة القائلة إن الطبيعة البشرية تجبرنا على القبول بـ «TINA» تاتشر؛ بحيث يكون آدم سميث، وديڤيد هيوم، وغيرهما من مؤسسي الليبرالية الكلاسيكية قد أخطأوا كلياً بشأن بعض الأمور الأساسية. بل ربما كان من المفيد كذلك أن نتساءل لماذا يُقيّض لمثل هذه الأفكار كل هذا الانتشار في أوساط المثقفين. ذلك أنني أعتقد أن من المفيد طرح هذا السؤال، وقد كانت لي بعض المحاولات للإجابة عنه. غير أنني لا أعرف شيئاً [له أهميّة في هذه القضايا]، ولا يمكنني أن أجيء بشيء جدي بمستوى التعميم الذي تُطرح به.

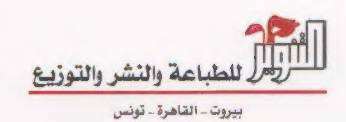
كشاف الأعلام

فهرس المحتويات

العقل ضد السلطة

يمثل عنوان هذا الكتاب تلخيصاً وافياً بأعمال تشومسكي، وإجمالاً لمسار حياته. فالمثقف الذي من طينته لا يملك إلا العقل وسيلة لخوض المعارك (...). والخلاف بين تشومسكي ومثقفين معاصرين عديدين يتمثل في أن هؤلاء كثيراً ما نبذوا سلاح العقل؛ بل إن منهم من يعدُّ هذا السلاح في جوهره سلاحاً قمعياً. غير أن تشومسكي لا يحمل إيماناً ساذجاً بقوة العقل، بل يرى أن العقل هو كل ما نملك. ولا يصدر تشومسكي كذلك عن إيمان ساذج بالتقدم؛ لكن الديمقراطية، والحريات الفردية، واللائكية، وتحرّر المستعمرات، وحقوق الأقليات، وحقوق النساء، وحقوق الأجيال المقبلة (الحركة من أجل حماية البيئة)، تُعتبر علامات دالة على التقدم، والتقدم المقرون بإعادة النظر في الأشكال التقليدية للسلطة، وهي عملية صارت ممكنة بفعل حركة النقد العقلاني والتحرّري المتحدّر من الأنوار.








ISBN 978-9954-638-00-2
9 789954 638002

لوحة الغلاف كازيمير ماليفيتش